الجمهـوريـــة الجـزائـريـة الديـمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

جامعـــة وهـران السانيا
كلية العلوم الاجتماعية
قســـم الـديمغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الديمغرافيا

تخصص الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية

تحت عنـــوان:

العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزواجية في الجزائر
حالة بلدية سيدي بلعباس

من إعداد الطالب:

شعدو كريم

تحت إشراف الأستاذ:

أ.الوادي طيب

أعضاء لجنة المناقشة

د. داودي نور الدين.....أستاذ محاضر (أ)..... رئيسـا.

د.الوادي طيب..... أستاذ محاضر (أ).....مشرفا ومقررا.

د. قويدري محمد.....أستاذ محاضر (أ).....منـاقشا.

د.فوضيل يسعد فايزة..... ..أستاذة محاضرة (أ).....منـاقشا.

السنة الجامعية: 2013-2014

إهداء

الحمد لله القادر المقتدر من هو ألطف بعباده الذي قال في كتابه

﴿ **ووصينا بالوالدين إحسانا**﴾، ربي اغفر لي ولوالدي وللمسلمين جميعاً.

إلى من هي أندى من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى، التي تفرح لفرحتي وتحزن لحزني من ستبقى القدوة الراسخة في الصبر والإرادة: إلى أمي الحبيبة.

إلى من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب من كان قدوة لي: إليك والدي العزيز.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرّها، إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة إخوتي الأعزاء.

إلى كل من صادفتهم في حياتي ولو بابتسامة صادقة، الى كل الزملاء و الأصدقاء.

كريم

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا

الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على

إتمام أعمالنا، نحمدك يا رب حمداً كثيراً يليق بمقامك وجلالك العظيم.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب

أومن بعيد.

وشكر وعرفان خاص لأستاذي الكريم المشرف "د الوادي طيب".

وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

وإلى كافة أساتذة قسم الديموغرافيا.

والحمد لله رب العالمين

كريم

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
الشكر و التقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة التمثيلات البيانية	
قائمة الخرائط و الرموز	
الفصل الأول:الاطار المنهجي للدراسة	
المقدمة العامة	02
1: 1 الاشكالية	03
1: 2 الفرضيات	04
1: 3 أسباب اختيار الموضوع	05
1: 4 أهمية البحث	05
1: 5 أهداف الدراسة	06
1: 6 الدراسات السابقة	06
1: 7 منهج البحث	08
1: 8 خطة البحث	09
1: 9 حدود الدراسة و صعوباتها	11
الفصل الثاني: الاطار النظري و المفاهيمي للزواج	
تمهيد	13
2: 1 تعريف الزواجية	13
2: 2 تعريف الزواج	14
2: 2: 1 نظرة تاريخية	14
2: 2: 2 تعريف الزواج في الاسلام	15

2: 2: 3 الزواج في الدين اليهودي	16
2: 2: 4 الزواج في الدين المسيحي	16
2: 2: 5 الزواج عند عرب الجاهلية	18
2: 2: 6 تعريف الزواج اجتماعيا	19
2: 2: 7 تعريف الزواج ديموغرافيا	21
2: 2: 8 تعريف الزواج حسب الأمم المتحدة	22
2: 3 نماذج الزواج	22
2: 4 أشكال الزواج	25
2: 5 أنظمة الزواج	26
2: 6 الدوافع الأساسية للزواج	26
2: 6: 1 الدوافع الداخلية	27
2: 6: 2 الدوافع الخارجية	28
2: 7 فوائد الزواج	29
2: 8 أهلية الزواج	30
2: 9 أركان الزواج	33
2: 10 قيود الزواج	37
2: 11 النظريات الاجتماعية في دراسة الاختيار للزواج	41
2: 11: 1 النظريات الاجتماعية	41
2: 11: 2 النظرية النفسية	44
الفصل الثالث: تطور ظاهرة الزواجية في الجزائر	
3: 1 تطور عدد الزيجات في الجزائر 1970-2011	48
3: 2 تطور المعدلات الخامة للزواج في الجزائر 1970-2011	49
3: 3 تطور سن الزواج الأول في الجزائر	51
3: 3: 1 حساب متوسط سن الزواج الأول	51
3: 3: 2 نظرة على سن الزواج في العالم	53

3 :3: 3 نظرة على متوسط سن الزواج الأول في العالم العربي	54
3: 3: 4 تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر 1948-2008	55
3: 4 تطور الكثافة الزواجية في الجزائر	59
3: 5 تطور الحالة العائلية في الجزائر	61
3: 6 الزواج المحرك الأساسي للخصوبة في الجزائر	69
3: 7 مصالح الحالة المدنية	71
3: 7: 1 نشأة مصالح الحالة المدنية	71
3: 7: 2 آلية عمل مصالح الحالة المدنية في تسجيل عقود الزواج	72
3: 7: 3 الاجراءات التنظيمية و الادارية لتسجيل عقود الزواج	73
3: 8 تطور عدد الزيجات في بلدية سيدي بلعباس	76
3: 8: 1 تطور متوسط سن الزواج الأول لولاية سيدي بلعباس	77
3: 8: 2 توزيع السكان لولاية سيدي بلعباس حسب الحالة العائلية	78
الفصل الرابع: العوامل المفسرة لظاهرة الزواجية في الجزائر	
4: 1 أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر	81
4: 2 أزمة السكن و السياسة السكنية في الجزائر	82
4: 2: 1 تطور عدد الزيجات بالنسبة لعدد المساكن	85
4: 3 أزمة البطالة	86
4: 3: 1 تطور معدل البطالة في الجزائر	87
4: 3: 1 تطور معدل البطالة في الجزائر	87
4: 4 مكان الاقامة (التحضر)	88
4: 4: 1 تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و مكان الاقامة	89
4: 4: 2 تطور كثافة الزواج حسب الجنس و مكان الاقامة	92
4: 5 التعليم	93
4: 5: 1 تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و المستوى التعليمي	95
4: 6 غلاء المهور	96

4: 7 خروج المرأة للعمل	96
4: 8 تغيير المعايير و القيم السائدة في المجتمع	97
4: 9 الخدمة الوطنية	98
4: 10 أزمة الفقر و تراجع المستوى المعيشي	98
4: 11 ظهور الطبقية	99
الفصل الخامس: التحقيق الميداني	
5: 1 المجالات التي يشملها التحقيق الميداني	100
5: 1: 1 المجال الجغرافي للدراسة	100
5: 1: 2 المجال الزمني	104
5: 1: 3 المجال البشري	104
5: 2 اهداف التحقيق الميداني	104
5: 3 تعريف المسح الاجتماعي	105
5: 4 تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني	105
5: 4: 1 اختيار العينة	105
5: 4: 2 خطوات اختيار العينة	106
5: 4: 3 الاستمارة	107
5: 4: 4 المقابلة	109
5: 5 التعريف ببرنامج الحزم الاحصائية	109
5: 6 صعوبات البحث الميداني	110
5: 7 نتائج البحث الميداني	111
5: 7: 1 منطقة الاقامة	111
5: 7: 2 ملكية السكن	112
5: 7: 3 خصائص و نوعية المسكن	114
5: 7: 4 متوسط عدد الغرف للمسكن	115
5: 7: 5 التجهيزات الخاصة بالمسكن	116

5: 7: 6 نوعية طلب السكن	117
5: 7: 7 أسعار الايجار	118
5: 7: 8 المستوى التعليمي للأزواج	119
5: 7: 9 الوضعية المهنية للأزواج	121
5: 7: 10 الدخل الشهري للأزواج	124
5: 7: 11 مقاييس النزعة المركزية	126
5: 7: 12 الحالة العائلية لأفراد العينة	127
5: 7: 13 شروط اختيار الشريك	129
5: 7: 14 أساس و معايير اختيار الشريك	130
5: 7: 15 طريقة اختيار الشريك	131
5: 7: 16 كيفية الزواج في الأسرة	132
5: 7: 17 قيمة المهر (الصداق)	132
5: 7: 18 تكاليف الزواج	133
5: 7: 19 معرفة الشريك	134
5: 7: 20 السن المثالي للزواج	135
5: 7: 21 العدد المثالي للأطفال	136
5: 7: 22 استعمال وسائل منع الحمل	137
5: 7: 23 المواقف من الزواج العرفي	138
5: 7: 24 المواقف من تعدد الزواج	139
5: 7: 25 الموقف من زواج المسيار	140
5: 7: 26 أسباب تأخر سن الزواج الأول	141
اختبار الفروض	142
النتائج و التوصيات	147
الخاتمة	151

قائمة الجـــــــــــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الحالة العائلية للأفراد الأكثر من 15 سنة في الجزائر	64
02	متوسط عدد المواليد الأحياء حسب العمر عند الزواج الأول لسنة 1992	69
03	متوسط عدد المواليد الأحياء حسب العمر عند الزواج الأول لسنة 2002	70
04	تطور عدد الزيجات في بلدية سيدي بلعباس	76
05	تطور متوسط سن الزواج الأول لولاية سيدي بلعباس	77
05*	تطور عدد الزيجات بالنسبة لعدد المساكن	85
06	تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس ومكان الاقامة	89
07	تطور كثافة الزواج في الجزائر حسب الجنس ومكان الاقامة	92
08	تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و المستوى التعليمي	95
09	المؤشرات الديموغرافية لولاية سيدي بلعباس	102
10	متوسط سن الزواج الأول حسب مكان الاقامة	112
11	متوسط سن الزواج الأول حسب ملكية السكن	113
12	متوسط عدد الغرف حسب نوع المسكن	115
13	التجهيزات الخاصة بالمسكن	116
14	المستوى التعليمي للأزواج	119
15	متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى التعليمي	120
16	الوضعية المهنية لأفراد العينة	121
17	متوسط سن الزواج الأول حسب الوضعية المهنية	123
18	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري	124
19	متوسط سن الزواج الأول حسب الدخل الشهري	125

20	مقاييس النزعة المركزية و التشتت لمتوسط سن الزواج الأول	126
20*	توزيع الحالة العائلية لأفراد العينة	127
21	كيفية الزواج في الأسرة	132
22	قيمة المهر حسب الوضعية المهنية لأفراد العينة	132
23	تكاليف الزواج حسب الوضعية المهنية لأفراد العينة	133
24	معرفة الشريك لأفراد العينة	134
25	السن المثالي للزواج بالنسبة لأفراد العينة	135
26	العدد المثالي للأطفال حسب المستوى التعليمي	136
27	العدد المثالي للأطفال حسب الوضعية المهنية	136
28	الموقف حول الزواج العرفي حسب المستوى التعليمي	138
29	الموقف حول تعدد الزوجات حسب المستوى التعليمي	139
30	اختبار كاي مربع للعلاقة بين سن الزواج الأول و المسكن	143
31	اختبار كاي مربع للعلاقة بين سن الزواج الأول والمستوى التعليمي	144
32	اختبار كاي مربع للعلاقة بين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية	145
33	الارتباط الخطي بين سن الزواج الأول و الدخل الشهري	146

قائمة التمثيلات البيانية

الرقم	التمثيل البياني	الصفحة
01	تطور عدد الزيجات في الجزائر 1970-2011	48
02	تطور المعدل الخام في الجزائر 1970-2011	49
03	متوسط سن الزواج الاول في العالم العربي	54
04	تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس 1948-2008	55
05	تطور الكثافة الزواجية حسب الجنس 1948-2008	60
06	توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1966	64
07	توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1977	65
08	توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1987	65
09	توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1998	66
10	توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 2008	66
11	توزيع الحالة العائلية لسكان ولاية سيدي بلعباس	78
12	أسباب تأخر متوسط سن الزواج الاول في الجزائر	81
13	تطور معدل البطالة في الجزائر 1985-2011	87
14	متوسط سن الزواج الأول عند النساء حسب مكان الاقامة	90
15	متوسط سن الزواج الأول عند الرجال حسب مكان الاقامة	90
16	توزيع أفراد العينة حسب منطقة الاقامة	111
17	توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن	112
18	نوعية المساكن لأفراد العينة	114
19	نوعية الطلب على السكن	117
20	أسعار الايجار بالنسبة لأفراد العينة	118
21	المستوى التعليمي للأزواج	119
22	الوضعية المهنية للأزواج	122
23	الدخل الشهري للأزواج	124

24	توزيع الحالة العائلية لأفراد العينة	127
25	شروط اختيار الشريك لأفراد العينة	129
26	أسس و معايير اختيار الشريك	130
27	طريقة اختيار الشريك	131
28	استعمال وسائل منع الحمل المفضلة	137
29	الموقف من زواج المسيار لأفراد العينة	140
30	أفراد تأخر سن الزواج بالنسبة لأفراد العينة	141

قائمة الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
01	تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب المناطق	58
02	الموقع الجغرافي والتقسيم الاداري لولاية سيدي بلعباس	102

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة
CENEAP	المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالسكان و التنمية
INED	المركز الوطني الفرنسي للدراسات الديموغرافية

الفصل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

- المقدمة العامة
- الاشكالية
- الفرضيات
- اسباب اختيار الموضوع
- اهمية البحث
- اهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهج البحث
- خطة البحث
- حدود الدراسة و صعوباتها

المقدمة العامة:

لقد استقطبت ظاهرة الزواجية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في ميادين علمية كثيرة و خاصة في الدراسات الديموغرافية و السكانية بشكل كبير ،و ذلك لأنها ظاهرة معقدة جدا و يتعلق بها بقاء التكاثر و استمرار النسل البشري حيث يكون الحدث فيها الزواج والذي فعل اجتماعي محمود ومبارك في ثقافات كل المجتمعات الانسانية على مر العصور و الأزمنة و بصفة أدق هو مؤسسة اجتماعية تنشأ به الأسر وتتفرع منه الأصول،والزواج نظام من النظم الاجتماعية الثابتة في جميع الشرائع السماوية باختلافها كما يعتبر المحرك الأساسي للخصوبة وعلى وجه التحديد في المجتمعات الإسلامية.

إذن فالزواجية ظاهرة ديموغرافية ترتبط وتتأثر بالمتغيرات و الظروف الاقتصادية و السسيوثقافية التي يخضع لها أي مجتمع من المجتمعات،وعلى غرار دول العالم شهدت الجزائر تحولا كبيرا في معظم المجالات عامة و في الوضعية السكانية خاصة مما أدى بالضرورة إلى التأثير وبشكل مباشر على ظاهرة الزواجية فنلاحظ ذلك في تأخر متوسط سن الزواج الأول لكلا الجنسين والذي يعتبر من المحددات الأساسية لمستويات الظاهرة ،و كقراءة أولية نلاحظ انتقال متوسط سن الزواج الأول من 23.8 سنة للرجال و 18.3 سنة للنساء عام 1966 ليصل إلى حدود 31.3 سنة للرجال و 27.6 سنة للنساء عام 1998.بارتفاع قدره 31 % عند الرجال و بنسبة 51 % عند النساء كما أشار إليه المسح الجزائري لصحة الطفل و الأم2002-EASF.

من جهة أخرى نلاحظ أيضا ارتفاع عدد الزيجات في الجزائر بانتقالها من 177000 زيجة سنة 2000 مسجلة 369000 زيجة سنة 2011 بزيادة فاقت الضعف هذا الارتفاع في مؤشرات ظاهرة الزواجية شمل أيضا معدل الزواج الخام حيث ارتفع بدوره في نهاية

التسعينات فقدر بـ 5.44 بالألف عام 1999 ليصل الى قيمة قاربت الضعف أيضا ببلوغه 10.05 بالألف سنة 2011 .

هذه الزيادة في معدلات الظاهرة راجع أساسا الى عوامل عدة منها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى العوامل الثقافية بوجود تغيرات في توجهات وذهنيات الأفراد و طموحهم لتحقيق مبتغيات تتمثل أساسا في الاستقرار الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي من توفير المسكن و الحصول على عمل وذلك قبل الدخول في مسؤوليات الحياة الزوجية ،هذه المبتغيات هي من بين الحاجيات الاجتماعية الأساسية للسكان اضافة الى التعليم الذي يطمح به الأفراد لتحقيق أهداف أخرى كالوصول إلى مستويات دراسية أعلى مع الاشارة الى ظهور ميل و اتجاه للأفراد إلى تأخير سن الزواج الأول دلالة على تراجع ظاهرة الزواج المبكر الأقل من 20 سنة في المجتمع.

1: 1 الإشكالية:

في ظل التحولات التي طرأت على المجتمع السكاني في الجزائر والتي كان لها أثر ملحوظ على المتغيرات الديموغرافية و باعتبار ظاهرة الزواجية جزءا لا يتجزأ منها ،و من بين العناصر والمحددات التي تتحكم في هذه الظاهرة متوسط سن الزواج الأول الذي شهد ارتفاعا كبيرا شمل الجنسين معا ، أما إذا لاحظنا الظاهرة من ناحية عدد الزيجات فإنها تزداد و ذلك بارتفاعها الى الضعف رفقة المعدل الخام للزواج ومن كل هذا يمكن طرح إشكالية البحث بالتساؤلات التالية:

- كيف تطورت ظاهرة الزواجية في الجزائر؟
- ما هي الأسباب والعوامل المؤثرة على الظاهرة ؟وهل الارتفاع في معدلات الزواجية للسنوات الأخيرة راجع إلى ارتفاع عدد الفئات العمرية المعنية بالزواج أم هو راجع

إلى تحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية العامة في الجزائر؟ و هل تعتبر كمرحلة استدراكية لهذه الظاهرة ؟

- هل يعتبر عامل السكن ومنطقة الاقامة عاملان مؤثران في ظاهرة الزواجية؟
- هل يساهم المستوى التعليمي والبطالة في تأخير متوسط سن الزواج الأول؟
- هل للإمكانات المادية للأفراد المتمثلة في الدخل الشهري و توفير قيمة المهر و تكاليف الزواج بصفة عامة علاقة بسن الزواج الأول ؟
- هل هناك عوامل وأسباب أخرى ذات تأثير على الظاهرة؟
- ما هي أهم التحولات التي طرأت على الزواج من تغيرات شملت شروطه ومعاييره وكذا نماذجه؟

1: 2 الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات على الشكل التالي:

- تطور الزواجية عرف ارتفاعا وذلك بارتفاع متوسط سن الزواج الأول وقد مس هذا كلا الجنسين.
- الزيادة في معدلات الزواجية في الجزائر ناتج عن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
- متوسط سن الزواج الأول يختلف حسب مكان الاقامة.
- قطاع السكن وأزمة البطالة يؤثران على متوسط سن الزواج الأول ومنه على ظاهرة الزواجية.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي و بالتالي مدة الدراسة تأخر متوسط سن الزواج الأول.
- غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج ساهم في تأخير متوسط سن الزواج الأول.

1: 3 أسباب اختيار موضوع البحث:

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ظاهرة الزواجية في الجزائر كموضوع للدراسة هو أهمية الظاهرة بحد ذاتها باعتبار الزواج الحدث فيها وهو عماد العائلة و ركيزة تكوين المجتمع و الخلية الأساسية فيه، وكذا أثرها على بعض الظواهر الديموغرافية الأخرى ومعرفة تطورها و تحديد العوامل التي لها علاقة مباشرة بها.

وأيضا محاولة فهم الأسباب و العوامل التي تؤثر في الظاهرة و الكشف عنها لأن هذا الموضوع درس سابقا لكن ليس من هذه الناحية وليس بالقدر الكافي أيضا،اضافة الى توجهات و مواقف أفراد المجتمع من بعض المسائل المتعلقة بالظاهرة.

1: 4 أهمية البحث:

يحتل موضوع الزواج في واقعه وقيمه ومشكلاته وأنساقه وتكوينه مكانا هاما في الدراسات الاجتماعية عامة و السكانية على وجه الخصوص وذلك لأن الزواجية هي المحرك الأساسي للخصوبة و الدعامة والركيزة الأولى لتشكيل الأسرة فبزواج تكون العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة و يتم وفق أوضاع يقرها المجتمع وفي حدود يرسمها و يعينها و يفرض على الأفراد الالتزام بها لتحقيق الأمومة أو الأبوة ومن ثم صناعة الأجيال.

كما يعد الزواج أحد أهم المظاهر الاجتماعية ان لم يكن على الإطلاق ذلك لأنه يعكس قيما و أهدافا اقتصادية واجتماعية ودينية وأخلاقية و تربوية بالغة التنوع والأهمية،فعلى المستوى الاقتصادي فالزواج يشكل وحدة اقتصادية بين الزوجين من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية لهما و لإفراد الأسرة في المستقبل و هو وحدة اجتماعية في ذاته إذ يعبر عن نشاط اجتماعي بربط علاقات عائلية و اجتماعية وله قيم أخلاقية و دينية متعددة تتعلق بالشرف و الكرامة و ما إلى ذلك من المفاهيم الأخرى.

– نظرا أيضا للاهتمام الخاص الذي يوليه المجتمع الإسلامي للزواج عموما والمجتمع الجزائري بالخصوص باعتباره مشروع لإنشاء مؤسسة متمثلة في الأسرة حيث يخضع لمجموعة من المتغيرات و التطورات التي طرأت عليه و مجموعة أخرى من المشاكل و التحديات التي يواجهها كنتيجة حتمية للتحولات الاقتصادية و السكانية و الاجتماعية والثقافية التي أثرت عليه .وعلى ضوء هذه التغيرات في سن الزواج كظاهرة مست معظم المجتمعات المعاصرة تنطوي على العديد من النتائج سواء كانت سلبية أو ايجابية في المنحنى السسيوديموغرافي أو الاقتصادي وحتى الأخلاقي.

– ضرورة دراسة هذه الظاهرة من حيث الأسباب والعوامل و تحليلها لكي تسهم في تحديد مستوياتها و طرق معالجتها.

– يمكن أن تقدم نتائج هذا البحث منطلقا وأساسا لاتخاذ بعض الإجراءات من طرف المؤسسات والهيئات المعنية بالقضايا الاجتماعية والسكانية المهتمة بقضايا الشباب لوضع سياسات واستراتيجيات تنعكس إيجابا على الفرد والمجتمع.

إذن نجد إن ظاهرة الزواجية تكتسب أهمية بالغة و جد حساسة حفزتنا الى دراستها و ذلك من خلال إبراز المحددات والمؤشرات التي تدل على تطور الظاهرة ،ومعرفة العوامل المفسرة و الموضحة لهذا التطور.

1: 5 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراستنا لهذا الموضوع أساسا في معرفة مدى تطور ظاهرة الزواجية في الجزائر و كذا معرفة الأسباب و العوامل التي تؤثر فيها أي الدور الذي تلعبه أزمة السكن في ارتفاع أو انخفاض معدلات الظاهرة إلى جانب قطاع الشغل و درجة المستوى المعيشي وكذا تأثير المستوى التعليمي على السن الأول للزواج .

حاولنا أيضا خلال هذه الدراسة الإلمام بالموضوع من معظم الجوانب كإبراز بعض نماذج الزواج الحديثة وحتى نموذج العائلة الذي طرأ على المجتمع الجزائري بما في ذلك الآراء و التوجهات التي تساهم التأثير على الظاهرة بشكل عام.

1: 6 الدراسات السابقة:

لمعالجة موضوع الدراسة كان لزاما التطرق الى الدراسات السابقة التي تعتبر جد قليلة رغم أهمية الموضوع فنجد منها من تناولت موضوع الزواج مع التركيز على الجانب الاجتماعي له و منها من تناولته بمنظور ديموغرافي من خلال دراسة متوسط سن الزواج الأول حيث نجد:

- دراسة المعهد الوطني للدراسات و التحليل الخاص بالسكان و التنمية (CENEAP) سنة 2003 التي تطرق فيها لأهم الأسباب و العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج الأول في الجزائر.
- دراسة الباحث عزيز أجبيلو التي تناولت تغير سن الزواج الأول في المغرب العربي من تونس و الجزائر و المغرب بين سنوات 1970و1980.
- دراسة الباحثة زهرة وضاح بديدي سنة1998 بمعهد الدراسات الديموغرافية بفرنسا (INED) الذي تطرقت فيه تطور ظاهرة الزواجية في الجزائر ثم دراسة أخرى سنة

2003 تناولت فيها تطور متوسط سن الزواج سن الأول في الجزائر و المغرب العربي.

- تطور النظام الزواجي في المغرب العربي للباحث كمال كاتب (INED)سنة 2008 تعرض فيه لتغير نماذج الزواج في هذه المنطقة.
- بعض رسائل الماجستير كرسالة الطالب بلخير كمال سنة 2005 بجامعة باتنة و التي تطرق فيها لعوامل و آثار تأخر سن الزواج عند الجامعيين،اضافة لرسالة الماجستير للطالبة عمرية ميمون التي تناولت تغير نماذج الزواج في الجزائر بجامعة باتنة سنة 2009.

1: 7 منهج البحث:

خلال هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي المدعم بالتحليل و الدراسة وذلك عند التطرق للمفاهيم الأساسية لظاهرة الزواجية حيث قسمنا هذا البحث إلى جانبين هما:

الجانب النظري للدراسة:

اعتمدنا أساسا في هذا الجانب على المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع وحتى بعض الدراسات السابقة وان كانت قليلة جدا حيث قمنا بتعريف المصطلحات و تحديد المفاهيم مع تقديم لمحة عامة عن الظاهرة مطعمة بالإحصائيات الموجودة في التعدادات السابقة و حتى المسوح الميدانية المنجزة بعد الاستقلال.

الجانب التطبيقي للدراسة(التحقيق الميداني):

في هذا الجانب من الدراسة توجب علينا الخروج إلى الميدان وذلك لسبب رئيسي وهو جمع كل المعطيات الممكنة الخاصة بالإفراد المقبلين على الزواج من خلال الاستمارات التي

ركزنا فيها على العوامل و الأسباب المتعلقة بالموضوع وكذا التوجهات و الآراء والمواقف المرتبطة بالظاهرة ثم قمنا بتحليل النتائج كمرحلة أخيرة للبحث.

1: 8 خطة البحث المتبعة:

لقد حاولنا في هذا البحث قدر المكان مراعاة التسلسل العلمي المنهجي وكذا الحفاظ على ربط الأفكار و التدرج في طرحها فرتأينا تقسيم الدراسة على أربعة فصول:

الفصل الأول (المنهجي):

و يتمثل هذا الفصل في اطار منهجي حيث شمل العناصر التالية:

- مقدمة البحث و محاولة الالمام به.
- إشكالية الدراسة بطرح أكبر قدر من الأسئلة البالغة الأهمية و المرتبطة بالظاهرة.
- فرضيات الدراسة و هي طرح لإجابات مؤقتة لإشكاليات البحث.
- الأسباب والدوافع لاختيار ظاهرة الزواجية كموضوع للدراسة.
- أهمية و أهداف دراسة ظاهرة الزواجية.
- عرض الدراسات السابقة.
- الخطة المنهجية المتبعة.
- حدود الدراسة وصعوبات البحث.

الفصل الثاني:

ويشمل تحديد المفاهيم و تعريف المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث.

الفصل الثالث: تطور ظاهرة الزواجية في الجزائر 1966-2012.

- تطور عدد الزيجات في الجزائر.
- تطور المعدلات الخامة للزواج في الجزائر.
- تطور متوسط سن الزواج الأول في العالم ثم العالم العربي و الجزائر.
- متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس ومكان الاقامة.
- كثافة الظاهرة (كثافة الزواج).
- دراسة الحالة العائلية.
- تطور الظاهرة ببلدية سيدي بلعباس.

الفصل الرابع: العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزواجية في الجزائر:

- أسباب وعوامل تأخر متوسط سن الزواج الأول في الجزائر.

– عامل السكن, مشكل البطالة,المستوى التعليمي ,مكان الإقامة...الخ.

الفصل الخامس: و يتمثل في التحقيق الميداني ببلدية سيدي بلعباس:

هو عبارة عن دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الميداني المنجز حول واقع ظاهرة الزواج في بلدية سيدي بلعباس وأهم العوامل المؤثرة فيها بجمع المعطيات عن طريق تحديد العينة و تكوين الاستمارة ثم القيام بالبحث الميداني و الذي بدوره تناول عدة نقاط منها:

تقديم المجالات التي شملها التحقيق الميداني و الأدوات و التقنيات المنهجية المتبعة في خطوات البحث.

تقديم مختلف نتائج التحقيق الميداني وتحليلها بالتركيز على أهم محددات الظاهرة المتمثلة في متوسط سن الزواج الأول و المتغيرات المرتبطة بها، عرض التوجهات والآراء حول بعض المتغيرات مثل:

– المواقف من نماذج الزواج الحديثة (كزواج المسيار) ومعرفة شروط و معايير اختيار الشريك و الطريقة المعتمدة في ذلك.

- تكاليف الزواج عموما وقيمة المهر على وجه الخصوص.
- الموقف من تعدد الزوجات و استعمال موانع الحمل.
- السن المثالي للزواج الأول عند كلا الجنسين.
- حجم العائلة المثالي :العدد المثالي للأطفال.

ثم أخيرا التطرق الى النتائج المستخلصة من عرض الظاهرة ودراستها و تحليلها مع محاولة تقديم بعض التوصيات و المقترحات.

1: 9 حدود الدراسة و صعوباتها:

لقد شملت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في تطور ظاهرة الزواجية بالتطرق الى محدداتها و مستوياتها أثناء جميع المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وفق المعطيات المتوفرة حولها خاصة المتعلقة بمعدلاتها كمتوسط سن الزواج الأول وعدد الزيجات اضافة الى المعدل الخام للزواج،كما شملت الدراسة توزيع الأفراد حسب الحالة العائلية ونسب كثافة الزواج أيضا رغم نقص الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

ومن بين الصعوبات أيضا تلك العراقيل التي صادفتنا في الجانب الميداني للدراسة خاصة الموجودة على مستوى الادارة المتمثلة في مصالح الحالة المدنية و مكتب عقود الزواج سواء بالحصول على المعطيات و المعلومات ذلك أن هذه المصالح تشهد اكتضاضا كبيرا للمواطنين بانشغالاتهم أو أثناء القيام بالبحث الميداني في شقه المتعلق بملأ الاستمارة حيث اعتمدنا على طريقة الملأ بالمقابلة و التي تعتبر جد مرهقة للباحث من خلال توضيح موضوع الدراسة و أهدافها للمبحوثين أيضا.

الفصل الثاني

الاطار النظري و المفاهيمي للزواج

- تعريف الزواجية
- تعريف الزواج
- نماذج الزواج
- أشكال الزواج
- انظمة الزواج
- الدوافع الأساسية للزواج
- فوائد الزواج
- أهلية الزواج
- اركان الزواج
- قيود الزواج
- النظريات الاجتماعية في دراسة الاختيار للزواج

تمهيد:

يقول الله عز و جل :<< و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون >>[1].

فمن سنن الله تعالى التي فطر عليها الناس إن كلا من الجنسين يحتاج إلى الأخر ومكمل له وباجتماعهما تحصل المودة والرحمة و هذا لا يتحقق إلا بالزواج الذي يتضمن في مجمله العديد من القيم و الفوائد و قد اختلف التعريفات المحددة لماهية الزواج حيث لا يمكن تقديم تعريف شامل ودقيق له وذلك راجع أساسا إلى اختلاف المفكرين و العلماء في تحديد مفهومه و اختلاف نظرتهم إليه أيضا مما فرض علينا عرض جل التعريفات و من عدة نواحي.

1:2 تعريف الزواجية:

تتناول الزواجية موضوع الزواج من الناحية الكمية ،والزواج هو العقد الشرعي أو اقتران بين شخصين ذكر وأنثى بالشكل الذي تنص عليه قوانين المجتمع وتجري عليه عاداته فتترتب عليه بينهما حقوق وواجبات ،يعبر عليه بحفل الزفاف أو العرس .و ينظمها القانون أو العرف و يدخل في دراسة الزواجية أيضا دراسة الاقتران الغير الشرعي كما يدخل فيها الطلاق[2].

[1] سورة الروم .الآية 21.
[2] المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات .الطبعة الثانية.السفر العربي.بغداد.

2: 2 تعريف الزواج:

2:2: 1 نظرة تاريخية:

إن الله عز وجل قد بعث ادم عليه السلام كأول نبي لتهذيب البشر و نقلهم نقلة نوعية و ذلك بإخراجه إياهم من حياة الكهوف إلى سكن السهول و الجبال و البدء بحضارة أساسها استثمار كل ما سخره الله تعالى لصالح هذا الإنسان ،أي أن الله عز وجل بدأ بآدم عليه السلام نظام الزواج المقنن و بغاية تحقيق المقاصد من هذا النظام و هي حقيقة عبر عنها الله عز وجل في سورة البقرة:« وقلنا يا ادم اسكن أنت وزوجك الجنة » [3].

إذن من دلالات الآية الكريمة تبين لنا أن نظام الزواج بين الرجل والمرأة لم يكن معروفا قبل بعثة ادم عليه السلام و إن فعل الأمر(اسكن) اشتق من كلمة سكن بمعنى قر في المكان وأقام ،و الاسم من السكن والسكنى[4].

وقال تعالى :« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها » [5]. فالزوجة على هذه الصورة وسيلة للسكن والسكينة و راحة لها ولزوجها من عناء الحياة ومتطلباتها.

فنظام الزواج الذي تأسس على أيدي آدم عليه السلام قد شاع في المجتمعات التي تأسست بعده و قد انتشر هذا النظام الشرعي عند جميع الناس بدليل أن المجتمعات البشرية المعاصرة لا يوجد بينها بيئة تخلو من هذا النظام الذي أقامه الله عز وجل على أول أنبياءه سيدنا آدم عليه السلام.

[3] سورة البقرة-الآية
[4] -عادل احمد سركيس.الزواج وتطور المجتمع.دار الكتاب العربي للنشر والطباعة.القاهرة ص13.
[5] سورة الروم .الاية21.

2:2:2 تعريف الزواج في الإسلام :

من سنن الله عز وجل التي فطر الناس عليها إن كلا الجنسين مفتقر إلى الآخر و أنهما مكملان لبعضهما و باجتماعهما تحصل المودة والرحمة و ذلك لا يكون إلا بالزواج آو النكاح مصداقا لقول الحق تعالى:« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك آيات لقوم يتفكرون » .[6]

- **تعريف الزواج أو النكاح لغة:**

النكاح لغة يكون بمعنى عقد التزويج ويكون أيضا بمعنى وطأ الزوجة ،قال أبو على القالي : فرقت العرب فرقا يعرف به موضع العقد من الوطأ، فان قالوا نكحوا فلانة آو بنت فلان قصدوا وأرادوا بذلك عقد التزويج أما إن قالوا نكح امرأته أو زوجته فالمراد منه الجماع والوطء[7].

- **تعريف الزواج شرعا:**

هو تعاقد بين رجل وامرأة يقصد به استمتاع كل منهما بالأخر و تكوين أسرة صالحة و مجتمع سليم وهنا يؤخذ انه لا يقصد بعقد الزواج مجرد الاستمتاع بل يقصد به في معناها تكوين أسر ومجتمعات سليمة ولا يتم عقد القرآن إلا بأركان يجب توفرها وهي:

ولي الزوجة، الصيغة اللفظية لبناء العقد ،الصداق[8] .

[6] سورة البقرة. الآية
[7] محمد بن صالح العثيمين.سنة 1989.ص56.
[8] نفس المرجع .ص56.

2: 2: 3 الزواج في الدين اليهودي:

أحلت الشريعة اليهودية الزواج ،و حببت اليه و نفرت من العزوبية و يعتبر الزواج في شرائع بني اسرائيل نظاما قدسيا أوحى به الله تعالى لتنظيم و استقرار الحياة الانسانية و حفظا للنوع ،فقد جاء في سفر التكوين أن الله خلق الانسان على صورته (ذكرا أو أنثى) خلقهم و باركهم و قال لهم اثمروا و اكثروا و املئوا الارض و اخضعوها و تسلطوا على سمك البحر و طير السماء و على كل حيوان يدب على الارض.[9]

وفي سفر التكوين نجد أشارات الى قدسية نظام الزواج ،و كيف ان الله سبحانه وتعالى خلق حواء بعد آدم لاستكمال التنظيم الاجتماعي لشؤون الكون و في سفر الخروج أحكام كثيرة عن الزواج و صيانة الزوجة و حمايتها من الاغراء و الوصاية على الأيتام.[10]

ونفرت الشريعة اليهودية من الطلاق ،ولم تبح ذلك إلا في أضيق الحدود ،و ذلك حرصا على مقومات الأسرة و صيانة لأفرادها من الانزلاق ،كما أنها أباحت تعدد الزوجات في أضيق الحدود أيضا و كانوا يشترطون موافقة الزوجة على الزواج الثاني في الحالات الدقيقة التي يباح فيها التعدد مثل العقم ،و اذا لم توافق لابد من تطليقها .[11]

وفي الكتاب المقدس الثاني بعد التوراة وهو التلموذ أو كما يسميه اليهود المشنا فنجد وصايا وأحكام تتناول كل مظاهر الحياة الانسانية و شؤون الفرد و الأسرة و الجماعة.

2:2 :4 الزواج في الدين المسيحي :

الزواج في الشريعة المسيحية مقدس فهو علاقة مقدسة رفعه المسيح الى مرتبة السر الإلهي ،و على ذلك فهو لا يتم إلا عن طريق الكنيسة ،أنه ليس مجرد اتفاق طبيعي و لكنه عمل ديني جاء في الكتاب المقدس " ان ما جمعه الله لا يفرقه إنسان ". و لذلك يكاد العهد

[9] حسين عبد الحميد رشوان.علم اجتماع المراة.المكتب الجامعي.مصر.1998.ص 46.
[10] مصطفى الخشاب.دراسات في علم الاجتماع العائلي.دار النهضة العربية.بيروت.1985.ص 1.
[11] حسين عبد الحميد رشوان.مرجع سابق.ص 47.

الجديد (الإنجيل) لا يعني بشيء من أمور الدنيا مبلغ عنايته بالزواج و الطلاق ،و ذلك لإرساء مقومات الأسرة المسيحية على مبادئ الدين الجديد و وصاياه لاسيما أن التشريعات التي كانت سائدة في فجر الدعوة المسيحية كانت اما تشريعات موسوية أو تشريعات رومانية.

و لقد أعطت الشرائع المسيحية للخطبة و للزواج أهمية كبرى ،و هي تستند الى مبدأين هما: مبدأ الوحدة،و المبدأ العام لقابلية الانفصام.

وكان الدين المسيحي في الأديان دعاية للزهد ،فشرعوا في بث الكراهية للدنيا بقصد توجيه القلوب الى الحياة الأخرى ،ثم ازدادت الحملة على النساء في عصر انتشار الرهبانية ،فقالوا عنها أنها الشيطان ،أو باب جهنم ،وقد تأصلت في نفوس الناس أن الجنس اللطيف فاسد بالفطرة ومن الحكمة التبكير بتزويج البنات و تعويدهن ممارسة التقوى و الزهد . و قد كان تعليم المرأة في المسيحية في اطار ادارة المنزل و الغزل و النسيج و الحياكة و اقتصار وقتهن يتوزع ما بين الصلوات و الأشغال اليدوية.

ومن القوانين الهامة التي عنيت بتشريعات و نظم الأسرة ،المجموعات التي وضعها – مجمع نيسه Nicée – المنعقد في 20 ماي 325 ميلادي و جاءت في أربعة كتب معروفة لفقهاء المسيحية و كهنتها ،جاء في الكتاب الأول مسائل تتعلق بالخطوبة و هدايا العرس و الجهاز و أسباب فسخ الزواج و الوصية و الميراث و الولاية و تناول الكتاب الثاني الميراث و مراتبه و الوقف و درجات القرابة و محارم الزواج و الزواج بالأرامل والزواج بعقد و مهر أو دونهما ،كما تناول حقوق المرأة اذا فارقت زوجها أو طلقت ،و حقوق الزوج في مال زوجته و اعتبارات متعلقة بالقذف و الزنا ،وفي الكتاب الثالث مسائل تتصل بالتبني و الأبوة الطبيعية و القانونية و حرمان المتبني من الميراث ،وعرض الكتاب الرابع المسائل المتعلقة بطبقات المحارم و موانع الزواج خاصة مانع القرابة الروحية ، وحدود الطلاق.

و يستهدف الزواج في المسيحية انجاب الأولاد و تربيتهم تربية صالحة و ذلك حسب تعاليم الكنيسة.

2:2: 5 الزواج عند العرب في الجاهلية:

يعرف العصر الجاهلي بأنه الزمن الذي مر قبل ظهور الدعوة الاسلامية أو قبل الهجرة النبوية بنحو مائة وخمسين عاما، ويقصد بالعصر الجاهلي عصر السفه و الغضب في مقابل كلمة الاسلام التي تدل على الخضوع و طاعة لله عز وجل و ما تنطوي عليه من السلوك الطيب و الخلق الكريم.

ولقد وصلت المرأة في المجتمع الجاهلي الى مكانة من المهانة لم تصل اليها امرأة أخرى في أي مجتمع آخر و اعتبروها متاعا ،حيث كان للرجل مطلق الحرية في الجمع بين أكثر من زوجة ،كما كان له مطلق الحرية في تطليق زوجته وقت ما شاء .

وقد كان الزواج المؤقت أو زواج المتعة منتشرا بين عرب الجاهلية و كانت المرأة تحرم من الميراث شأنها شأن الولد الصغير بل كانت تورث مع المال و تباع وترهن .[12]

وقد تحدثت السيدة عائشة رضي الله عنها عن الزواج في العصر الجاهلي فقالت : ان الزواج في الجاهلية على أربعة أنحاء : يخطب الرجل الى الرجل ابنته أو وليته فيصدقها ثم يعقد عليها ،و زواج ثان : كان الرجل يقول لامرأته ، اذا طهرت من طمثها أرسلي الى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها و لا يمسها أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، و انما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد،و كان هذا الزواج زواج الاستبضاع.

وزواج ثالث:كان يجتمع الرهط (دون العشرة) فيدخلون على المرأة فيصيبونها ،فإذا حملت ووضعت ترسل اليهم فلا يستطيع واحد منهم أن يمتنع فإذا اجتمعوا عندها تقول لهم:

[12] حسين عبد الحميد رشوان.مصدر سابق.ص172

قد عرفتم الذي كان من أمركم ، و قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، وتسمي من أحبت باسمه فيلحق بها ولدها و لا يستطيع أن يمتنع الرجل ، و زواج رابع :يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة ،لا تمتنع ممن جاءها وهن البغايا.[13]

ولقد انتشرت هذه الأنواع الأربع من الزواج ألى بأن جاء الاسلام و أبطلها و بعضها تلاشى قبل ذلك.[14]

2:2: 6 تعريف الزواج اجتماعيا:

تعرض مفهوم الزواج للعديد من التعريفات التي تراوحت ما بين اعتباره عقد يفيد استمتاع كل من العاقدين على الوجه المشروع ،وعقد يفيد العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة و تعاونهما ،و يحدد ما لديهما من حقوق وما عليهما من واجبات واتحاد جنسي وشكلي و دائم بامرأة أو أكثر ،في نطاق مجموعة محددة من الحقوق والواجبات[15].

الزواج هو القرار الأول و عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته ،وهو سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص ،بل وفق معايير المجتمع ،و يساهم بقدر كبير في تنظيم الجماعة والغريزة الجنسية ،و هو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين ،و الرغبة في الحياة المشتركة ،و يحتقر الجماعة لمن ينصرف عن العلاقة الأخرى وله فوائد صحية وأخلاقية واجتماعية[16].

الزواج هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار و الامتثال للمعايير الاجتماعية و هو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صور التزاوج

[13] نفس مصدر .ص51.
[14] صالح غانم السدلان.الشروط في النكاح.الرياض.ص12.سنة 1984.
[15] صلاح مصطفى الفوال.علم اجتماع التنمية.دار غريب للطباعة .القاهرة سنة 1983.ص231.
[16] سماح سامية حسن الساعاتي.الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي.دار النهضة العربية للطباعة والتسيير.بيروت.1981.ص17.

بين البالغين .والزواج كظاهرة مقدسة او نظام الهي مقدس ،خلقه الله تعالى وأكدته الشرائع السماوية و الكتب المقدسة كأساس للحيلة الإنسانية[17].

2:2: 6: 1 تعريف الزواج عند بعض العلماء:

- **تعريف وسترمارك:**

لقد عرف وسترمارك الزواج باتحاد الرجل والمرأة اتحادا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص[18].

- **تعريف أوغست كونت:**

يعرف الزواج بالاستعداد الطبيعي و الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الحي،كما أنه الأساس الأول في البنيان الاجتماعي[19].

- **تعريف سمنر:**

الزواج هو الارتباط القائم بين الرجل والمرأة بهدف التعاون على تحقيق الضرورات المعيشية ، و الغرض هو إنجاب الأطفال في نطاق اجتماعي ،طالما كان ارتباطهما قائما ومستمر[20].

- **تعريف مادلين قرافيتز:**

عرفته على أنه مؤسسة تتشكل بواسطتها علاقة طبيعية بين الرجل والمرأة ،تخضع للقوانين الاجتماعية و مرتبطة بثقافة مجتمع من المجتمعات[21].

---

[17] عبد الحميد حزار.الزواج وبناء الأسرة في الإسلام.دار الشهاب الجزائر.ص25.
[18] وستر مارك.قصة زواج.ترجمة عبد الحميد يونس مطبعة المجلة الجديدة.القاهرة.ص5.
[19] مصطفى الخشاب .نفس المرجع السابق.ص32.
[20] مصطفى الخشاب .نفس المرجع السابق.ص41.

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ جليا التركيز الكبير في المحتوى العام لمعنى الزواج و الذي يشير بوضوح إلى ضرورة الاعتراف الاجتماعي ذلك أنه خاصية من خواص الزواج.

2:2: 7 تعريف الزواج ديموغرافياً:

تعتبر الزواجية بصفة عامة كظاهرة ديموغرافية الحدث فيها هو الزواج،هذا الأخير هو القاعدة لكل منتوج ديموغرافي واجتماعي[22] . وبهذا الصدد فهو يحقق مصدر لكل آلية النمو الديموغرافي ،إذن الزواجية هي الظاهرة التي تنتج عنها البنيات والأنظمة حيث يمكن أن يأخذ أشكال ونماذج متغيرة(حسب المتغيرات الديموغرافية والسسيواقتصادية والثقافية للمجتمع السكاني).

أما إذا أردنا تعريف الزواجية فهي دراسة الزواج من الواجهة الكمية،والزواج هو عقد شرعي أو اقتران بين شخصين ذكر و أنثى بالشكل الذي تنص عليه قوانين المجتمع وتجري عليه عاداته ،فيترتب عليه بينهما حقوق وواجبات يعبر عليه بحفل الزفاف أو العرس. وينظمها القانون أو العرف و يدخل في دراسة الزواجية أيضا دراسة الاقتران الغير شرعي كما يدخل فيها الطلاق[23].

في الجزائر،وبما أنها جزء من العالم العربي و الإسلامي فالزواج هو الحالة الوحيدة للاتحاد القانوني و الشرعي و سواء كان ذلك على المستوى الديني أو الإداري أو حتى في التطبيقات الاجتماعية.أن الزيجات أو الزواجات كمثل الحوادث الديموغرافية الأخرى ،تكون معاينة ومسجلة في الحالة المدنية.

[21] Grawitz ,lexique des sciences sociales .dalloz.1983.p240.
[22] J-Z-HOLZER ,démographie ,OP .Cite ,p145.
[23] المعجم الديموغرافي المتعدد االلغات.الطبعة الثانية –السفر العربي-بغداد.

2:2: 8 تعريف الزواج حسب الأمم المتحدة(onu):

الزواج هو الاتحاد الشرعي لأشخاص من جنس مختلف ،هذا الاتحاد يمكن أن يكون شرعيا بإجراءات مدنية أو دينية ،أو عن طريق إجراءات معترف بها قانونيا لدى الدولة مهما كان الإجراء المستعمل فان كل الزيجات يجب أن تكون معلنة لدى المؤسسات الإحصائية للحالة العائلية.[24]

2: 3 نماذج الزواج :

2: 3: 1 زواج الشغار:

يقوم أساسا على تبادل النساء من غير مهر أو صداق،كان يزوج الرجل موكلته على أن يزوجه الأخر موكلته ولا مهر بينهما،وهو زواج محرم لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم:« لا شغار في الإسلام » .[25] و الحكمة في بطلانه هو إلحاق الضرر بالمرأة و الإجحاف في حقها في مثل هذا الزواج مع تحقيق النفع لموكلها.[26]

2: 3: 2 زواج التحليل:

هو زواج الرجل من المطلقة ثلاثا بقصد إحلالها للزوج الأول،وهو زواج محرم تغيب فيه الأهداف السامية من إقامة أسرة وأولاد و يشوبه التدليس والحيلة مع انعدام النوايا الصادقة.

2: 3:3 الزواج المدني:

حيث تقوم الهيئات المدنية المختصة بتعداد الزيجات وتسجيلها لدى مصالحها المعنية ويكون ذلك دون أية مراسيم دينية.[27]

[24] Manuelle stat de l'état civil, études méthodologique .Série F.-NU-1955.p135.

[25] صحيح البخاري.

[26] احمد زكي بدوي-معجم المصطلحات-دار الكتاب اللبناني –لبنان-1981.

[27] احمد زكي بدوي.معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية.دار الكتاب اللبناني. سنة 1981.ص258.

2: 3: 4 الزواج العرفي :

و يتم هذا النوع من الزواج بمجرد وجود القبول والإيجاب بين الرجل والمرأة الكاملة الأهلية تبادلا الرضى بالزواج و الاتفاق عليه دون اتخاذ أي تدابير قانونية أخرى مدنية كانت أم إدارية[28].

وهو زواج شرعي غير مسجل ولا موثق ولكنه زواج عادي يتكفل فيه الزوج بالسكن والنفقة للمرأة و في الغالب يكون الرجل متزوجا بأخرى و يكتم عنها لسبب أو لأخر[29].

والزواج العرفي هو اصطلاح حديث يطلق على عقد الزواج الغير موثق بوثيقة رسمية سواء كانت مكتوبة أم غير مكتوبة[30].وعرفه وهبة الزحيلي: بأنه عقد بين طرفين بإيجاب وقبول وشهادة شهود من غير تسجيل في الوثيقة الرسمية لدى المحاكم الشرعية[31].

2: 3: 5 زواج المعاشرة (المتعة) :

وهو الزواج الذي يتضمن في عقده شرط ضبط النسل مع إمكانية الطلاق وذلك باتفاق مسبق بين الزوجين المعنيين[32].وسمي بالمتعة لأن الرجل ينتفع بالزواج إلى الأجل المحدد وقته ،وهو زواج متفق على تحريمه في الإسلام لأن القصد منه الاستمتاع وقضاء الشهوة لا قصد التناسل و المحافظة على الأولاد ،كما يضر المرأة فتصبح كسلعة تتنقل من يد ليد.[33]

2: 3: 6 زواج المسيار:

ظهر هذا النوع من الزواجات في السنوات الأخيرة في الخليج العربي لكنه سرعان ما انتشر في أنحاء العالم العربي وصاحبه في ذلك ضجة إعلامية ونقاشا فكريا وجدلا فقهيا واسعا تجاذبت الآراء والمواقف في جوازه من عدمه.

---

[28] احمد زكي بدوي .نفس المرجع.
[29] اليوسف القرضاوي .موقع الإسلام وان لاين.
[30] مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.ص75.
[31] وهبة الزحيلي فتوى معاصرة.ص196.
[32] احمد زكي بدوي نفس المرجع.
[33] السيد سابق –فقه السنة-الفتح الإعلامي العربي.

ويعرف زواج المسيار أوالزواج الميسرعلى أنه تأسيس لعلاقة زواجية صحيحة ومشروعة و موثقة في الحالة المدنية مع تنازل المرأة عن حق السكن و النفقة، أي تيسير تكاليف الزواج وتحييد مشكل البطالة وأزمة السكن قدر المستطاع .لكنه و من المنظور السسيولوجي فهو زواج بعيد عن العلاقات الاجتماعية والقيم العائلية بما فيها العادات والتقاليد.[34]

ويكون هذا التنازل عن النفقة و السكن باختيار المرأة و رضاها و طيب نفس منها لرغبتها في الزواج و الأمومة.

كما عرفه المجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عشر المنعقدة في مكة المكرمة بتاريخ 12-04-2006 على أنه :إبرام عقد تتنازل فيه المرأة عن السكن و النفقة و القسم أو بعض منه ،وترضى بان يأتي الرجل إلى دارها في أي وقت شاء.

2: 3: 7 زواج الأصدقاء (فراند) :

لقد عرفه الزنداني بقوله: زواج فراند ارتباط بعقد زواج شرعي بين شاب وشابة يعيش كل منهما في بيت أبويه ،بإيجاب وقبول و بحضور شهود وولي و إعلان إلى غيرها من مواصفات العقد الشرعي الصحيح، وهذا الزواج يتم بين شاب وشابة دون أن يمتلكا بيتا يأويان إليه و دون أن يسكنا معا تحت سقف واحد وذلك في بداية حياتهما فقط و ليس من شروط هذا الزواج أن تتنازل المرأة عن أي حق تمتلكه بموجب عقد الزواج،ولا يكون هذا الزواج على التوقيت،بل على التأبيد ويكمن اختلافه عن الزواج العادي أن الزوجين يسكن كل واحد منهما في بيت أبيه[35].

[34] -جريدة الشروق –العدد3834- بتاريخ 14 نوفمبر2012.
[35] بدير.مسميات الزواج المعاصر.ص159.

ويقول محمد الصالح: زواج الأصدقاء هو الذي يتم بين رجل وامرأة من غير سكن مشترك ،بأن يبقى كل واحد منهما يعيش وحده مع أسرته أو في غير بلد الأخر،وهو الزواج بحكم الصداقة والثقة ، وهو من مبتدعات العصر الحاضر في البلاد الغربية و بدأ العمل به في بعض البلاد العربية[36].

وعرفه مجلس المجمع الفقهي الإسلامي: هو إبرام عقد زواج على أن تظل الفتاة في بيت أهلها ،ثم يلتقيان متى رغبا في بيت أهلها أو في أي مكان أخر، حيث لا يتوفر مسكن لهما أو نفقة[37].

2: 4 أشكال الزواج:

2: 4: 1 أحادية الزواج :

يعتبر هذا النمط الزواجي من الأنماط الأكثر رواجا بين الأفراد و المفضل للكثير من المجتمعات و زواج رجل واحد من امرأة واحدة،و هذا لا يعني بالضرورة أن الزواج يحدث مرة واحدة فقط طول العمر و إنما هنالك إمكانية الزواج مرة أخرى في حالات الطلاق مثلا أو وفاة احد الزوجين.[38]

2: 4: 2 تعدد الزواج:

حيث ينقسم هذا الشكل في حد ذاته إلى عدة أنواع هي:[39]

- زواج رجل واحد من عدة نساء و يسمى تعدد الزوجات (Polygamie) .
- زواج امرأة واحدة من عدة رجال ،ويسمى تعدد الأزواج (Polyandrie).
- زواج عدة نساء من عدة رجال،و يسمى الزواج الجماعي (Groupe mariage).

[36] جريدة الصالح –العدد 13885الصادر 2006/06/30.
[37] موقع مجمع الفقه الإسلامي .
[38] د.سناء الخولي .الزواج الأسرية .دار النهضة العربية للطباعة و النشر .بيروت-لبنان-1984.ص52.
[39] نفس المرجع.

2: 5 أنظمة الزواج:

2: 5: 1 نظام الزواج الداخلي(Endogamie) :

يخضع هذا النظام من الزواج لقاعدة اجتماعية ثابتة تتمثل في حتمية الزواج من نفس أعضاء الأسرة أو القبيلة أو الطائفة و توقع عقوبات على من يتزوج خارج الجماعة ، كما قد يكون الزواج الداخلي في بعض الأحيان قائما على أساس الالتزام أو الاختيار[40].

بمعنى أن الشخص يجب عليه الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها مع الاحتفاظ بحق الاختيار و يمنع أيضا أن يكون الشريك المختار من دائرة واسعة وغريبة [41].

وقد ساد هذا النظام من الزواج في العائلة التقليدية داخل العديد من المجتمعات،لاسيما العربية منها و التي من بينها المجتمع الجزائري.

2: 5: 2 نظام الزواج الخارجي (Exogamie):

يتسم هذا النظام من الزواج بأنه نقيض النظام السابق خاصة في مضمون عملية الاختيار للزواج حيث أن هذا الأخير يسمح للفرد بأن يختار ويتزوج بحرية من خارج نطاق الجماعة، الأسرة أو القبيلة [42]. أي أن الشخص المقبل على الزواج له الحق في اختيار الشريك المناسب للزواج من خارج الجماعة التي ينتسب إليها،إذن فمجال الاختيار يمكن أن يكون واسعا وغير محدود.[43]

2: 6 الدوافع الأساسية للزواج:

إن من بين الأسباب التي تدفع الفرد إلى الولوج في الحياة الزوجية كثيرة ومختلفة اختلاف البيئة و المجتمع الذي نشا فيه وحتى أيضا باختلاف نظرة الفرد إلى هذه المرحلة

[40] احمد زكي بدوي.معجم المصطلحات الاجتماعية .مكتبة لبنان بيروت.1987.ص193.

[41] Hans F.K Ganther ,le mariage et ses formes son origine .traduit par lamoulette pay .paris 1952.p45.

[42] عبد الحميد لطفي .نفس المصدر السابق.ص109.

[43] Goody jack. L'évolution de la famille et du mariage en europe.sdition armand.1985.p40.

من الحياة في حد ذاتها ،لكن تبقى هنالك أسباب ودوافع جوهرية تؤثر على معظم أفراد المجتمع مهما كان نوع الجنس رجالا أم نساء ومهما كانت مراكزهم الاجتماعية حيث يمكن تصنيف هذه الدوافع على الشكل التالي:

2: 6: 1 الدوافع الداخلية:

2: 6: 1:1 الدافع الديني:

ويتمثل في طاعة أمر الله و رسوله (صلى الله عليه و سلم) ويكون ذلك بالرغبة الفرد في إكمال نصف الدين وأيضا لتحصين الفرج و حماية الأعراض مع غض البصر واجتناب الفتنة و الشهوات.

2: 6: 1: 2 الدافع الجنسي:

غالبا ما تكون الرغبات الجنسية دافعا أساسيا للإقدام على الزواج ،فللغريزة أثر كبير على الجانب السلوكي للفرد سواء من الناحية النفسية أو من الناحية الاجتماعية ،إذ لا يمكن تحقيق هذه الرغبات إلا بالزواج خاصة في المجتمعات العربية والتي لا تعترف إلا به كنموذج أوحد للمعاشرة الجنسية.

2: 6: 1: 3 دافع الإنجاب (الوالدية):

ويكون دافعا لكثير من الزيجات و هو رغبة لاشعورية من ناحية أحد الزوجين أو كلاهما في إنجاب الأطفال وتكوين أسرة أي و بمعنى أخر ممارسة الأمومة والأبوة .ويشبع الزواج دافع الوالدية خاصة إذا ما تحقق الإنجاب فان الرجل يطمئن إلى فحولته و يعتز بها كما تطمئن المرأة لخصوبتها .[44]

[44] محمد السيد عبد الرحمن .سنة1998.ص165.

2: 6: 1: 4 الدافع العاطفي:

من بين الأسباب الهامة التي فرضت نفسها في مجتمعاتنا خصوصا في الآونة الأخيرة و ذلك كنتيجة حتمية للتغيرات والتطورات التي شهدتها هذه المجتمعات في مختلف جوانب الحياة ،حيث أصبحت الميول العاطفية عند كلا الجنسين و المتمثل أساسا في الحب دافعا قويا للزواج[45].

2: 6: 2 الدوافع الخارجية:

2: 6: 2: 1 الدافع التقليدي:

كثيرا ما يكون الزواج كحدث اجتماعي و ديموغرافي خاضعا في حد ذاته لعدة ظواهر اجتماعية أخرى كالعادات و التقاليد و من ذلك تزويج الآباء لابناءهم في سن معينة بمجرد أنهم تزوجوا في تلك السن،أو حتى الأفراد المحيطون بهم في نفس الوسط الاجتماعي .[46]

2: 6: 2: 2 الدافع الاجتماعي:

ويتمثل في مجموع الضغوطات الممارسة من طرف بعض الأسر على أفرادها نتيجة ظروف اجتماعية معينة،كالمشاكل العائلية والتي تفرض عليهم اللجوء للزواج لتفاديها أو للتخلص منها.

[45] احمد عادل سركيس .نفس المرجع .ص20-21.
[46] د سامية الساعاتي .المرجع السابق.ص18.

2: 6: 2: 3 الدافع الاقتصادي:

قد تكون الضغوطات الاقتصادية من بين المسببات الرئيسية للزواج و تتمثل أساسا في الحاجة المادية عند بعض أفراد المجتمع ،مما يدفع بهم إلى البحث عن حل معين أو سند لتلبية متطلبات الحياة الأسرية.

إذن كل هذه الدوافع التي تفرض على أفراد المجتمع اللجوء إلى الزواج جمعها بومان و لخصها في الأسباب التالية :

البحث عن الحب،الأمان الاقتصادي ،الرغبة في حياة المنزل و الأولاد ،الأمان العاطفي تحقيق رغبة الو الدية،الهروب من الوحدة، الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها في منزل الأسرة ، إغراء المال ،وجود الصحبة و الحماية ،تحقيق مركز اجتماعي أو حتى المغامرة.[47]

2: 7 فوائد الزواج:

2: 7: 1 الفوائد البيولوجية:

للإشارة إلى الجانب البيولوجي يتوجب التطرق إلى الغريزة الجنسية والتي يشترك فيها الإنسان والحيوان ،إلى إن الإنسان يميز بين العلاقة الجنسية المسموح منها من المحرمة خاصة و إن الزواج عند الإنسان هو نظام اجتماعي ينبع من العرف أكثر مما ينتمي إليه من البيولوجية لما فيه من تكوين أسرة.[48]

حيث يهدف الزواج إلى إشباع الدافع الجنسي الذي يعتبر الدافع البيولوجي الوحيد المؤجل إشباعه عند الكثير من الشباب إلى ما بعد الزواج ،و الجنس دافع قوي إذ يعد احد الحاجات الأساسية في العلاقات الزوجية و بإشباعه تحقيق للرضي النفسي و الراحة الجسدية و لا

[47] د.سامية الساعاتي.المرجع السابق.ص18.
[48] عبد الحميد لطفي .نفس المرجع السابق.ص99.

يقف إشباعه على الجانب الفسيولوجي فحسب بل هو إشباع نفسي أيضا يرضى عنه المجتمع و هو ما لا يمكن إن يتحقق في علاقة جنسية أخرى غير شرعية [49].

2: 7: 2 الفوائد الاجتماعية:

إن استقرار المجتمع و توازنه يرتكز في أساسه على استقرار الخلية الأولى المكونة له و هي الأسرة التي هي جماعة اجتماعية نظامية تتكون من رجل و امرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة ومن أهم الوظائف التي تقوم بها إشباع الحاجات العاطفية و الجنسية مما يهيئ المناخ الاجتماعي و الأخلاقي و الثقافي الملائم لرعاية و تنشئة الأبناء.

إن العلاقة القائمة بين الجنسين الرجل و المرأة لا تعتبر علاقة فردية أو بيولوجية فحسب وإنما هي علاقة أخلاقية واجتماعية،ولهذا يمكن القول بأن الزواج ليس مجرد ظاهرة سيكولوجية تخص الفردين الذين قررا الارتباط كل منهما بالآخر ،وإنما هو ظاهرة اجتماعية تستلزم قبول المجتمع وتصديقه.[50]

وأيضا من ناحية إن الزواج كضرورة اجتماعية فيتضح ذلك جليا في الدور الذي يلعبه كل من العرف و القانون في هذا الشأن،فالحياة الاجتماعية في أنظمتها تجعل من المتوقع أن يتزوج الناس كلهم.كما أن القانون لا يجبر الأفراد على الزواج ،لكنه يفرض عليهم ذلك إذا ما أرادوا التمتع بحقوق و امتيازات معينة.[51]

والهدف من هذا كله هو تحقيق مكانة اجتماعية لائقة بالفرد تنتج عن تكوين أسرة ،بأن يصبح الرجل أبا و المرأة أما وكذلك للحفاظ على الاحترام الاجتماعي لأن الفرد أن لم يتزوج يتعرض لإدانة من المجتمع ،فنجد الفرد في كثير من الأحيان خاضعا لرغبات الأهل والأقارب مما يولد عليه ضغطا اجتماعيا يدفعه إلى قرار الزواج.

---

[49] محمد عبد الرحمن .نفس المرجع السابق.ص15.
[50] محمود حسن.الأسرة ومشكلاتها.دار النهضة العربية للطباعة و النشر.بيروت.1981.ص15.
[51] د.سامية الساعاتي .نفس المرجع السابق.ص91.

2: 7: 3 الفوائد النفسية:

كما تطرقنا سابقا فان الزواج يهدف لإشباع الحاجات مهما كان نوعها .وبما إن الإنسان في حاجة دائمة إلى العطف والحنان و الأمان فنجده دائما يسعى إلى تحقيق الزواج رغم مسؤولياته و هذا لضمان صحته النفسية[52]. كما نجده يسعى إلى البحث عن الحب و التقدير ،حيث يشكل الحب دافعا قويا للزوجين نحو التعاون في مواجهة المشكلات و احباطات الحياة و يتبعه الشعور بالأمان و الاطمئنان و الذي ينتج عنه التأييد العاطفي.

كما يسمح الزواج للشباب بتحقيق الذات و تأكيدها و البحث عن إثبات الهوية و ذلك بالانفصال عن الأسرة و تشكيل عائلة جديدة و مشاركته الحياة مع شخص أخر مما يولد لديه الشعور بالرضا النفسي و النجاح في ذلك يساعده في تأكيد ذلك.

2: 8 أهلية الزواج:

2: 8: 1 أهلية الزواج في الشريعة الإسلامية:

يقول الله عز وجل **(وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح)**وهو اشتراط البلوغ لغرض الزواج و قد اختلف الفقهاء في مجال أهلية الزواج باختلاف المذاهب الأربعة و اختلفوا أيضا في تحديد سن البلوغ أو سن الرشد الذي يعتبر المحدد الرئيسي لأهلية الزواج لكلا الجنسين حيث حدد سن الرشد في المرحلة التي يكون فيها الصبي مميزا لتصرفاته و يصل إلى البلوغ الجسماني لأهلية الزواج و تبدأ تقريبا في سن الثانية عشر عند الفتى و التاسعة عند الفتاة وهذا عند كل المذاهب ماعدا الحنفية فقد حددت بسن الثامنة عشر للفتى و السابعة عشر للفتاة ولكن لم تغب عن الفقهاء مسالة زواج الصغار ولا مسالة أهليتهم للتصرف في ممتلكاتهم ففرقوا بين سن البلوغ وسن الرشد.

[52] عمر رضا كحالة .الزواج.سلسلة البحوث الاجتماعية .مؤسسة الرسالة.سنة1984 .ص63.

2: 8: 2 أهلية الزواج في القانون:

ومنها القانون الجزائري الذي نص في المادة 40 أن سن الرشد يكون بتمام تسعة عشرة سنة من العمر وأن الشخص الذي بلغ سن الرشد له الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية و التي من بينها الزواج و دون أي تفريق بين الذكر والأنثى،و قد تطورت النصوص التشريعية في الجزائر على عدة مراحل سواء إبان الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال ومن ذلك النص الذي صدر في شهر ماي من عام 1930و تضمن تحديد السن القانوني للزواج بـ 15 سنة حيث ساوى بين الجنسين.

وقد صدر نص أخر بتاريخ 1959/02/04 حدد بموجبه في المادة الخامسة منه سن الزواج بـ18سنة للرجل و 15 سنة للمرأة مع وجود استثناءات بأمر من السلطة القضائية.

أما بعد الاستقلال فقد حدد قانون الأسرة أو قانون الأحوال الشخصية في المادة السابعة على أنه تكتمل أهلية الرجل في تمام سن 21 سنة و المرأة في 18 سنة و للقاضي أن يرخص للزواج قبل ذلك للمصلحة أو للضرورة[53].

أما في قانون الأسرة الحالي المعدل و المتمم سنة 2005 فقد تضمن في نصه الأمر 05-02 من المادة السابعة على أن أهلية الرجل والمرأة تكتمل بتمام 19 سنة و للقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج.[54]

أما فيما يخص الاتفاقيات الدولية و هي اتفاقية حقوق الطفل و اتفاقية سيداو التي وقعت عليهما الجزائر و التزمت بهما حيث تم تحديد السن الأدنى للزواج بـ 18 سنة لكل من الجنسين.

[53] عبد العزيز سعيد .الزواج والطلاق في قانون الاسرة الجزائرية .ص92.سنة1989.
[54] العيش فضيل.قانون الاسرة مع تعديلات 2005.بن عكنون الجزائر.و المنشور بالجريدة الرسمية العدد15.

2: 9 أركان الزواج:

الزواج هو عقد يحل استمتاع كل من الزوجين للآخر على الوجه الشرعي لتأمين السكن النفسي ،و انجاب الذرية الصالحة و التعاون على بناء الأسرة وتربية الأولاد [55] وهذا العقد لا يتم إلا بصفتي الايجاب و القبول.

2: 9: 1 الصيغة:

هي الإيجاب و القبول بين طرفي العقد وهما ولي الزوجة و الزوج ،و يشترط في الصيغة أن تكون بألفاظ و كلمات مخصوصة تدل و بكل صراحة على انعقاد الزواج و أن يتم القبول في مجلس واحد دون فاصل بينهما ،و دون أي اختلاف في المعنى فلو قال ولي المرأة :زوجتك ابنتي (موكلتي)على مهر قدره كذا و كذا ،أجاب الزوج قبلت زواجها على مهر كذا وكذا و سمى مقدارا آخر من المهر لن ينعقد الزواج ،أما إذا كان رده القبول يتضمن نفس مقدار المهر أوزيادة فيه على المطلوب فإن الزواج ينعقد لأن شرط الإيجاب تحقق في المهر أو زيادة و يمكن شرحهما كما يلي:

الايجاب:

هو الكلام الصادر أولا من أحد المتعاقدين كأن يقول أبو الزوجة : زوجتك ابنتي فلانة ،أو يقول الزوج زوجني ابنتك فلانة.

القبول:

هو الكلام الصادر ثانيا من أحد المتعاقدين كأن يقول الزوج لأبي الزوجة بعد الايجاب قبلت زواج ابنتك.

[55] عبد الحميد خزار .فلسفة الزواج وبناء الاسرة .دار الشهاب باتنة .الطبعة الثانية.1987.ص 117.

وهاتان الصيغتان جاءتا كدليل للتراضي الذي لا يمكن معرفته إلا عن طريق التلفظ بصيغتي الايجاب والقبول.

هناك اختلاف غير جوهري بين المذاهب الأربعة ،حيث اعتبرت بعض الأركان عند بعض المذاهب شروط ،و تتمثل في:

2: 9: 2 الولي:

وهو الأقرب الى البنت من العصبة كالأب والجد و الأخ و العم ....إلخ.و خير دليل على ذلك قوله تعالى : **(فانكحوهن بإذن أهلهن)**.إذن الولي واجب في نكاح القاصرة و البالغة على حد سواء لقوله صلى الله عليه و سلم : **لا نكاح إلا بولي** [56]

وقوله أيضا :أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ،فإذا دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له.[57]

ولا يصح العقد إلا برضا الولي و موافقته و في حالة ممانعة الولي لزواج ابنته من غير إظهار سبب مشروع في الممانعة جاز للبنت أن ترفع أمرها للقاضي فإن رأى القاضي أن الأسباب التي تعلل بها غير معقولة أمره بتزويجها ،فإن أصر على الممانعة زوجها القاضي ممن خطبها لقوله صلى الله عليه وسلم : فإن إشتجروا (اختصموا) فالسلطان ولي من لا ولي له.[58]

وقد وقع جدل كبير حول تعديل قانون الأسرة الجزائري حيث قدم اقتراح يخص عدم اشتراط حضور الولي بالنسبة للمرأة في إعداد عقد الزواج،وقد صادق مجلس الوزراء برئاسة رئيس

[56]نفس المرجع ص 119.
[57]وهبة الزحيلي ،الفقه الاسلامي و أدلته.الجزء السابع.دار الفكر.دمشق الطبعة الثانية.1985.ص 82.
[58]وهبة الزحيلي .مرجع سابق.ص 82 .

الجمهورية على الإبقاء على شرط الولي سواء بالنسبة للمرأة الراشدة أو غير الراشدة أي القاصر .[59]

2: 9: 3 شاهدا عدل:

يصح العقد بحضور الشهود ،ويكتفي بشاهدين عدلين يسمعان الإيجاب و القبول لقوله صلى الله عليه و سلم :لا نكاح إلا بولي و شاهدي عدل . [60]

ويشترط في الشاهدين أن يتوفر فيهم ما يلي:

العقل:

فلا تصح شهادة المجنون على عقد الزواج إذ لا تتحقق الغاية من الشهادة ألا و هي الإعلان و إثبات الزواج.

البلوغ:

فلا تصح شهادة الصبي حتى ولو كان ذا ميزة ،لأنه لا يتحقق الإعلان والتكريم بحضور الصبيان ،ولا يتناسب حضورهم مع أهمية الزواج.

الذكورة:

لا يصح الزواج بشهادة النساء و لا حتى بشهادة رجل وامرأتين فيشترط قطعا في الشاهدين أن يكونا رجلين ،حيث قال الزهري :مضت السنة ألا تجوز شهادة النساء في الحدود ،ولا في النكاح ،ولا في الطلاق.[61]

[59] جريدة الخبر العدد 4326 .الصادر 23 فيفري 2005.
[60] مرجع سابق .ص 7 2.
[61] نفس المرجع ص 74.

الحرية:

لا يصح الزواج بشهادة العبدين،لأن العبدلا ولاية له على نفسه فلا شهادة له لانعدام الولاية و بالتالي يشترط في الشاهدين أن يتمتعا بكامل الحرية.

العدالة:

العدالة كما فسرها العلماء على أنها الاعتدال في الأمور الدينية و ذلك باجتناب الكبائر و ترك الصغائر مع المحافظة على المروءة ولو في الظاهر.[62]

الإسلام:

يشترط أن يكون الشاهدين مسلمين يقينا،والسبب في اشتراط إسلام الشهود في نكاح المسلمين لأن لهذا العقد أهمية و اعتبار ديني فلابد أن يشهده مسلم ،لينشر خبره بين المسلمين.

2: 9: 4 الصداق (المهر):

وهو شيء من المال سواء قل أو كثر ،يعطيه الزوج لزوجته تكريما لها و أيضا لإعانتها على الانتقال الى الحياة الزوجية مصداقا لقوله تعالى :وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا.[63]و قال تعالى :فآتوهن أجورهن فريضة.[64]

وتدل الآيتين علو وجوب الصداق للمرأة ومن السنة تخفيف الصداق لقوله صلى الله عليه وسلم :إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة،و عن حسن البصري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الزموا النساء الرجال ،ولا تغالوا في المهور.[65]

[62] عبد الحميد خزار.مرجع سابق ص 120.
[63] الآية الرابعة .سورة النساء.
[64] الآية 24.سورة النساء.
[65] ابن تيمية .احكام الزواج .بيروت لبنان 1996.ص 74.

إذن أعظم النساء بركة على زوجها التي قنعت بالقليل من الحلال فخففت كلفتها ذلك ان المهر ركن من أركان الزواج ،و نظرة الناس اليوم إليه تغيرت حيث طغى الجانب المادي على الجانب الديني و الأخلاقي ،فأصبحت المرأة و كأنها سلعة تباع و تشترى.

2: 10 قيود الزواج :

تحدد المجتمعات لأفرادها طبقات معينة يحل لهم التزاوج من نسائها ،فلم تترك الحرية المطلقة للإفراد في اختيار زوجاتهم ولكنها قيدتهم في هذا الصدد بقيود و اعتبارات كثيرة طرحتها و فرضتها المجتمعات و أقرتها الشرائع و دعمتها قوة القوانين بحيث يستحيل على الفرد التحلل منها أو تجاوزها بل لابد ان توضع موضع الاعتبار و الجد و إلا وقع تحت طائلة العقاب و اعتبر زواجه لاغيا و باطلا ولا يقره المجتمع الذي يعيش فيه و من بين هذه القيود:

2: 10: 1 القيود الدينية:

وترجع أساسا الى اختلاف الأديان حيث توجد هذه القيود في معظم المجتمعات الإنسانية فالقوانين اليهودية القديمة تحرم وبشدة زواج اليهود وأهل الأديان ألأخرى من المسيحيين و المسلمين وغيرهم إلا ان هذه القوانين قد اضمحلت وخفت خاصة في المجتمعات الغربية وحرمت قوانين الكنيسة في العصور الوسطى إبان النظام الإقطاعي زواج المسيحيين من سواهم ،وبعد تشعب الطوائف المسيحية وتشعبها زالت هذه القيود في جل البلاد الغربية و ذلك لشيوع الزواج المدني و انتشاره مع إقرار شرعيته.

أما في ما يخص الدين الإسلامي فقد أحل للرجل الزواج من المسلمة أو الكتابية فقط و ماعدا ذلك فهو حرام ،ولا يجوز للمرأة الزواج من غير المسلم و هذا شرط أساسي يشمل جميع الأديان دون استثناء بما في ذلك أهل الكتاب.

2: 10: 2 قيود ترجع للقرابة:

وتتمثل هذه القيود في المحارم التي يحرم الزواج في ما بينها و لا يخلو منها مجتمع إنساني و نجد هذا التحريم في بعض القبائل القديمة ،فنرى ذلك عند القبائل التوتمية التي كانت تعتبر الأفراد المنحدرين من توتم واحد مرتبطين بدرجة قرابة واحدة ولذلك يحرم الزواج بينهم لاشتراكهم في نفس المبدأ التوتمي المقدس عندهم.

ونجد ذلك أيضا عند عرب الجاهلية الذين كانوا يكرهون الزواج من الأقارب ولو أنه لم يصل الى درجة التحريم ،وفي بعض الدول الاوربية كان يمنع التزاوج بين الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات.[66]

غير أن الكثير من المجتمعات القديمة قد تخلت عن هذه قيود القرابة ففي مصر القديمة كان يباح للأخ الزواج من أخته أو حتى أمه،و كذا عند الفرس حيث كان بمقدور الرجل الزواج من ابنته أو أخته.لكن الشرائع متفقة على وجه العموم في تنظيم الظاهرة و تحديد نطاقها و على سبيل ذلك الدين الإسلامي الذي حدد و بوضوح الطبقات التى يحرم الزواج منها و هي كالأتي:

أصول الإنسان: فيحرم على الفرد الزواج من أمه و جدتيه.

فروع الإنسان: يحرم على الفرد الزواج من بناته وبنات أولاده.

الفروع الأبوية: يحرم على الفرد الزواج من أخواته وبناتهن وبنات إخوته.

[66] حسين عبد الحميد رشوان الأسرة والمجتمع.ص19.

الفروع المباشرة لأجداده: ويحرم على الفرد الزواج من عماته ،و خالاته وعمات أبيه وأمه و خالاتها،أما الفروع الغير مباشرة و يقصد بها الزواج بين أولاد الأعمام و العمات و أولاد الأخوال و الخالات فهي مباحة.

2: 10: 3 قيود أساسها المصاهرة:

وترتكز هذه القيود على روابط المصاهرة باعتبار الأسرة التي يرتبط بها الانسان برابطة الزواج تصبح أسرته و بالتالي تدخل في نطاق قرابته،ومن تم تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزواجية بين الأسرتين المتصاهرتين ،وهذه القيود واضحة في الشريعة الإسلامية و تأتي كما يلي:

-يحرم على الرجل الزواج بأم زوجته و جدتها.

-يحرم على الرجل الزواج ببنات زوجته و بنات أولادها ذكورا وإناثا.

-يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه و زوجات أجداده.

-يحرم على الرجل الزواج بزوجة ابنه وزوجة ابن ابنه أو ابن ابنته.

-يحرم على الرجل الجمع بين الاختين مادامت زوجته في عصمته.

أما بعد فك العصمة من طلاق أو وفاة فيسمح له الزواج بأختها وبذات الرحم اللائي كن محرمات عليه بسبب الرابطة الزوجية.

2: 10: 4 قيود اساسها الرضاعة:

وترجع هذه القيود في أساسها الى رابط الرضاعة الذي ينشئ بين أسرة الرضيع و أسرة المرضعة فتتولد من ذلك علاقة قرابة تشبه روابط المصاهرة ،ومن تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزواجية بين الأسرتين و من أهم ما تحرمه الشريعة اللإسلامية في ذلك:

الأم من الرضاع ،البنت والأخت من الرضاع،و العمة والخالة من الرضاع ،و أم الزوجة من الرضاع،وزوجة الابن من الرضاع ،و كذلك يحرم على الرجل الجمع بين امرأة وأختها أو عمتها أو خالتها أو من ينطبق عليهم صفة التحريم.

ويرتب المسلمون على هذه الظاهرة خطورة بالغة بالرغم من عدم التثبت من صحة روابط الرضاعة بصفة رسمية ،و يبدو أن الشريعة الإسلامية تكاد تنفرد في الحرص على هذه الروابط.[67]

2: 10: 5 قيود أساسها اختلاف الأصول الإثنولوجية:

كثير من المجتمعات تحرم الزواج بين أفرادها وبين أجناس معينة لاعتقادها أن الأجناس الأخرى أقل منها مرتبة،و هذه القيود ترجع في نهاية تحليلها إلى خرافة الجنس الأمثل أو شعب الله المختار ،فعلى سبيل المثال حرم قدماء العبريين التزاوج بينهم وبين قبائل كنعان لأنه حسب اعتقادهم هم أقل جنسا منهم و حرم اليونانيون الزواج بينهم وبين سائر الشعوب الشرقية لأن هؤلاء في نظرهم أرقاء .[68]

أما عن الشعوب الحديثة فقد بالغ الألمان في تقريرها ،و حرموا الزواج بينهم وبين الشعوب الأخرى ،لاعتقادهم انهم الشعب السيد الذي اختاره الله لحمل الحضارة في العصر الحديث ولا تزال هذه القيود قائمة في البلاد التي تعاني من مشكلة العنصرية مثل الولايات المتحدة وجنوب افريقيا،إذ تقرر بعض القوانين الاجتماعية تحريم الزواج بين البيض والسود ومن يلجأ الى هذا الزواج يلحقه الازدراء و التحقير الاجتماعي.[69]

[67] مصطفى الخشاب .دراسات في علم الاجتماع العائلي.مرجع سابق.ص117.
[68] نفس المرجع .ص144.
[69] حسين عبد الحميد رشوان.الاسرة و المجتمع.مرجع سابق.ص19.

2: 10: 6 قيود أساسها تفاوت المراكز الاجتماعية:

كانت القوانين والتقاليد الاجتماعية القديمة تفرض التقارب الطبقي بين الزوج و الزوجة ،ونادرا ما نجد مجتمعا من المجتمعات تحرر من هذه القيود الطبقية و ان كانت هذه القيود قد قلت حدتها الآن نظرا لانتشار اتجاهات الديمقراطية ،و مبادئ الحرية والمساواة غير أن رواسبها لا تزال قائمة الى حد الان.

فقديما نصت شرائع الهند على أنه لا يصح لبراهمي أن يتزوج من أية طبقة أخرى ذلك أن البرهمية كانت الطبقة المقدسة التي ترجع الى سلالة الإله ، وفي روما ما كان يجوز الزواج بين العامة و طبقات الأشراف.

وفي المجتمعات الحديثة حيث تتفاوت المراكز الاجتماعية لا تزال هذه القيود قائمة و لكنها مدعمة بالعرف وليس القانون ،حيث تظهر جليا وبوضوح في المجتمعات الريفية مقارنة بالمجتمعات الحضرية اين تكاد تنعدم وهذا راجع الى تمسك المجتمعات الريفية بالعادات و التقاليد.

2: 11 النظريات الاجتماعية في دراسة الاختيار للزواج[70]:

ان النظريات الأساسية في دراسة الاختيار للزواج هي نظريات غلب عليها الطابع الاجتماعي الثقافي ،و أخرى غلب عليها الطابع النفسي حيث تندرج ضمن نظريات التحليل النفسي و تتمثل فيما يلي:

2: 11: 1 النظريات الاجتماعية الثقافية في الاختيار للزواج:

2: 11: 1: 1 نظرية التجانس:

[70] سامية حسن الساعاتي .الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي.دار النهظة العربية .بيروت.ص

ترتكز هذه النظرية على أن الشبيه يتزوج بشبيهته ،وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض شركاء في الزواج ،فالناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربونهم سنا ويماثلونهم سلالة ومن يشتركون معهم في العقيدة كما يميلون الى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي أو حتى الاقتصادي و الاجتماعي.

كما تذهب نظرية التجانس الى أن الاختيار في الزواج يرتكز على أساس من التشابه و التجانس في الخصائص الاجتماعية أو السمات الجسمية، حيث لوحظ في بعض الدراسات أن الشباب من الذكور في سن العشرين الى الخامسة و العشرين يميلون الى الزواج ممن يتقاربون معهم في السن أما في الشرائح العمرية التالية فيميل الذكور الى الزواج من اناث تصغرهم سنا و لكنه وبعد سن الخمسين يعود تفضيل السن المقارب.

وبصفة عامة يفضل الذكور الزواج من اناث تصغرهم بسنوات قليلة ،و المتقاربون في السن يفضلون الزواج ممن يتشابهون في حالاتهم الزواجية اي في حالات الزواج من قبل اما عندما توجد فروق كبيرة بين الزوجين فهنا يكون احتمال اختلاف الحالات الزواجية السابقة بين الزوجين ،كما أظهرت الدراسات الى ان النساء يملن الى الزواج من الرجال الأعلى منهن في المستوى التعليمي ويقابل هذا أيضا تفضيل الرجال الزواج من نساء أقل منهم في المستوى التعليمي .

فالأنثى تختار الرجل الناجح في حياته العملية و القادر على ضمان مستو معيشي طيب،أما الرجل فيحب في المرأة الشخصية اللطيفة و النظافة و الترتيب و المهارات المنزلية مما يؤكد أن التجانس يكون في الصفات النفسية و الاجتماعية و كذا الجسمية.

2: 11: 1: 2 نظرية التجاور المكاني(التقارب المكاني):

إن عملية الاختيار الزواجي تتم في مجال جغرافي معين يستطيع الفرد من خلاله ان يختار منه من أمكنه التواصل معهم و الاختلاط بهم .

ويعبر وولـه (woleeh) عن تلك الفكرة قائلا: إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل ما يمكن الزواج منهن،بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها.[71]

اذا فان نظرية التجاور المكاني تفترض الى أن الناس يميلون الى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بالقرب منهم ،أي الذين يدرسون أو يعملون معهم أو يسكنون بالقرب منهم ،فالزواج في هذه الحالة يتم بين الذين تتاح لهم فرصة مقابلة بعضهم البعض،فهذا التجاور المكاني يظهر دوره في المجتمعات المحلية كما في المجتمعات البسيطة ،عندما يتزوج الرجل الريفي من امرأة في قريته ،أما في المجتمعات الواسعة فوسائل الاتصال والانتقال فيها سريعة و بالتالي فالفرد لا يكون محصورا داخل مجال جغرافي محدد بل يمتد احتكاكه وتفاعله مع الأفراد خارج المجال واردا و هذا اعتمادا على الدراسات التي أجريت.

من خلال هذه النظرية يمكن استنتاج مايلي:

ان اختيار الناس للزواج يكون من الأشخاص الذين يعيشون بالقرب منهم.وينتشر هذا النوع من الاختيار للزواج في المجتمعات المحلية،وبين ذوي المستوى التعليمي المنخفض و المهن الدنيا،كما أن التطور المستمر للمواصلات والانتقال ساهم كثيرا في التقليل من أهمية التجاور المكاني.

2: 11: 1: 3 نظرية القيمة:

تعتمد نظرية القيمة على أن الفرد يختار شريك حياته الذي يشاركه قيمه أو على الأقل يقبل بعض قيمه الأساسية و بالتالي يتوفر لديه قدر من الأمان العاطفي،فالقيم التي يعتز بها الإنسان هي التي تحدد سلوك اختياراته فهو بذلك يرتب أولوياته حسب هذا النسق القيمي فيختار من يشاركه في هذه القيم أو بالأحرى من يتجانس معه في قيمه الأساسية أو بعضها،و هنا يظهر أن هنالك ارتباط بين التجانس في المتغيرات الديموغرافية الأساسية و

[71] سامية حسن الساعاتي.الاختيار للزواج.مصدر سابق.ص 165.

الأنساق القيمية للناس،و لذا فان العيش في بيئة واحدة و تلقي تعليم واحد و الانتساب الى عقائد دينية واحدة من شأنه أن يسهم في توحيد القيم عند المقبلين على الزواج.

ويتضح أن نظرية القيمة للاختيار للزواج تتلاقى وتتداخل مع نظرية التجانس و نظرية التجاور المكاني ،حيث أن نظرية التجانس تعتبر محور الارتكاز عند النظريتين(التجاور المكاني و القيمة).

2: 11: 2 النظرية النفسية في الاختيار للزواج:

وتعرف هذه النظرية بنظرية الحاجات التكميلية،روبرت ونش هو صاحب هذه النظرية التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين حيث كان له السبق في الحديث عن الحاجات التكميلية في الاختيار للزواج و إلقاء الضوء على أثر المتغيرات الشخصية في الاختيار للزواج.[72]

اعتمد روبرت ونش في صياغة هذه النظرية على قائمة الحاجات التي كان قد وضعها موري وتعود فكرة الحاجات و إشباعها كأساس للعلاقات مع الاخرين في جذورها الى

آفلاطون و أرسطو و دوركايم و فرويد الذين وضحوا وأكدوا فكرة أنه لما كان لكل واحد منا ينقصه شيء فإنه ينجذب نحو هؤلاء الذين يكملون أوجه النقص فيه،لأنهم يشعرون بأنه أكثر تكاملا،وقد وضح العلماء بأنه على عكس ما تذهب إليه نظرية التجانس من ان الانسجام و التوافق يتطلب تطابقا أو تشابها في الميول و الاتجاهات فإن التوافق يتطلب التكميل لأننا ننجذب إلى من يكملنا سيكولوجيا و بالتالي نبحث في الشريك عن تلك الصفات التي لا نملكها.

ويتضح بأن نظرية التكميل اعتمدت على التمييز الذي وضعه فرويد بين الحب الكفلي الذي يتضمن القليل من قدر الذات و التفضيل الموجه إلى موضوع الحب و في المقابل الحب النرجسي الذي يتضمن حب الذات في المقام الأول ،فان كان صاحب الحب الكفلي

[72] نفس المرجع.ص 175.

لديه الحاجة إلى تفضيل و احترام الآخرين حتى على حساب ذاته ،فان صاحب الحب النرجسي يفضل تلقي المديح و عبارات التقدير و الإعجاب من الآخرين اضافة الى الإعجاب بذاتها.

والتكميل يحدث عندما يتفاعل شخصان معا ويستمد الشخصان إشباعا من هذا التفاعل فيكون تكميليا بالنسبة لكليهما فيكون الارتباط مثلا بين الشخص الذي يرغب في الحصول على المديح و الثناء من الآخرين حيث يجد ضالته إذا ما أقام علاقة مع شخص يرغب في تقديم المنح للآخرين.

2: 11: 2: 1 نظرية التحليل النفسي في الاختيار للزواج:

إن أصحاب التحليل النفسي لهم رأي في الاختيار للزواج ،حيث لا يمكن إغفال بعد هام من أبعاد عملية الاختيار للزواج وهو البعد اللاشعوري الذي يهمل عادة و لا يعطى أية أهمية و نحن بصدد الاختيار و لكنه يلعب دورا متفاوتا في هذه العملية.

2: 11: 2: 2 نظرية الصورة الوالدية:

لقد ذهب الكثير من المحللين النفسيين و علماء النفس الاجتماعي أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك للزواج ،حيث تذهب هذه النظرية بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته فعن طريق الاتصال بين الطفل و المحيطين به في طفولته المبكرة حيث يتعلم كيف يحب ويكره و كيف يرغب و يحسد وكيف يتجنب و يقبل ،فيكون الطفل علاقة عاطفية قوية مع واحد أو أكثر من الأشخاص الذين يكونون في دائرته الأسرية و غالبا ما يكون هؤلاء الأشخاص هم الوالدين و عادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة و الأم بالنسبة للطفل و أحيانا ما يحدث العكس.

وقد يشمل تعلق الطفل بأكثر من شخص و عندما يكبر فإنه يميل الى إعادة تلك العلاقة و إحياءها مع من يحبه و يريده زوجا إذا كانت هذه العلاقة مشبعة.[73]

2: 11: 2: 3 نظرية الشريك المثالي:

تقوم هذه النظرية على أساس أن معظم الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة وفكرة معينة عمن يودون أن يشاركوهم الحياة ،و يقصد به الشريك المثالي أو النموذجي.

تلك الصورة التي تتكون لدى الفرد الذي في سن الزواج عن نمط أو طراز الشخص الذي يود الزواج منه و تساهم المثيرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم عندما يتم تكوينه فإنه يلعب دورا هاما و مؤثرا في عملية اختيار الشريك.

وغالبا ما يحمل كل فتى و فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في حياته لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها أي الشريك المثالي،حيث تكون هذه الصورة واضحة الملامح في ذهن صاحبها،و قد تكون غير واضحة تماما أحيانا أخرى.و في بعض الأحيان نجد بعض الأفراد قد لا يكون لديهم صورة مثالية للشريك ولكنهم يستخدمون طريقة اخرى لاختيار الشريك على نحو سلبي بحيث تتضمن الصفات التي لا يرغب الفرد أن تتوفر في شريك حياته.

ومهما اختلفت النظريات المتعلقة بالزواج إلا أن هذا الأخير يبقى ظاهرة اجتماعية عرفت منذ خلق الله الإنسان إلى يومنا هذا،وفطره عليها لتحقيق غايات و تلبية حاجات بيولوجية و بالتالي تحقيق الاستقرار النفسي حيث كانت ولازالت و ستبقى مستمرة و تمارس مختلف المجتمعات و الأمم باختلاف العادات و التقاليد و القيم و الثقافات .

[73] كمال بلخير.عوامل و آثار تأخر زواج الجامعيين.دراسة ميدانية لنيل شهادة الماجستير.جامعة باتنة .2005.ص29.

الفصل الثالث

تطور ظاهرة الزواجية في الجزائر

- تطور عدد الزيجات
- تطور المعدلات الخامة للزواج
- تطور متوسط سن الزواج الأول
- تطور الكثافة الزواجية
- تطور الحالة العائلية
- الزواج المحرك الأساسي للخصوبة في الجزائر
- مصالح الحالة المدنية
- تطور الزواجية في بلدية سيدي بلعباس

3: 1 تطور عدد الزيجات في الجزائر 1970 -2011 :

التمثيل البياني رقم (01): تطور عدد الزيجات في الجزائر.

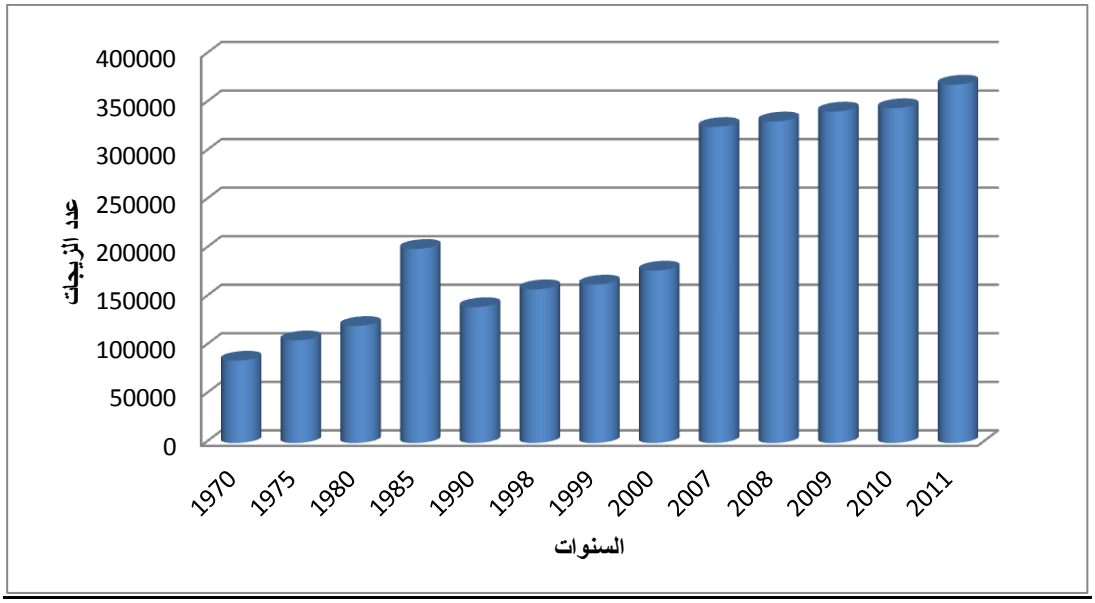

المصدر : الملحق رقم (04).

من خلال ما هو ملاحظ في التمثيل البياني أعلاه يتبين لنا أن عدد الزيجات المسجلة في الجزائر قد شهد ارتفاعا واضحاً وبوتيرة مستمرة ففي سنة 1970 قد سجلنا 84792 زواج ليرتفع في سنة 1985 إلى 199843 زواج ويعتبر هدا العدد كأكبر عدد من الزيجات المسجلة سنوات الثمانينات وكذا سنوات التسعينات ،ومع دخول الألفية الجديدة تزايد هذا العدد خاصةً بعد سنة 2007 إلى قرابة الضعف حيث وصل إلى 325485 زواج وطيلة السنوات الاخيرة على غرار سنة 2007 فقد بقي هذا العدد مستقراً عند 369031 زواج سنة 2011.

3: 2 تطور المعدلات الخامة للزواج في الجزائر من 1970 -2011 :

تعتبر المعدلات الخامة من بين أهم المؤشرات الديموغرافية التي تسمح لنا بدراسة وتحليل ظاهرة الزواجية،فهي تعطينا صورة عامة للظاهرة و لمختلف العوامل و المحددات و كذا الظروف المحيطة بها،ويمكن حساب هذه المعدلات عن طريق:

- قسمة عدد حالات الزواج في سنة معينة على مجموع عدد السكان في منتصف السنة(متوسط عدد السكان) مضروبا في ألف ويعرف حينئذ بـ: معدل الزواج الخام.

- قسمة عدد حالات الزواج في سن معينة على مجموع عدد السكان في سن الزواج حسب السن والنوع مضروبا في الألف و يسمى حينئذ بمعدل الزواج العمري النوعي.[1]

التمثيل البياني رقم (02): تطور المعدل الخام للزواج في الجزائر 1970-2011.

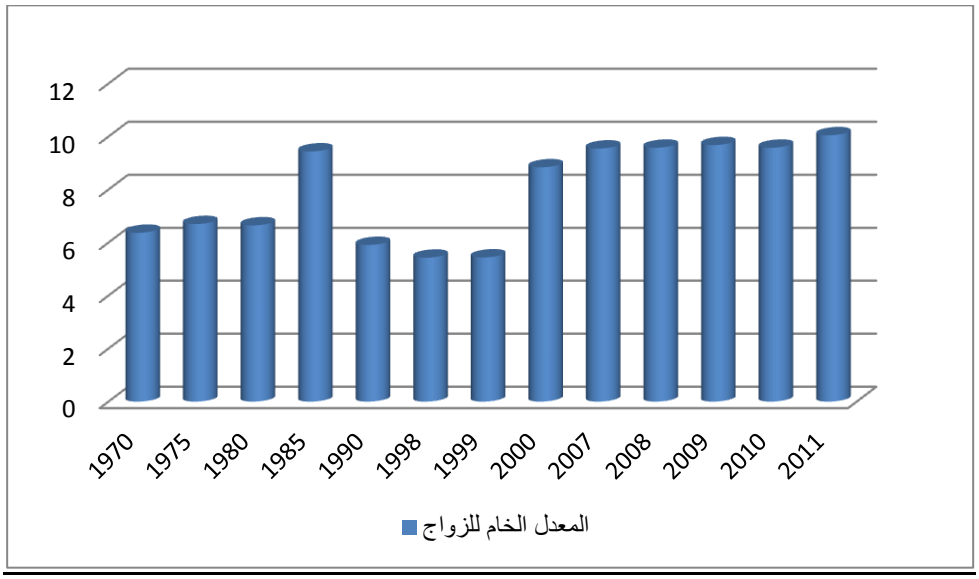

المصدر : الملحق رقم (05).

[1] فتحي محمد ابو عيانة.مرجع سابق ص 258 .

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ أن المعدل الخام للزواج قد تميز بمرحلة شبه ثابتة وذلك خلال سنوات السبعينات حيث قدر هذا المعدل 6.37 سنة 1970 ليصل الى 6.7 سنة 1975 ،ثم انخفض الى 6.65 في مطلع الثمانينات،ليشهد هذا المعدل ارتفاعا كبيرا في منتصف الثمانينات حيث بلغ 9.44 سنة 1985 و هذا ربما راجع الى مرحلة الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي الذي ميز تلك الفترة.

لكن مع بداية التسعينات انخفض معدل الزواج الخام بشكل ملحوظ بوصوله الى النصف تقريبا مسجلا 5.91 سنة 1990 وهذا بسب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات خاصة و مخلفاتها على المستوى الاجتماعي و السياسي ليبقى هذا المعدل في حدود 5 بالألف خلال كل فترة التسعينات نتيجة الوضعية الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر و استمرار المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

بحلول الألفية الجديدة ارتفع معدل الزواج الخام بشكل سريع ليصل الى 8.84 سنة 2000 ثم الى حدود الضعف في السنوات الأخيرة فبلغ 9.55 سنة 2007 ثم 9.58 سنة أما سنة 2011 فقد بلغ أعلى قيمة له بوصوله الى 10.05 وهذا نتاج مرحلة الاستقرار الأمني المميز لها و ما صاحبه من تحولات عميقة مست كل مجالات التنمية أثر ايجابا على الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد والملاحظ في مراحل تطور معدل الزواج الخام أنه يتأثر كثيرا بالوضعية الاقتصادية و الاجتماعية التي تميز كل مرحلة من هته المراحل.

3: 3 تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر:

3: 3: 1 حساب متوسط سن الزواج الأول(AMPM):

يعتبر سن الزواج الأول من أهم المؤشرات الديموغرافية التي تسمح لنا بقياس متغيرات الزواج و تصنيفه سواء كان مبكرا أو متأخرا و يرتكز على طريقتين :

طريقة الأولى : طريقة هاجنال (Hajnal):

وتحسب بالاعتماد على نسب العزاب سواء كان توزيعهم حسب السن أو حسب مجموع الأعمار les groupes d'âges أو حسب الجنس أيضا،ويضع لكل عمر عدد الأشخاص الباقين عزابا إلى سن معين وكذلك عدد العزاب لمجموعة من الأعمار لمقياس معين. ويتعلق الأمر بتحديد سن يمكن فيه تقريبا للظاهرة أن تمس جميع الأفراد،وفيما يخص الجزائر فقد حدد ب50 سنة،إذن الأمر يتعلق بحساب متوسط عدد السنين التي مرت في العزوبة من طرف الأشخاص الذين يتزوجون في النهاية و هو العمر المتوسط للزواج.

وهو أيضا متوسط سن الأشخاص الغير متزوجين و الذين مروا بالزواج الأول الذي يحسب بالعمر عن طريق نسب العزاب أي الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج،وهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة ،حيث يتوافق سن الزواج الأول مع عدد السنوات في العزوبية والتي تنتهي بدورها عند الزواج ،و يكون مبدأ الحساب كالأتي:

- عدد الأفراد ما بين 15 سنة و 49 سنة الذين لم يسبق لهم الزواج موزعين حسب العمر وكذا الجنس.

- عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 19 سنة حسب العمر و الجنس أيضا.

ومع افتراض HAJNAL أيضا أن كل الأفراد الذين يقل سنهم عن 15 سنة عزاب فان متوسط سن الزواج الأول يحسب بالعلاقة التالية:

$$AMPM = \frac{15 + 5\sum_{15}^{45} 5Tx - 35T50}{1 - T50}$$

$5\sum_{15}^{45} 5Tx$: مجموع العزاب في الفئات العمرية الخماسية بين 15 و45 سنة.

Tx:نسبة الأفراد العزاب الذين يقدر عمرهم **x** سنة مقارنة بكل الأشخاص في نفس السن.

T50: نسبة العزوبة النهائية.

AMPM: متوسط سن الزواج الأول.

الطريقة الثانية: طريقة المعدلات الحسابية المرجحة (la moyenne arythmique pondérée) :

والتي تحسب عن طريق الاعتماد على نسب الغير عزاب، لكن ننوه إلى أن الطريقة الأكثر استعمالا لقياس متوسط سن الزواج الأول هي طريقة هاجنال.

3: 3: 2 نظرة على متوسط سن الزواج الأول في العالم:

خضعت ظاهرة الزواجية في تغيراتها و تطوراتها إلى عدة عوامل مختلفة و متداخلة تأثر و بشكل واضح و مباشر على الحدث الأساسي لهذه الظاهرة و المتمثل في الزواج، والذي ان اختلف في تعريفاته و نماذجه و حتى طقوسه وذلك باختلاف المجتمعات و تنوعها لكن و رغم كل هذا فالملاحظ أن متوسط سن الزواج الأول و على المستوى العالمي قد ارتفع خاصة في سنوات التسعينات أين وصل إلى غاية 27.2 سنة عند الذكور بعد أن كان في الثمانينات عند حدود 25.4 سنة،أما عند فئة الإناث فقد انتقل من 21.5 سنة إلى 23.2 سنة في نفس الفترة الزمنية ،أما إذا تطرقنا إليه من منظور مستوى تقدم الدول فنجد أن متوسط سن الزواج الأول قد ارتفع بشكل أكبر عند الدول المتقدمة حيث قفز من 25.2 إلى 28.2 سنة عند الرجال وكذلك عند فئة الإناث بانتقاله من 22 سنة إلى 26.2 سنة في نفس الفترة أيضا ، و نذكر بالخصوص الحقبة الزمنية الأخيرة والممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010 حيث ارتفع بأكثر من 4 سنوات لكلا الجنسين في جل الدول الأوربية خاصة و الدول المتقدمة بشكل عام فشمل هذا الارتفاع كل من استراليا ، بلجيكا، كندا و الدانمارك إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فلنداه و فرنسا المجر و ايرلندا و أيضا كل من ايطاليا ، النرويج ، هولندا ، بريطانيا و السويد و سويسرا.

أما فيما يخص باقي مناطق العالم على غرار الدول المتخلفة و الدول السائرة في طريق النمو فقد سجل ارتفاع أقل من سابقه حيث قدر بثلاث سنوات لكلا الجنسين في كل من الجزائر ، ليبيا و الكويت ، ماليزيا ،المغرب و قطر إضافة إلى تونس والسودان.

3: 3: 3 نظرة على متوسط سن الزواج الأول في العالم العربي:

من الطبيعي أن يتأثر الزواج في كل مراحله و مكوناته بحركة التغيير الشاملة التي عايشتها ولا تزال تعيشها المجتمعات العربية مع تأثيرها المباشر في سن الزواج الأول و من أهم مظاهرها بالخصوص انتشار التعليم و بلوغ الإناث فيه مراحل متقدمة و بنسب جد عالية و خروج المرأة للعمل و صدور قوانين الحالة المدنية في صورة تقدمية في معظم الأقطار العربية ، وتكريس حقوق المرآة في كل المجالات و الانتشار المتواصل والسريع لثقافة حياة تستند إلى الكثير من قيم الحداثة و إلى الحرية الشخصية.

وقد أصبح تأخر متوسط سن الزواج الأول من الظواهر البارزة في كل المجتمعات العربية بما فيها دول المغرب العربي دون استثناء مع اختلاف مستوياته.فقد أكدت جميع الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع و خاصة مسوح صحة الأسرة أن متوسط سن الزواج الأول أو متوسط سنوات العزوبية قد تعدى الثلاثين سنة للرجال في أغلب الدول العربية واقترب من ذلك بالنسبة للإناث.

التمثيل البياني رقم (03): متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس في العالم العربي.

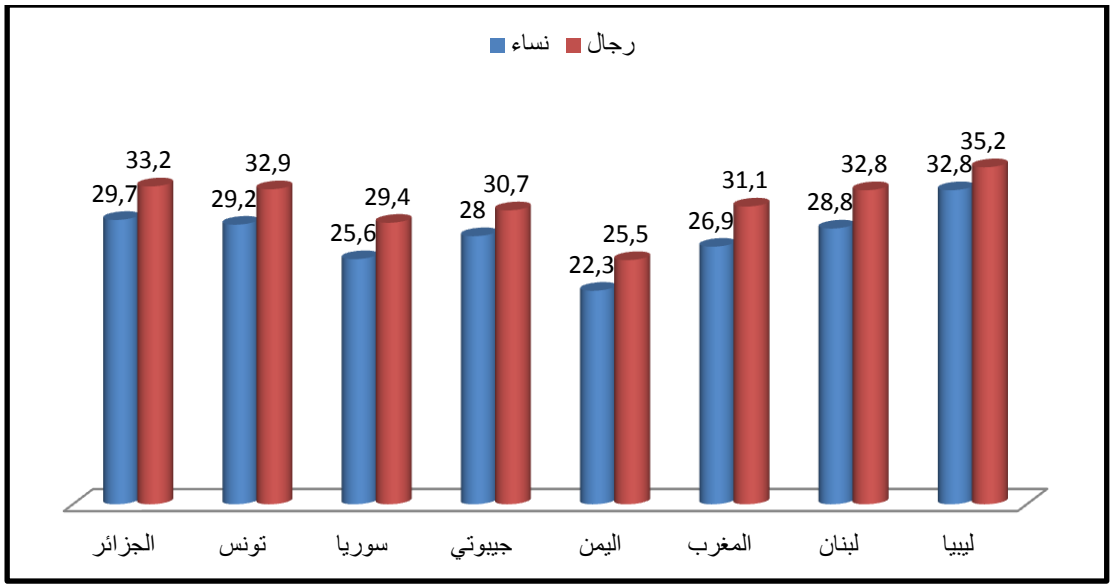

المصدر :الملحق رقم (06).

4:3:3 تطور متوسط سن االزواج الأول في الجزائر حسب الجنس 1948 -2008:

التمثيل البياني رقم (04): تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس 1948-2008.

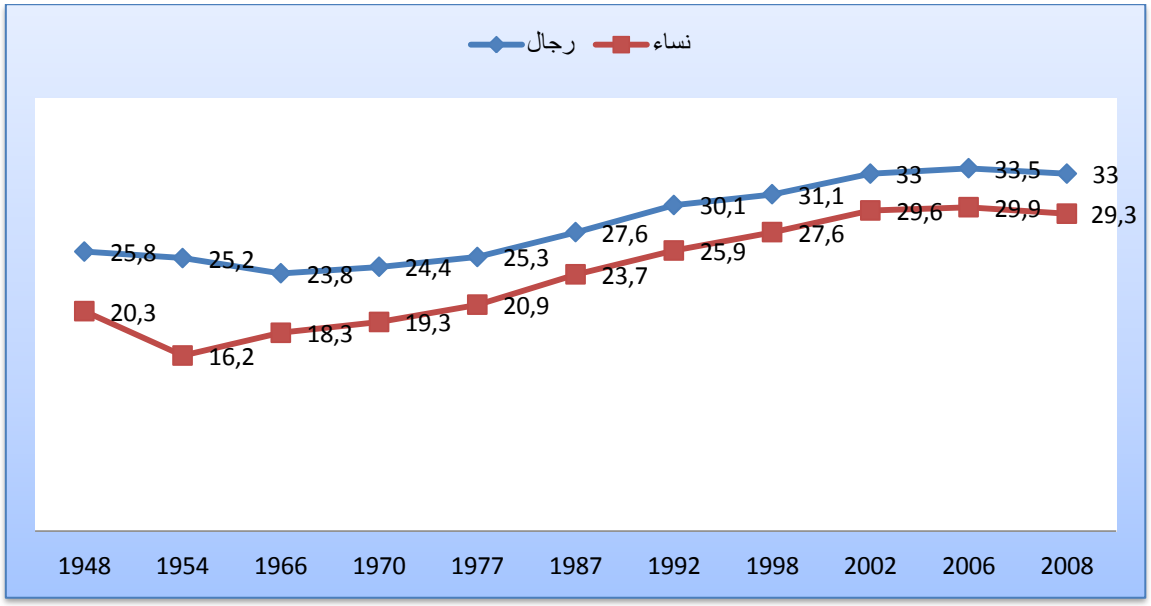

المصدر : الملحق رقم (07)

من خلال التمثيل البياني الخاص بتطور متوسط سن الزواج الأول نلاحظ أن هذا الأخير قد ارتفع لكلا الجنسين وعلى مستوى جميع الفترات الزمنية ما عدا سنة 1954 أين سجلنا انخفاضه بشكل ملحوظ خاصة عند جنس الإناث حيث قدر ب 16.2 سنة بعدما كان 20.3 سنة عام 1948، وكذلك الأمر بالنسبة للذكور لكن بدرجة أقل أين سجل 25.8 سنة 1948 لينخفض بشكل طفيف ليصل إلى غاية 25.2 سنة عام 1954، نتيجة الظروف المعيشية الجد قاسية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و للإشارة فأن هذه الفترة اتسمت أيضا باندلاع حرب التحرير، كل هذه الظروف ساهمت في تأخر متوسط سن الزواج الأول.

سنة 1966 شهد متوسط سن الزواج الأول ارتفاعا عند فئة الإناث ليصل إلى 18.3 سنة عكس فئة الذكور التي واصل بها الانخفاض لتقدر في نفس السنة ب 23.8 سنة بعدما كان 16.2 و 25.2 سنة على التوالي سنة 1954. أما في سنة 1970 فقد عاود متوسط سن الزواج الأول الارتفاع بالنسبة لكلا الجنسين حيث قدر ب 24.4 سنة للرجال و 19.3 للنساء يجدر الذكر إلى أن هذه الفترة هي فترة ما بعد الاستقلال.

أما في ما يخص سنة 1977 فقد لاحظنا تواصل هذا الارتفاع ولو بشكل بطيء بالنسبة لكلا الجنسين أيضا و ذلك بتسجيل سن 25.3 للرجال و20.4 سنة للنساء نتيجة بعض التغيرات الديموغرافية و السوسيوثقافية التي شهدها تركيب السكان في هذه الفترة ،ليرتفع بشكل أكبر سنة 1987 بوصوله إلى 27.6 سنة لفئة الرجال و 23.7 سنة لفئة النساء وهذا راجع بالضرورة إلى المشاكل الاقتصادية التي ميزت الجزائر في حقبة الثمانينات.

في بداية سنوات التسعينات لاحظنا أن متوسط سن الزواج الأول واصل الارتفاع بالنسبة لكلا الجنسين فقد قدر ب 25.9 سنة عند النساء سنة 1992 ليرتفع إلى 27.6 سنة 1998 أما بالنسبة لفئة الرجال فقد لاحظنا نفس الشيء و ذلك باستمرار الارتفاع بانتقاله من 30.1 سنة 1992 ليبلغ 31.1 سنة 1998 أي أن في هذه المرحلة بالذات وللمرة الأولى سجلنا تخطي سن الزواج الأول عقبة 30 سنة عند الرجال.

مع دخول الألفية الجديدة لاحظنا استمرار ارتفاع متوسط سن الزواج الأول للجنسين وذلك خلال سنوات 2002 و2006، فقد قدر عند الرجال بـ 33 سنة عام 2002 ليصل إلى غاية 33.5 سنة عام 2006، و كذلك الحال عند فئة الإناث بارتفاعه من 29.6 في 2002 ليبلغ 29.6 سنة عام 2006. إلا أننا لاحظنا انخفاضه ولو بشكل طفيف في تعداد 2008، هذا الانخفاض لمس كلا الجنسين حيث تراجع عند فئة الإناث ليسجل سن 29.3 و كذا عند الرجال بوصوله إلى 33 سنة في نفس العام.

أما بالنسبة لفارق العمر بين الجنسين فنلاحظ انخفاضه بشكل واضح على مدى الفترة الزمنية المدروسة ماعدا سنة 1954 أين شهد ارتفاعا قياسيا وصل إلى 9 سنوات بعد أن كان 5.5 سنوات عام 1948،ليعود إلى الانخفاض من جديد حيث قدر بـ5.5 سنة 1966 و5.1 سنة 1970 ثم 4.4 في تعداد 1977 وكذلك بالنسبة لتعداد 1987 بتسجيل 3.9 سنوات.

سنة 1992 سجل ارتفاع و لكن بشكل طفيف بوصوله إلى 4.2 سنوات، ما لبث أن انخفض في تعداد 1998 حيث تقلص و لأول مرة تحت الأربع سنوات ببلوغه 3.5 ثم 3.4 عام 2002 ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2006 و2008 الى 3.6 و 3.7 سنوات على التوالي و الملاحظ كنتيجة أن هنالك علاقة عكسية بين متوسط سن الزواج الأول و فارق العمر بين الزوجين حيث كلما ارتفع متوسط سن الزواج الأول تقلص فارق العمر بين الزوجين.

إذن وبشكل مختصر وشامل يمكن تقسيم تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر إلى ثلاث مراحل كل مرحلة تميزت عن الأخرى فالمرحلة الأولى امتدت من الفترة الاستعمارية إلى فترة ما بعد الاستقلال أي من 1948الى 1966 إذ اتسمت بانخفاض متوسط سن الزواج الأول لكلا الجنسين، ثم المرحلة الثانية الممتدة من 1966 إلى 2006 و التي تميزت بارتفاعه ليصل لغاية 30 سنة ، ثم مرحلة الانخفاض حتى 2008 .

تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب المناطق:

الشكل رقم(01):تطور متوسط سن الزواج الأول حسب المناطق.

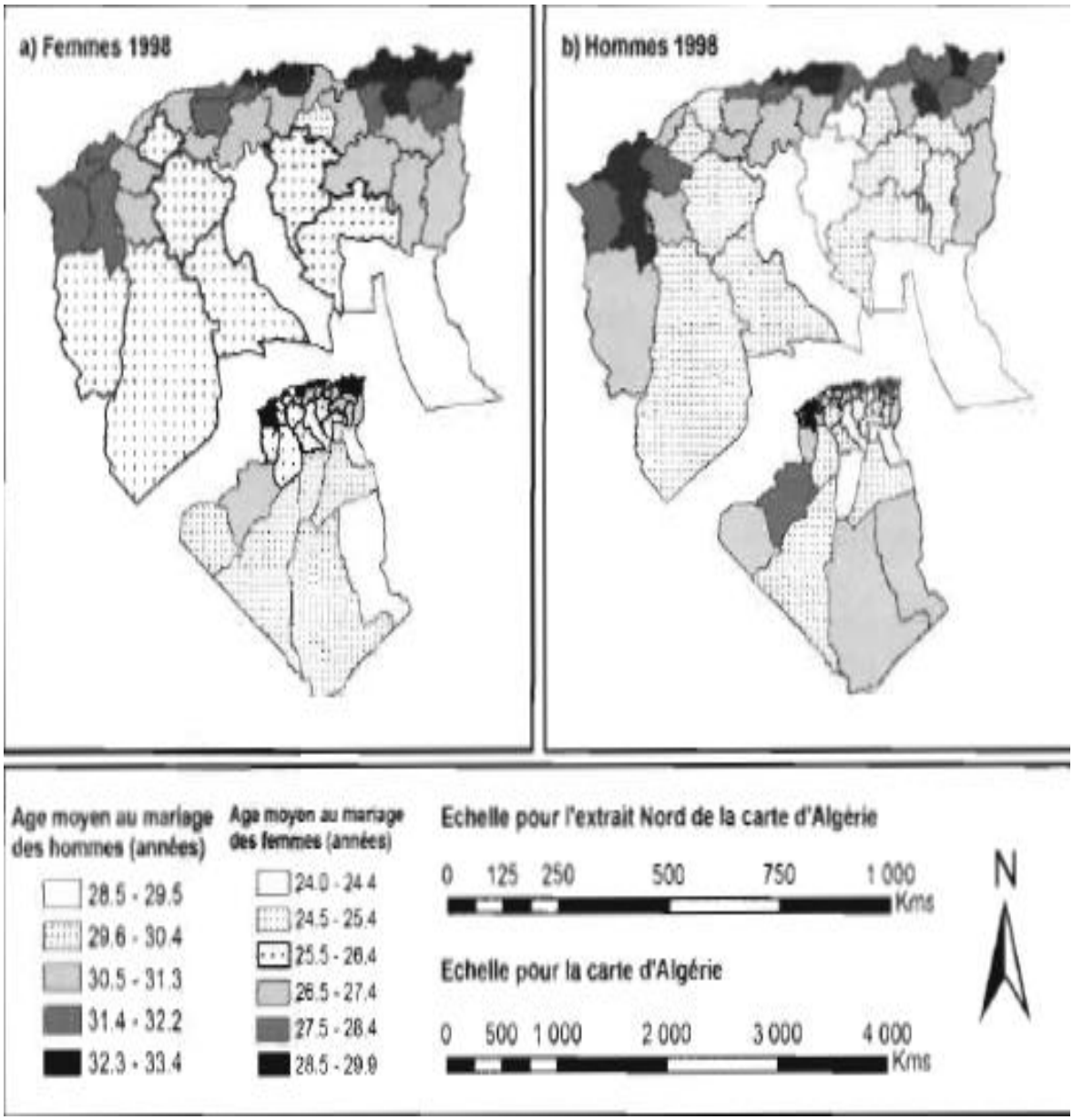

المصدر: زهية وضاح بديدي،2003.INED.

تعبر خرائط متوسط سن الزواج الأول عند الرجال و النساء و بوضوح على مدى اختلاف تطور هذا المؤشر حسب المناطق ،فمن خلالها نلاحظ أن متوسط سن الزواج الأول يشهد ارتفاعا كبيرا في المقاطعات الادارية الكبرى و ذلك عند كلا الجنسين خاصة في المدن

الكبرى على غرار العاصمة و محافظاتها ، وهران،عنابة و قسنطينة فقد فاق متوسط سن الزواج الأول 30 سنة ليصل في حدود 34 سنة عند الذكور و 29 سنة بالنسبة للإناث في تعداد 1998 في هذه المناطق خصوصا و شمال الجزائر عموما بما في ذلك معظم المناطق الساحلية اذ يعتبر متوسط سن الزواج الأول فيها جد متأخر بتجاوزه 30 سنة عند الذكور و 28 سنة عند الاناث.

وينخفض متوسط سن الزواج الأول كلما اتجهنا الى المناطق الداخلية سواء في الهضاب العليا أو المناطق الصحراوية و ذلك لكلا الجنسين فقد قدر بولاية الجلفة بـ 29 سنة عند الرجال مقابل 25 سنة عند النساء في تعداد 1998 ، ليواصل الانخفاض في جنوب الجزائر فقدر متوسط سن الزواج الأول في ولاية اليزي بـ28 سنة عند الذكور مقابل 24 سنة عند الاناث و تتميز هذه المناطق أيضا بظاهرة الزواجية المبكرة الأقل من 20 سنة خاصة عند فئة الاناث.

3: 4 تطور كثافة الزواج في الجزائر :

تعتبر كثافة أو شدة الزواج مؤشرا هاما يسمح لنا بقياس ظاهرة الزواج لجيل معين وتمثل بصفة عامة نسبة العزاب سواء كانوا من الذكور أو الإناث في سن 50 سنة أو مجموع الأشخاص الذين مستهم ظاهرة الزواجية و ذلك بوقوع حدث الزواج في حياتهم.

و تحسب كثافة الزواج بالمعادلة التالية:

كثافة الزواج = $I = C15 - C50/C15$

C15 => عدد العزاب في سن 15

C50 => عدد العزاب في سن 50

التمثيل البياني رقم (05): تطور الكثافة الزواجية حسب الجنس في الجزائر 1948 -2008:

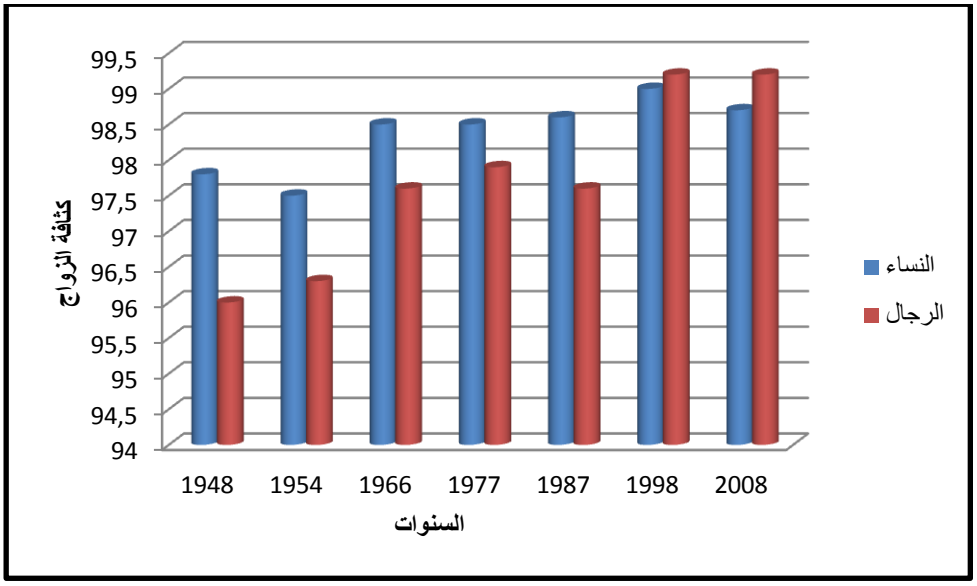

المصدر :الملحق رقم (08).

الملاحظ من الشكل و على غرار متوسط سن الزواج الأول عرفت كثافة الزواج ارتفاعا لكن بشكل أقل مع ثباتها خلال بعض الفترات و ذلك لكلا الجنسين ،و على مدار جميع التعدادات التي أجريت ابان الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال ،حيث قدرت كثافة الزواج عند النساء 97.8%سنة 1948 لتصل الى حدود 98.7% سنة 2008 مع بقاء نسبتها شبه ثابت فتنقلت من98.5 %في تعداد 1966 و تعداد 1977 الى 98.6%في تعداد 1988 لترتفع من جديد في تعداد 1998 و تصل عتبة 99% ثم انخفضت الى 98.7% سنة 2008 أما عند فئة الذكور فلاحظنا ارتفاعها المتواصل من سنة 1948 حيث قدرت 96% لتصل الى 97.6% في تعداد 1966 ثم ترتفع الى غاية 97.9% سنة 1977 لتشهد انخفاضا في تعداد 1987 حيث قدرت بـ 97.6%.

لكن نسبتها شهدت ثبوتا في التعدادين الأخيرين لتستقر عند نسبة 99.2%.ويمكننا القول أن كثافة الزواج قد اتسمت بنوع من الثبوت والاستقرار بصفة عامة لكن الملاحظ من مقارنتها بين الجنسين يتضح لنا ارتفاعها عند فئة النساء في السنوات الأولى الى غاية تعداد 1987 لترتفع بشكل أكبر عند فئة الرجال خلال التعدادين الأخيرين.

3: 5 تطور الحالة العائلية في الجزائر:

تمثل الحالة الزواجية (العائلية) لمجتمع ما التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج،و السكان المتزوجين،و السكان المطلقين وكذا المترملين،ويؤثر التركيب النوعي و العمري تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات اللأربعة،كما أن للأحوال الاجتماعية و الاقتصادية دور هام في تحديد اتجاه هذا التوزيع،لذلك فان الحالة العائلية للسكان ليست ثابتة بل متغيرة بشكل دائم وهي تعكس بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع و دراسة معدلات الطلاق والزواج ونسب العزوبة لها بالغ الأهمية في التحليل الديموغرافي،كما أن التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب الفئات العمرية يرتبط بعدد المواليد سنويا ،فتأخير الزواج أو الإبكار به يؤثر بارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة في مجتمع ما.

ويمكن تصنيف الحالة العائلية للسكان الى أربعة أصناف :

فئة العزاب(الذين لم يسبق لهم الزواج):

ويمكن تقسيمهم الى مجموعتين :الأشخاص الذين لم يبلغوا السن القانوني للزواج،ثم الأشخاص الذين بلغوا هذه السن أو تعدوها ولكن لم يتزوجوا بعد.وتتباين أعداد السكان في كلتا المجموعتين في دول العالم تباينا كبيرا تبعا للظروف الاجتماعية و العادات والدين

والأحوال الاقتصادية ،وتوضح التعدادات السكانية لكثير من البلاد توزيع هذه الفئة عمريا و نوعية السكان الذين تعدوا السن القانونية للزواج ،وتعد دراسة هذا التوزيع هامة في بحوث السكان للاعتماد عليها كمؤشرات للتغيير الاجتماعي للسكان على مدى فترة زمنية معقولة.[2]

إذن هذه الفئة التي تجاوزت 15 سنة و لم يسبق لها الزواج تسمى بفئة العزاب.

فئة المتزوجين:

الزواج هو ظاهرة شرعية قانونية وليس ظاهرة حيوية مثل المواليد أو الوفيات،لذلك تتعذر مقارنته بين مختلف المجتمعات و الدول بسبب اختلاف المفاهيم و الأنظمة المحددة له ونرتكز في معالجته على دراسة مؤشراته ومنها متوسط سن الزواج الأول لقياس مدى التغييرات التي تطرأ على المجتمعات سواء كانت هذه التغييرات ثقافية أو اجتماعية واقتصادية.

كما لمتوسط سن الزواج الأول علاقة وتأثير مباشر على الخصوبة و المتمثل في الزواج المبكر الذي يؤدي الى زيادة الحياة الانجابية للمرأة و بالتالي ارتفاع عدد المواليد دون اهمال المستوى الصحي والمعيشي.

فئة المترملين:

الترمل كظاهرة ترتبط أساسا بحدث الوفاة،و فارق السن الكبير بين الزوجين قد يكون له أثر في زيادة الظاهرة،إذن انخفاض معدلات الوفاة في الفئات العمرية المختلفة يؤدي الى انخفاض معدل الترمل ومن الحقائق الديموغرافية الواضحة أن نسب المترملات الإناث أكبر من المترملين الذكور وهذا راجع لعدة أسباب منها:

[2] فتحي محمد ابو عيانة.دراسات في علم السكان.دار النهظة .بيروت.الطبعة الثانية.2000.ص256.

أمل الحياة للإناث أكبر منه لدى الذكور وهذا يعود أساسا الى احتمال الوفاة المتزايد عند الرجال في حوادث العمل و حوادث المرور وكذا خلال الحروب،إضافة الى الطبيعة البيولوجية للإناث.

اتساع الفوارق العمرية بين الجنسين في الزواج لأن الذكور عادة ما يتزوجون في سن أكبر من سن الإناث مما يعرض الزوج أكثر للوفاة قبل الزوجة.

اضافة الى كل العوامل السابقة الذكر هنالك عامل محوري وهو أن الزوج اذا ترمل سرعان ما يعود الى فئة المتزوجين عكس المرأة ففي غالب الأحيان ما تنتهي حياتها الزوجية بانتهاء حياة زوجها خاصة في مجتمعاتنا العربية حيث تكرس حياتها لتربية الأبناء لدى نلاحظ أن نسبة المترملات دائما أكبر من نسبة المترملين.

فئة المطلقين:

يعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية لها بالغ الأثر في التركيب الديموغرافي للسكان،نظرا لتوقف الحياة الزوجية في حال وقوعه فبارتفاع معدلات الطلاق تنخفض الخصوبة خاصة اذا طالت وضعية الانفصال أو دامت بشكل نهائي أي انتهاء العلاقة الزوجية،و يرتبط الطلاق ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و حتى الدينية للمجتمع مما يؤدي الى صعوبة المقارنة بين المجتمعات المختلفة لاختلاف نظرة كل منها الى هذه الظاهرة.

الجدول رقم (01): توزيع الحالة العائلية للأفراد الأكثر من 15 سنة في الجزائر.

السنوات	الجنس	عزاب(%)	متزوجين(%)	مطلقين(%)	أرامل(%)
1966	رجال	62.78	35.60	0.52	1.02
	نساء	52.56	36.50	1.56	9.38
1977	رجال	68.06	30.82	0.38	0.37
	نساء	58.19	33.29	1.43	7.08
1987	رجال	69.6	29.60	0.29	0.47
	نساء	61.22	31.75	1.36	5.59
1998	رجال	51.10	47.80	0.40	0.70
	نساء	40.50	49.60	2.00	7.90
2008	رجال	51.10	47.90	0.40	0.60
	نساء	41.60	49.90	1.50	7.00

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

التمثيل البياني رقم(06):توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1966:

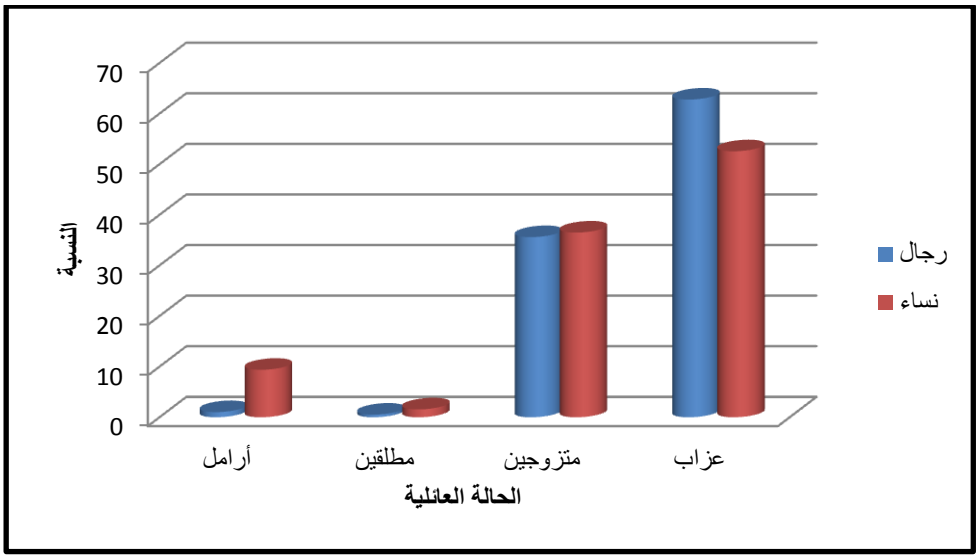

المصدر :الجدول رقم(01).

التمثيل البياني رقم(07): توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد1977.

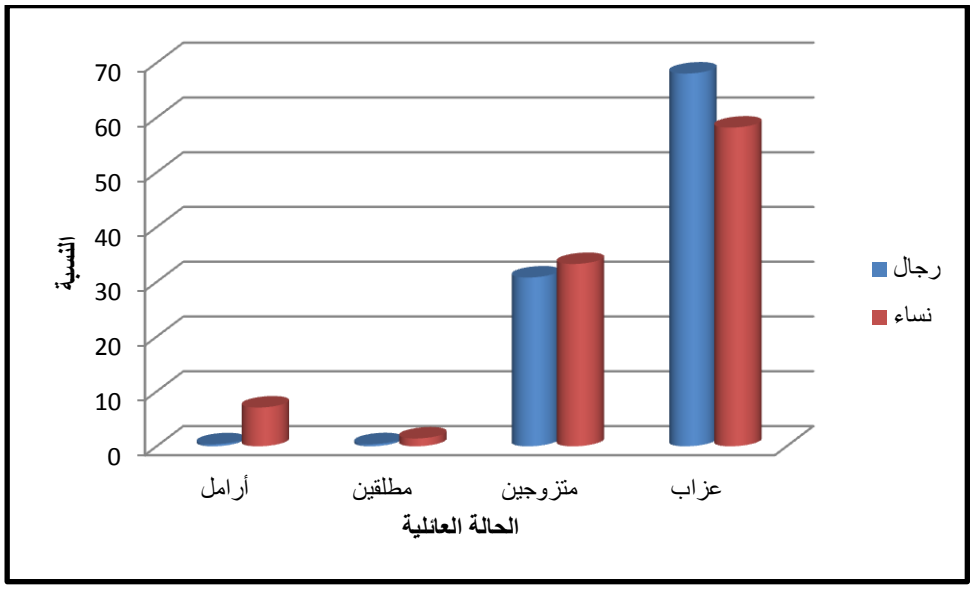

المصدر: الجدول رقم (01).

التمثيل البياني رقم(08): توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1987.

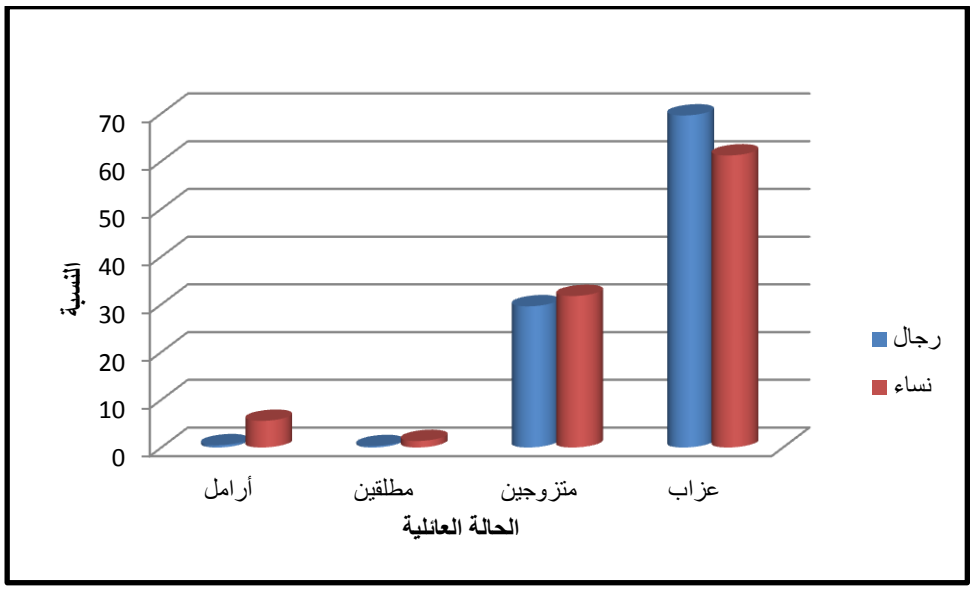

المصدر:الجدول رقم(01).

التمثيل البياني رقم(09):توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 1998:

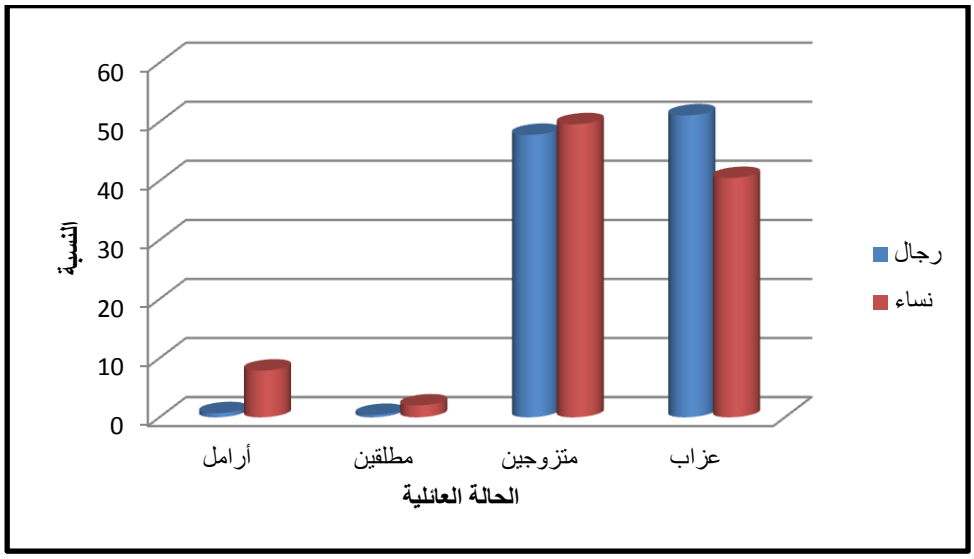

المصدر:الجدول رقم(01).

التمثيل البياني رقم(10): توزيع الحالة العائلية حسب الجنس لتعداد 2008.

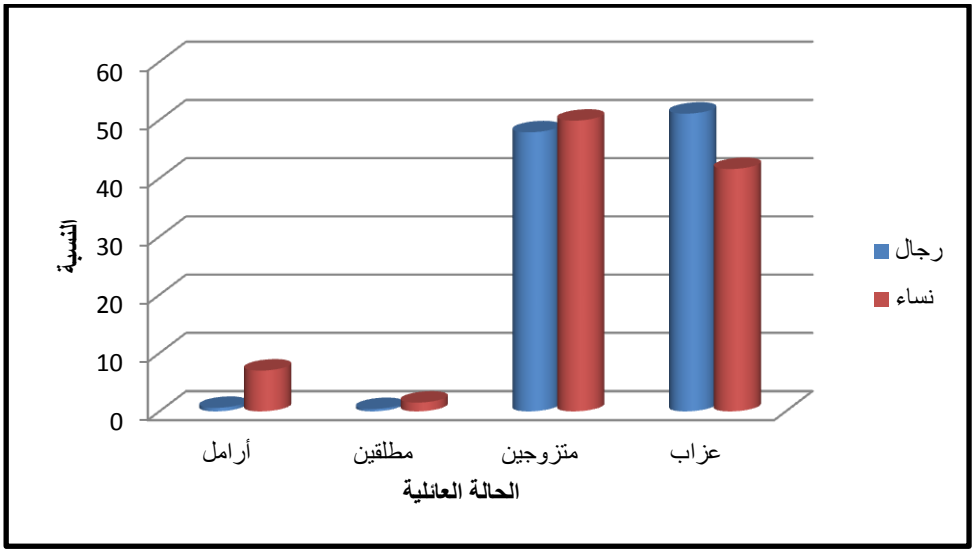

المصدر:الجدول رقم(01).

من خلال الجدول يتضح لنا التغييرات التي طرأت على تركيبة السكان الأكثر من عشر سنوات الموزعين حسب الحالة العائلية فمنذ أول تعداد سنة 1966 والى غاية التعداد الأخير

لسنة 2008 نلاحظ جليا الارتفاع في نسب المتزوجين و لكلا الجنسين على حد سواء كما نلاحظ أيضا أن نسب العزاب تمثل أكبر المعدلات خاصة في التعدادين الأولين.

فمعدلات العزاب ارتفعت و لكلا الجنسين في الثلاث تعدادات الأولى فمثلا فئة الرجال سجلت 62.78% سنة 1966 و 68.06% سنة 1977 لتنتقل إلى 69.60% في تعداد سنة 1987 أما فيما يخص فئة النساء فقد سجلت نسبة 52.56% في تعداد 1966 لترتفع الى 58.19% في سنة 1977 ثم 61.22% في تعداد 1987 لكن وعلى نقيض التعدادات الأولى فقد شهد التعدادين الأخيرين انخفاض في نسب العزاب و لكلا الجنسين أيضا حيث انخفضت عند فئة الرجال لتستقر في حدود 51.1% في تعداد 1998 و 2008 على التوالي.

وكذلك الأمر عند النساء فانخفضت الى حدود 40.5% في تعداد 1998 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا جد طفيف حيث قدرت 41.6% في تعداد سنة 2008.

أما بالنسبة لفئة المتزوجين فقد لمسنا انخفاضا عند الجنسين خلال التعدادات الثلاث الأولى ففي سنة 1966 قدرت نسبة المتزوجين 35.6% للرجال لتنخفض إلى 30.8% سنة 1977 ثم 29.6% في تعداد 1987،أما عند فئة النساء فقد قدرت نسبة المتزوجات 36.5% لتعداد 1966 لتنخفض بدورها الى 33.29% سنة 1977 ثم 31.75% سنة1987 لترتفع و تستقر في حدود 47.8% للتعدادين الأخيرين.

وكذلك عند فئة الرجال فقد سجلنا ارتفاعها الى غاية 47.8% سنة 1998 ثم 47.9% في آخر تعداد سنة 2008.

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا أن معدلات الترمل شهدت انخفاضا عند كلا الجنسين خاصة في الثلاث تعدادات الأولى ففي فئة الذكور قدرت 1.02% غداة الإستقلال لتنخفض

الى 0.7% سنة 1977 ثم 0.47% في تعداد 1987،أما عام 1998 فقد ارتفع بشكل طفيف حيث قدر 0.7%و 0.6% سنة 2008 .

وكذلك عند الإناث فقد انخفضت بدورها من نسبة 9.38% في أول تعداد الى 7.08% سنة 1977 ثم 5.59% في ثالث تعداد عام 1987 ليعاود الارتفاع الى 7.9%سنة 1998 ثم 7%في آخر تعداد.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدلات الترمل بإعادة الزواج بعد وفاة الشريك بالنسبة للرجال.

أما فيما يخص معدلات الطلاق فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال التعدادات الخمس فعند الذكور كان الانخفاض على مدار التعدادات الثلاث الأولى فمن 0.52%سنة 1966 إلى 0.38%سنة 1977 الى 0.29% عام 1987 ثم ارتفع قليلا ليصل الى 0.4% في آخر تعدادين.

أما عند الإناث فقد تراوح بين 1.56%في أول تعداد و1.34%في ثاني تعداد ليسجل نسبة 1.36%سنة1987 ثم 2%عام 1998 لينخفض إلى 1.5%في تعداد 2008.هذا التذبذب يمكن تفسيره بإعادة الزواج بعد الطلاق كما أن تعدد الزوجات يمتص نسبة هامة من حالات الطلاق عند النساء ،و أيضا لا يمكن إغفال التغييرات في نمط الزواج خاصة في السنوات الأخيرة حيث زادت حرية الفرد في اختيار الشريك و بالتالي اتباع محددات و معايير معينة كالتوافق في السن والمستوى التعليمي و كذا الوضعية الاجتماعية تؤثر فعليا في استقرار الزواج أو فشله بحدوث حالات الطلاق.

3: 6 الزواج المحرك الأساسي للخصوبة في الجزائر:

لدراسة ظاهرة الزواجية و مدى تأثيرها على ظاهرة الخصوبة و مستوياتها في الجزائر و باعتبارها ظاهرة الحدث الأساسي فيه هو الزواج و الذي يمثل المحرك الرئيسي للخصوبة فيمكننا التعامل مع هذه الدراسة من جانبين أساسيين هما:

أولا نسب الأشخاص الذين سبق لهم الزواج والذي يعبر عن عدد و مستوى الزواج أما في الناحية الثانية فهي توزيع الأفراد حسب العمر عند الزواج الأول،هذا يعبر عن توقيت الزواج و مدى سرعة حدوثه في حياة الشخص أو الفوج محل الدراسة.[3]

الجدول رقم (02): متوسط عدد المواليد الأحياء حسب العمر عند الزواج الأول لسنة 1992.

متوسط عدد المواليد الأحياء لسنة 1992								
الفترة منذ الزواج الأول	العمر عند الزواج الأول							
	أقل من 15	15-17	19-18	21-20	24-22	29-25	أكثرمن30	المجموع
أقل من 5	1	1,11	1,05	1	1,07	0,86	0,84	**1**
09-05	2,7	2,78	2,75	2,7	2,68	2,54	2,53	**2,59**
14-10	4,13	4,58	4,57	4,12	4,14	4	3,35	**4,18**
15-19	5,84	6,14	5,82	5,68	5,29	4,7	6,67	**5,67**
20-24	6,74	7,3	7,04	7,12	5,8	5,37	/	**6,84**
25-29	8,21	8,34	7,77	7,63	6,7	/	/	**7,88**
أكثر من 30	9,19	8,65	8,16	/	/	/	/	**8,54**
المجموع	**7,57**	**6,2**	**4,54**	**3,84**	**2,99**	**2,58**	**1,86**	**4,66**

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل 1992.

[3] المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل.ص197. 1992.

الجدول رقم (03): متوسط عدد المواليد الأحياء حسب العمر عند الزواج الأول لسنة 2002.

متوسط عدد المواليد الاحياء لسنة 2002								
الفترة منذ الزواج الأول	العمر عند الزواج الاول							
	14-10	17-15	19-18	21-20	24-22	29-25	49-30	المجموع
4-0	1,4	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	**0,7**
09-05	1,5	2,2	2,2	2	2,1	2,2	1,6	**2,1**
14-10	3	3,4	3,5	3,3	3,2	2,9	2,2	**2,1**
19-15	4,9	4,9	4,6	4,4	4	3,7	3	**4,4**
24-20	5,3	6,1	5,7	5,4	4,9	4,2	/	**5,5**
29-25	6,4	7,1	6,6	6	5,8	/	/	**6,6**
30فأكثر	7,4	7,6	7	/	/	/	/	**7,4**
المجموع	**6,1**	**5,6**	**4,3**	**3,6**	**2,9**	**2,2**	**1,4**	**3,9**

المصدر :المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة لسنة 2002.

يوضح الجدول (02)و(03) ارتباط متوسط سن عند الزواج الأول بمتوسط عدد المواليد الأحياء،و يستخلص من نتائج المسحين انخفاض متوسط عدد المواليد بارتفاع السن عند الزواج الأول فحسب نتائج مسح الأسرة لسنة 2002 فيبلغ متوسط عدد المواليد الأحياء 6.1 مولود لكل امرأة تزوجت قبل سن 15 سنة و يتناقص الى 5.6 مولود لكل امرأة تزوجت ما بين 15–17 سنة ليصل الى حدود 3.6 مولود لكل امرأة تزوجت بين 20–21 سنة لينخفض الى 1.4 مولود لكل امرأة تزوجت بين 30–49 سنة.

اذن من خلال المسحين المنجزين سنة 1992و2002 و بدراسة الاختلاف في متوسط عدد المواليد عند مدة زواجية معينة ،فنجد بأن السيدات اللاتي تزوجن و عمرهن أقل من 15 عاما قد أنجبن في المتوسط عددا أقل من اللاتي تزوجن بين 15و17 عاما و قد يرجع ذلك الى تأثير المشاكل الصحية الناجمة عن الزواج المبكر .

كنتيجة يمكننا القول أن متوسط سن الزواج الأول من المحددات الأساسية للخصوبة و مستوياتها.

3: 7 مصالح الحالة المدنية:

3: 7: 1 نشأة الحالة المدنية في الجزائر:

يعود تاريخ نشأة الحالة المدنية في الجزائر الى الفترة الاستعمارية ،و بالضبط سنة 1882 حيث كان السكان قبل هذا يمرون بالأحداث والظواهر من ولادة و زواج و طلاق و حتى وفاة دون تسجيل ،لكن مع نهاية القرن التاسع عشر و مع التزايد في عدد السكان توجب استحداث جهاز قانوني يوثق كل هذه الأحداث ويعنى ايضا باكتساب الألقاب فكان لزاما تسجيل الولادات و الزيجات و الوفيات و حتى التأشير على حالات الطلاق ، وكل ما يطرأ على هذه العقود من تصحيح أو استبدال أو إلغاء للأسماء أو الألقاب أو حتى اضافة بعض البيانات.

مع صدور أول قانون للحالة المدنية في الجزائر بتاريخ 23 مارس 1882 و المتعلق أساسا تسجيل الحالة المدنية للمواطنين الجزائريين و توثيق كل المعلومات عنهم من الاسم واللقب و المهنة والإقامة في سجلات عرفت بسجل المصفوفات (les Matrices)،مع احصاء السكان من طرف ضابط الحالة المدنية ثم إلزام كل المواطنين بالتصريح بأي ولادة أو زواج أو طلاق أو وفاة مباشرة الى رئيس البلدية.

أما بعد الاستقلال ونيل السيادة الوطنية فقد أصدرت الدولة أمرا مؤرخا في 14 أكتوبر سنة 1966 تحت رقم 307/66 المتضمن شروط تأسيس الحالة المدنية في المناطق التي لم تؤسس فيها ،و في سنة 1970 تم إلغاء هذه القوانين بمقتضى الأمر 20/70 المتضمن قانون الحالة المدنية و الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جويلية 1970.

وننوه الى أنه وفي سنة 1963 أي بعد الاستقلال مباشرة صدر قانون متعلق بتحديد سن الزواج و تسجيله مع آثار مخالفة ذلك.

كما صدرت بعد قانون 1970 عدة مراسيم وأوامر معدلة ومكملة له و تتعلق بطريقة إنشاء وثائق الحالة المدنية المتلفة و ما الى ذلك.[4]

اذن فالحالة المدنية هيئة مفصلية في مؤسسات الدولة و ذلك لاتصالها بشخصية المواطن و كذا ارتباطها بالشخصية الوطنية،و يكلف بتسييرها ضباط هم رئيس المجلس الشعبي و نوابه المنتخبون داخل أرض الوطن،وفي الخارج رؤساء البعثات الدبلوماسية المشرفون على القنصليات و السفارات ،وحددت مهامهم بموجب قانون خاص بمصلحة الحالة المدنية يتلخص في تلقي التصريحات بالولادات والزيجات والوفيات و كذا تسجيل وتقييد جميع العقود و الأحكام في سجلات الحالة المدنية و المحافظة عليها.

3: 7: 2 آلية عمل مصالح الحالة المدنية في تسجيل عقود الزواج:

تسجل عقود الزواج ضمن سجلات خاصة ،تتكون من 504 صفحات أو 404 صفحات أو 304 صفحات و أكثرها استعمالا هذا ألأخير ،كلها مرقمة ومختومة عن أخرها ،تملأ الواحد تلو الأخر ابتداء من الفاتح جانفي من كل سنة و تتواصل عملية التسجيل بها الى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة مع تشطيب آخر صفحة من آخر سجل دلالة على غلق تسجيلات عقود الزواج لهذه السنة .

أما فيما يخص مهلة التصريح بالزواج فقد حددت المادة 61 من قانون الحالة المدنية تحت رقم 20/70 بوجوب قيام ضابط الحالة المدنية بالتصريح خلال مدة أقصاها 05 أيام يمكن تمديدها في الحالات الاستثنائية كأيام الأعياد الدينية و الوطنية الى مدة أقصاها 07 أيام.

[4] دوبة سعاد .مذكرة ماجستير.المميزات السوسيوديموغرافية للطلاق.معهد الديموغرافيا.جامعة وهران.2008.

و 10 أيام بالنسبة للتصريح في المناطق الصحراوية،لتمدد هذه الأخيرة الى 60 يوما طبقا للمرسوم 161/73 و لم تحدد المدة بالنسبة للجالية .

و على ضابط الحالة المدنية الامتناع عن تسجيل أي عقد اذا رأى ان المدة القانونية انقضت و يتوجب عليه اخطار وكيل الجمهورية عن حالة الإغفال و تجاوز المهلة حتى يتمكن من متابعة ذلك.

ويسجل في هذه الحالة امام المحكمة بواسطة أمر أو حكم قضائي بعد إجراء التحقيقات اللازمة من طرف القاضي المكلف بالحالة المدنية .

3: 7: 3 الإجراءات التنظيمية و الإدارية لتسجيل عقود الزواج:

على غرار كل التسجيلات على مستوى الحالة المدنية من توثيق للولادة و الوفاة و الطلاق فان كل عقد زواج يخضع في إبرامه و شروطه الى مجموعة إجراءات و ضوابط تنظيمية محددة في قانون الأسرة ،و تتمثل في ما يلي:

بمقتضى المادة السابعة من قانون الأسرة الجزائري فان توحيد سن أهلية الرجل و المرأة للزواج بتمام 19 سنة.[5]وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل بلوغ تلك السن لمصلحة أو ضرورة.

لا يجوز عقد زواج موظفي الأمن و أفراد الجيش الوطني الشعبي و السلك الدبلوماسي الى بترخيص كتابي من الهيئة الإدارية المسؤولة عنهم.

لا يجوز عقد زواج المسلمة من غير المسلم وفقا للمادة 31 من قانون الأسرة الجزائري.

[5]الجريدة الرسمية.العدد 2131.سنة 2005.

أما فيما يخص الزواج من الأجانب فهو مسموح قانونا ،لكن بعد الحصول على رخصة مكتوبة من والي الولاية بمقتضى قرار وزارة الداخلية في عام 1980.

أما اذا تم الزواج خارج أرض الوطن بين جزائريين أو جزائري و أجنبية فهو صحيح شرط ان لا يخالف النص القانوني لمكان عقد الزواج.

وقد نصت المادة 18 من قانون الأسرة الجزائري على أن يتم عقد الزواج امام الموثق أو أي موظف مؤهل قانونا (ضابط الحالة المدنية)مع مراعاة شروط وأركان الخطبة.[6]

و يقوم المختص بتحرير عقد الزواج للزوجين المقيمين بدائرة اختصاصه أو على الأقل أحدهما.

يلزم المعنيين بعقد الزواج تقديم الوثائق الرسمية اللازمة لضابط الحالة المدنية و المتمثلة فيما يلي:

- شهادة الميلاد الأصلية للزوجين.
- بطاقة التعريف الوطنية للزوجين.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الإعفاء من السن في حالة عدم اتمام 19 سنة للزوج أو الزوجة أو لكليهما ،تسلم من طرف رئيس المحكمة لضرورة معينة و لمصلحة ما.
- رخصة الزواج لموظفي القطاع الأمني و الدبلوماسي و أفراد الجيش.
- شهادة وفاة الزوج أو شهادة طلاق بالنسبة للمرأة التي سبق لها الزواج بمقتضى المادة 75 من قانون الحالة المدنية.[7]

[6] العيش فضيل مرجع سابق.
[7] النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية.ص 19.سنة 1997.

- تقديم الوثيقة الطبية الخاصة بالزواج للمعنيين تثبت خلوهما من أي مرض يشكل خطرا أو أي عامل يتعارض مع الزواج و لا يزيد تاريخ الوثيقة عن ثلاثة أشهر.
- يتعين على المختص بعقد الزواج أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية ومن علمهما بما قد تكشف عنه من أمراض أو عوامل تشكل خطرا يتعارض مع الزواج و هذا بمقتضى المادة 7 مكرر من قانون الاسرة الجزائري.[8]

اذا توفرت جميع الوثائق المطلوبة يقوم ضابط الحالة المدنية مباشرة بإبرام عقد الزواج بعد التأكد من توفر كل الشروط و الأركان ،مع حرية الزوجين في تحديد الشروط التي يرغبان فيها بما لا يتنافى و نصوص قانون الأسرة.

يمضي بعد ذلك كل من الزوجين و ولي الزوجة و الشاهدان في اسفل صفحة العقد،و يسلم بعدها للزوجين دفترهما العائلي.

وإذا عقد الزواج عند الموثق فانه يقوم بتسليم الزوجين نسخة تسمى لفيف الزواج بعد تسجيل العقد في سجلاته و يرسل ملخصا في الى ضابط الحالة المدنية في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام من تاريخ العقد لتسجيله بسجلات الحالة المدنية.

في حالة ما اذا تم الزواج بالدخول على المرأة دون تسجيل عقد الزواج في سجلات الحالة المدنية ،يعتبر هذا الزواج عرفيا أي دينيا و هو زواج بالفاتحة ،فيتوجب في هذه الحالة اللجوء الى المحكمة لإثبات الزواج وذلك بمقتضى المادة 22 من قانون الأسرة الجزائري : يثبت الزواج بمستخرج من الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي.[9] فينبغي على الزوجين تقديم الأدلة في طلب تسجيل زواجهما الى وكيل الجمهورية لدى المحكمة التابعة اقليميا لمكان حدوث هذا الزواج.

[8] العيش فضيل .مرجع سابق.
[9] العيش فضيل .مرجع سابق.

بعد صدور الحكم يرسل كاتب الضبط بالمحكمة نسخة منه الى ضابط الحالة المدنية ليقوم بتسجيله في السجلات الخاصة بعقود الزواج.

ملاحظة:

تسجيل الزواج الصادر بحكم قضائي يسجل في آخر سجل بعد صفحة غلق هذا السجل (الصفحة المشطبة) ويسجل العقد في السنة المصرح بها من طرف الزوجين ، مما يؤدي بالضرورة الى تغيير في عدد العقود المسجلة لتلك السنة[10].

3: 8 تطور عدد الزيجات في بلدية سيدي بلعباس:

الجدول رقم(04): تطور عدد الزيجات في بلدية سيدي بلعباس.

السنوات	عدد الزيجات المسجلة	عدد الزيجات المعدلة	عدد حالات اثبات الزواج
2000	1455	1479	24
2001	1502	1515	13
2002	1634	1645	11
2003	1795	1814	19
2004	2068	2081	13
2005	2102	2102	0
2006	2169	2169	0
2007	2374	2374	0
2008	2258	2258	0
2009	2217	2217	0
2010	2286	2286	0
2011	2705	2705	0
2012	2570	2570	0

المصدر :الحالة المدنية.مكتب الاحصاء.بلدية سيدي بلعباس.

[10] مصلحة الحالة المدنية.مكتب الاحصاء.بلدية سيدي بلعباس.

من خلال الجدول أعلاه و على غرار المستوى الوطني نلاحظ أن عدد الزيجات قد ارتفع بشكل ملفت للانتباه و تواصل ذلك على مدار معظم السنوات ،فبعدما سجلت 1455 زيجة سنة 2000 ارتفعت تقريبا الى الضعف سنة 2011 حيث وصلت الى حدود 2705 زيجة لتعاود الانخفاض سنة 2012 لكن بشكل طفيف و ذلك بتسجيل 2750 زيجة.

وكما أشرنا سابقا الى أن عدد الزيجات المثبتة بحكم قضائي تضاف الى عدد الزيجات المسجلة على مستوى المصالح المعنية في سجلات عقود الزواج بعد غلقها بصفحة مشطبة حيث بلغت عدد حالات اثبات الزواج 24 سنة 2000 ،و 19 حالة سنة 2003 و نشير أيضا الى أن هذه العملية تبقى مستمرة و فق تصريح الاشخاص المقبلين عليها بتحديد السنة التي تم فيها الزواج العرفي.

3: 8: 1 تطور متوسط سن الزواج الأول لولاية سيدي بلعباس:

الجدول رقم(05): متوسط سن الزواج الأول لولاية سيدي بلعباس.

السنوات	متوسط سن الزواج الأول	
	ذكور	اناث
1987	28,5	23,4
1998	32,5	28,1

المصدر: زاهية وضاح بديدي.INED. 2003.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن متوسط سن الزواج الأول في ولاية سيدي بلعباس قد ارتفع بشكل ملحوظ و ذلك عند كلا الجنسين،فقدر عند فئة الذكور 28.5 سنة في تعداد 1987 ليصل الى 32.5 سنة في تعداد 1998 و الملاحظ أنه أكبر من متوسط سن الزواج الأول للمستوى الوطني والذي قدر 31.1 سنة في نفس التعداد.

ونفس الأمر عند فئة الاناث فقد بلغ 23.4 سنة في تعداد 1987 ليصل الى 28.1 سنة في تعداد 1998 و هو الآخر أكبر من متوسط سن الزواج الأول للإناث للمستوى الوطني والذي بلغ 27.6 سنة.

3: 8: 2 توزيع سكان ولاية سيدي بلعباس حسب الحالة العائلية:

التمثيل البياني رقم (11): توزيع سكان ولاية سيدي بلعباس الأكبر من 15 سنة حسب الحالة العائلية لسنة 2012:

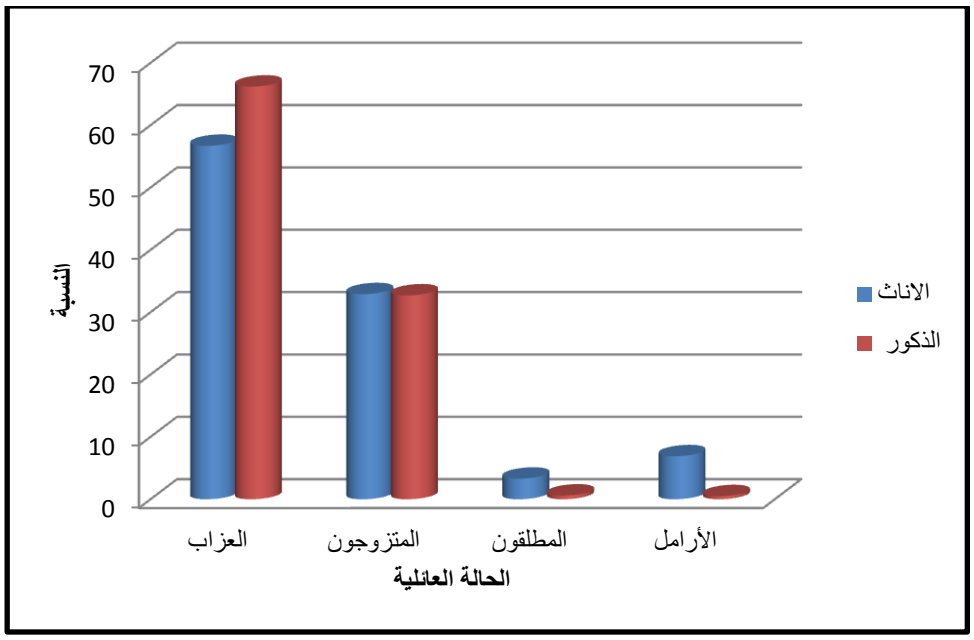

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.DPSB.2012.

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ بوضوح توزيع سكان بلدية سيدي بلعباس الأكبر من 15 سنة حسب الحالة العائلية فنجد أن أكبر نسبة كانت لفئة العزاب سواء عند الذكور بنسبة 66.2% أو الاناث بنسبة 56.7% ثم نسب المتزوجين فقدرت عند الرجال 32.7% و32.9% عند الاناث.

أما فيما يخص فئة المطلقين فقد بلغت نسبة 3.3% عند الاناث مقابل 0.6 %عند الذكور بينما وصلت نسبة الأرامل عند فئة الذكور 0.5% كما بينما سجلت 6.9% بالنسبة لفئة الاناث.

ويمكن تفسير ارتفاع نسب الأرامل و المطلقين لفئة الاناث اذا ما قورنت بفئة الذكور بسبب الصعوبات المتعلقة بإعادة الزواج بالنسبة للنساء سواء المطلقات أو الأرامل عكس جنس الرجال الذي لا تصادفه تلك الصعوبات و العراقيل التي تفرضها المعايير و القيم الاجتماعية و الثقافية السائدة في مجتمعنا اضافة الى تفضيل الذكور المقبلين على الزواج دائما الاقتران بالعازبات خاصة في الزواج الأول.

الفصل الرابع

العوامل المفسرة لتطور ظاهرة الزواجية في الجزائر

- أسباب تأخر سن الزواج الأول
- أزمة السكن و السياسة السكنية
- أزمة البطالة
- مكان الاقامة
- المستوى التعليمي

4: 1 أسباب تأخر متوسط سن الزواج الأول في الجزائر:

التمثيل البياني رقم (11): أسباب تأخر سن الزواج أول افي الجزائر

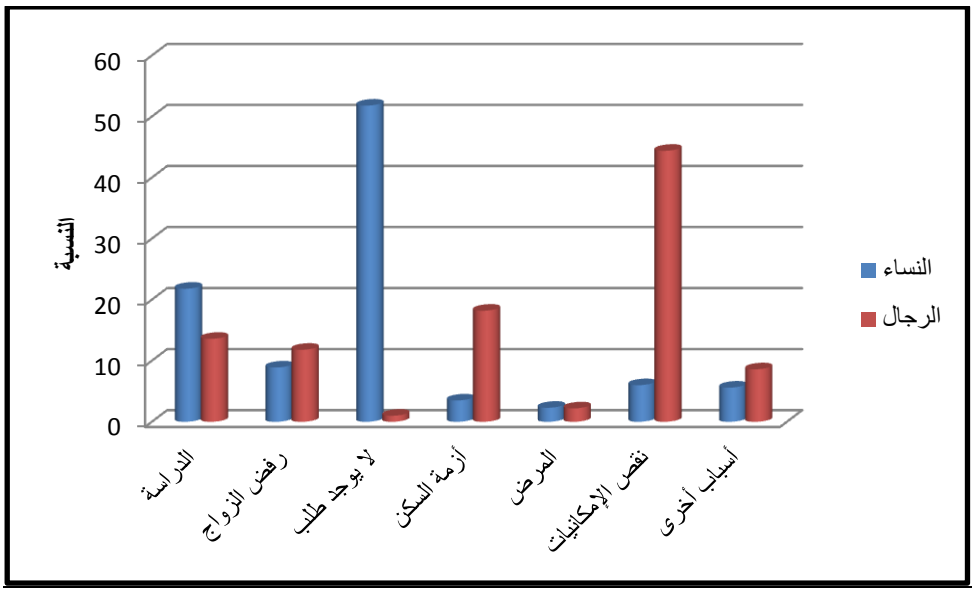

المصدر :حفاظ طاهر .الوفايات،الخصوبة،الزواجية في الجزائر 2003.

من خلال الدراسة التي قام بها(CENEAP)فان الأسباب التى أدت الى تأخر متوسط سن الزواج الأول في الجزائر متعددة و كثيرة نذكر منها: معدل البطالة المرتفع، الأزمة الاقتصادية،تمديد مدة التعليم،صعوبة الولوج الى عالم الشغل،أزمة السكن ....،كل هذه العوامل هي بمثابة عوائق لتحقيق الشباب لمشروع الزواج .حيث نلاحظ أن التعليم يؤثر على تأخر سن الزواج و بشكل أكبر عند النساء من الرجال و يؤدي بالضرورة الى التأخر في الحصول على منصب شغل خاصة مع انتشار فكرة الاستقلال المادي للمرأة[1] ، ومع ارتفاع معدل النشاط النسوي في الجزائر فان كل هذا أدى الى تغييرات عميقة لظاهرة الزواجية و أيضا أدى الى الانخفاض الكبير في نسبة الزيجات المبكرة الأقل من 20 سنة.

[1] G.becker.1981.A treatise of the family .cambridge .harvard university press.424p.

أما بالنسبة للحالة العامة لسوق العمل في الجزائر فإنها مرتبطة بشكل وثيق مع الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حيث ارتفع معدل البطالة ليصل الى 15.3 % سنة 2005 خاصة عند فئة العمرية بين 15 و 30 سنة.

ومن بين الأسباب عند النساء عدم وجود طلب الزواج و الذي يعتبر العامل الأكبر بنسبة 51.8% من النساء العازبات أما بالنسبة للذكور فنلاحظ أن نقص الامكانيات المادية هي العائق الأكبر بنسبة 44.4%.

هذه الدراسة بينت بشكل واضح أن التعليم و أزمة السكن و مشكل البطالة و حتى نقص الامكانات المادية والتي تعتبر كلها نتيجة حتمية ومن مخلفات الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر، وبتالي أدت الى ارتفاع متوسط سن الزواج الأول بشكل مباشر وانخفاض في ظاهرة الزواج المبكر أيضا.

4: 2 أزمة السكن والسياسة السكنية في الجزائر:

تمثل كل من العائلة و المسكن عنصران متكاملان مبدئيا،فلا يمكن تحليل العنصر الأول دون التطرق للعنصر الثاني و العكس صحيح،وقد أبرزت الكثير من الدراسات خلاصة العلاقة بين السكن والعائلة وبالتالي الزواج وأن هذه الأخيرة تجد مكانتها في المجال المكاني(السكن) وفي حالة ما توفرت لها الضروريات الحياتية أيضا.

والمسكن في اللغة العربية يستعمل بعدة مترادفات فسمي بالمسكن،البيت،المنزل،كما يعني الاقامة في المكان[2]،فاقترن اسم البيت بالعائلة لأن البيت هو رمز العائلة،و هو بهذا يعتبر المكان الوحيد للاستقرار و الراحة النفسية ،و يختلف نمط ونوع المسكن من مجتمع الى آخر لعدة اعتبارات كثقافة المجتمع و طبيعة المناخ السائد و الكثافة السكانية....الخ.

[2] رجاء مكي طبارة.مقاربة نفسية اجتماعية لمجال السكن.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.بيروت1995.ص85.

وقد اهتمت الجزائر بموضوع السكن و الاسكان منذ الاستقلال و أخذته بعين الاعتبار في مختلف مشاريعها التنموية التي اتبعتها فأعطي اهتماما كبيرا في كل المراحل،بحيث خصص من ميزانية المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) ما يقارب 413 مليون دينارأي حوالي 3.73%من المجموع الكلي للميزانية المخصصة لهذا المخطط.

أما في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فقد نال قطاع السكن حصة مالية قدرت بـ 3216 مليون دينار،ما يمثل نسبة 11.5% من قيمة الاستثمارات العامة التي شملت تجهيزات جماعية كما وضع مبلغ مالي قصد تشجيع سياسة البناء الذاتي [3]. وتعتبر هذه الفترة منعرجا كبيرا بالنسبة للتنمية و أبعادها المختلفة،و قد أقر الميثاق الوطني لسنة 1976 أن السكن في ظروف ملائمة تتوفر على أدنى معايير الراحة العصرية،عنصر أساسي لتحسين مستوى معيشة الجماهير،فالأكواخ و البيوت القصديرية مثلها مثل الجوع و المرض و الجهل صور مماثلة للشقاء و الفقر ،لهذا فان القضاء عليها يعني انتصار الثورة في القضاء على الشقاء.[4]

ان ازدياد الكثافة السكانية داخل المدن بسبب النزوح الريفي، و النمو الديموغرافي السريع نتج عنهما أزمة سكن خانقة اضافة الى ضيق المسكن العائلي بارتفاع معدل شغل المسكن الحضري،و قد تم تسليم 112285 مسكن في هذه الفترة من مجموع 135000 مسكنا مبرمجا أي بنسبة 85% الى غاية 1995[5].

ومن الأسباب الرئيسية لأزمة السكن التأخر في الانجاز و التمويل من جهة و التوزيع غير العادل للسكنات المنجزة من جهة أخرى،خلق عجزا في هذا القطاع رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية،هذه الأزمة في السكن أثرت مباشرة على الحياة الاجتماعية

[3] المخطط الرباعي الأول (70-73)الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.ديسمبر1969.ص75.

[4] الميثاق الوطني لسنة1976.

[5] جريدة الخبر .تقرير وزير السكن.عدد 1895. 18ديسمبر1997.

للأفراد و الأسر مما أدى الى تفاقم ظاهرة تأخر سن الزواج،حيث فضل جل الشباب تأجيل مشروع الزواج الى غاية الحصول على سكن الشيء الذي يزيد في مدة العزوبة و بغض النظر أيضا عن المشاكل الأسرية خاصة في حالة الأسر الكبيرة الحجم.

أما فيما يخص المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي عرف قطاع السكن أثناءه عدة المشاكل بسبب ارتفاع الطلب و قابله نقص فادح في الانجاز،و قدرت التكاليف الاجمالية لمشاريع السكن في اطار هذا المخطط ب92.5 مليار دينار منها 60 مليار دينار على شكل قروض للدفع ويعتمد هذا التقسيم على أساس التكاليف الحالية للانجاز[6] ، و ينبغي تجاوز هذا الهدف و تطوير المدن تطويرا حضاريا عصريا يتماشى مع فكرة التحضر.

تميزت هذه الفترة بالاهتمام بالناحية الكيفية للسكنات أكثر من الناحية الكمية لذلك بقي السكن الاجتماعي الموجه للطبقات ذات الدخل الضعيف الشغل الشاغل لدى الدولة،و عرفت فترة التسعينات توقف معظم المخططات التنموية وتعطل تنفيذها بسبب عدم استقرار الحكومات و هشاشة الوضع الأمني ،لكن مع ذلك شجعت الدولة اسهامات القطاع الخاص في مجال الترقية و التسيير العقاري،و مكنت سياسة المساعدات المقدمة للمواطنين من بناء المساكن الفردية و الجماعية بدعم مالي لإتمام انجاز هذه السكنات.

ومع حلول الألفية الجديدة الى غاية السنوات الأخيرة شهد قطاع السكن نموا كبيرا خاصة مع اطلاق مشروع الانعاش الاقتصادي و كذا المخططات الخماسية و التي تضمنت مشروع المليون سكن مع تنويع الصيغ و حتى طرق الانجاز.

[6] المخطط الخماسي الأول الصادر عن رئاسة الوزراء في ديسمبر 1979 .ص 154.

4: 2: 1 تطور عدد الزيجات بالنسبة لعدد المساكن:

يمكن قياس الحاجات في السكن حسب عدد الزيجات و يمكن ادراجها كطريقة من بين الطرق التي تمكننا من معرفة العجز في قطاع السكن.

الجدول رقم (09):تطور عدد الزيجات بالنسبة للمساكن.

السنوات	1976-1966	1986-1977	1998-1987
عدد الزيجات	934742	1273823	1811877
السكنات المنجزة	308000	700000	1091000
العجز المسجل	626742	573823	720877

المصدر:حمزة شريف علي.السكان و الحاجيات السكانية الأساسية في الجزائر في آفاق 2005.2038.ص153.

على ضوء الجدول السابق يتبين لنا ما مدى العجز الذي يعاني منه قطاع السكن اذ يمكن اعتبار العجز هو الفارق بين عدد الزيجات و السكنات المنجزة،فخلال العشر سنوات الأولى و الممتدة بين 1966 و1977 سجل بها عجز قدره 626742 مسكن لينخفض هذا العجز الى 573823 في العشرية الموالية ما بين 1977 الى 1986 ويرجع هذا الى تراجع المعدل الخام للزواجية في هذه الفترة بسبب زيادة حدة أزمة السكن أيضا.

ليرتفع هذا العجز الى 720877 مابين تعداد 1987و 1998 هذا كله يوضح العلاقة بين ظاهرة الزواجية مع قطاع السكن و الذي تزداد أزمته رغم تعاقب السياسات السكنية المتبعة في هذا المجال .

4: 3 أزمة البطالة:

<< اذا كان العمل بالنسبة للشركة سوقا فهو بالنسبة للعامل تاريخ حياة >>[7]،من خلال العمل أو الوظيفة و نوعيتها يتطلع الفرد الى المستقبل بتفاؤل عكس الفرد البطال اذ مهما كان مستواه التعليمي أو الثقافي و الاجتماعي هو الذي يثمن قيمة العمل و انعكاساته الاجتماعية و الفردية ،و المتقاعد أو الذي فقد وظيفة يشعر أكثر بقيمة ما ضيعه في حياته العملية خاصة وان العمل و نوعه يحتلان مكانة اساسية ،فالفرد ينال التقدير و الاحترام و حتى المكانة الاجتماعية على قدر أهمية عمله أو وظيفته و مستوى منصبه.

وقد أظهرت الدراسات أن الحصول على أول عمل للشباب لا يعني دخلا ماديا فقط انما يعني تأكيد الذاتية و اكتساب و ضع اجتماعي جديد و الأخذ بأسلوب حياة جديدة يختلف عن أسلوب حياة البطال ،الذي يعاني أنواع الحرمان .اذن الحصول على عمل يشكل الخاتمة الطبيعية لعملية طويلة من التنشئة الاجتماعية >>[8].

كما أصبح للعمل أيضا و نوعيته درجة من التأثير على نظام اختيار الزواج، فلم يعد الزواج بهذا الفرد أو ذاك و أنما أصبح الاختيار أحيانا على أساس المكانة المهنية لهذا الشخص[9].

[7] Paris.p.u.f.colloque du groupe de sociologie du travail.l'emploi enjeu economique.1982.p08.

[8] مجلة رسالة اليونسكو .جوان 1985.ص14.

[9] قاسمي ناصر .خريجو الجامعة و سوق العمل .مذكرة لنيل شهادة الماجستير.جامعة الجزائر.ص21.

4: 3: 1 تطور معدل البطالة في الجزائر من 1985 – 2011 :

التمثيل البياني رقم (13):تطور معدل البطالة في الجزائر من 1985 – 2011.

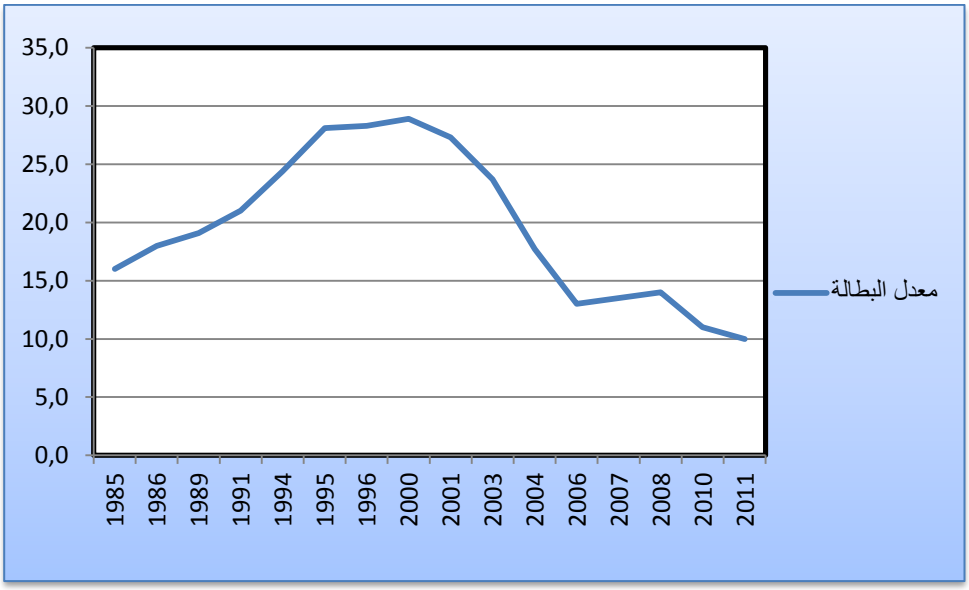

المصدر: بيانات الملحق رقم(10).

على ضوء التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة قد تطور وفق مرحلتين اثنتين اتسمت الأولى بارتفاع متواصل فبعدما قدر معدل البطالة 16% سنة 1985 ارتفع الى 19%سنة 1989 تزامنا مع بداية الأزمة الاقتصادية في الجزائر و التحول من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد متفتح رأسمالي ليبلغ 24.4% سنة 1994 وذلك أثناء الأزمة الأمنية و مخلفاتها من حالة اللاستقرار السياسي و الاقتصادي ليصل الى أكبر قيمة له سنة 2000 مسجلا 28.9%.

أما المرحلة الثانية فتميزت بتراجع معدل البطالة مع بداية الألفية لينخفض الى 27.3% سنة 2001 ثم 17.7% سنة 2004 ليواصل الانخفاض الى 10% سنة 2011 و هذا راجع أساسا الى الاصلاحات و المشاريع الاقتصادية المطبقة في ظل الاستقرار الأمني و السياسي في السنوات الأخيرة.

4: 4 مكان الاقامة(التحضر):

يختلف مفهوم التحضر اختلافا متباينا و ذلك باختلاف مفهومه عند الاختصاصيين فيعرف عند الديموغرافيين على أنه توسع لحجم السكان في المناطق الحضرية أي زيادة تمركز السكان في هذه المناطق.اما من الناحية الاجتماعية فالتحضر هو عملية اجتماعية تشمل التغيير في العادات و التقاليد و سلوكات السكان الاجتماعية و هي خصائص تميز الحياة الحضرية،وتلعب هذه التغيرات في انماط المعيشة دورا مهما في تطور الحالة الزواجية للسكان و كذا المؤشرات المرتبطة بها[10].

فحسب التعدادات السكانية تبين أن هنالك حركة واسعة للسكان من الريف نحو المدن،فقد سجلت نسبة الاقامة في المناطق الحضرية قفزات كبيرة فانتقلت من 20% سنوات الخمسينات ألى 30% في أول تعداد سنة 1966،ثم 50% في تعداد 1987 لتصل الى 60% سنة 1998 بينما تجاوزت 70% في آخر تعداد سنة 2008 .

وبهذا فان الزيادة في معدلات السكان الحضر سجلت نسبا عالية فاقت نسب الزيادة الطبيعية للسكان،فخلال ثلاثين سنة مابين تعدادين 1966و 1998 عرفت نسبة زيادة الحضر تضاعفا يفوق 4.6 مرات حيث انتقل عدد السكان من 3.7 إلى17.1 مليون نسمة.[11]

ومن جهة أخرى فان شبكة المدن الحضرية عرفت زيادة ملحوظة كما شهدت بعض المدن تضخما كبيرا في عدد السكان ما انعكس على قدرة هذه الأخيرة في توفير كل متطلبات الحياة الحضرية للأفراد،فخلال الفترة 1966 الى 1977 ارتفع عدد المدن من 96 الى 211 و هو ما أدى الى توزيع سكاني غير عادل ،فالمناطق الحضرية و المدن الكبرى تزداد تضخما في حين يقل عدد سكان الريف بسبب حركة الهجرة الواسعة،(فحوالي 25

[10] تغيير نموذج الزواج بالجزائر.عمرية ميمون.رسالة ماجستير.جامعة باتنة.2009/2008.ص92.

[11] Kamal kateb .zahia ouadah bedidi.l'actualité démographique du Maghreb .op cit.p7.

مدينة كبرى من تلك التي يفوق عدد السكانها 50000 نسمة يقطنها حوالي 63% من مجمل السكان القاطنين بالحواضر)[12].

ان الزيادة الكبيرة و المتسارعة في معدلات التحضر في الجزائر ناجمة أساسا عن حركة السكان المتمثلة في الهجرة و التي نتجت عن عدة عوامل ليست فقط اقتصادية و اجتماعية بل حتى ثقافية و سياسية وأمنية دفعت الأفراد البحث عن فرص أفضل للعيش من تعليم وتكوين وعمل و أمن واستقرار تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية رغم كل تأثيرات الحياة الحضرية على نمطهم و عاداتهم و سلوكياتهم والتي من بينها سن الزواج ومدى تأثره هو الآخر بها.

4:4 :1 تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس ومكان الإقامة:

الجدول رقم(06): تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس ومكان الإقامة.

الجنس	الرجال		النساء	
مكان الإقامة / السنوات	الريف	الحضر	الريف	الحضر
1977	24.3	26.9	19.8	22.4
1987	26.4	28.8	22.3	24.8
1992	28.6	31.2	24.5	26.9
1998	30.3	31.9	26.9	27.9
2002	31.9	33.7	29.1	30
2006	32.2	34.2	29.7	30

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

[12] حسين تومي.مشكلة النمو الديموغرافي و التنمية في العالم الثالث .رسالة ماجستير.جامعة الجزائر.1995.ص231.

التمثيل البياني رقم (14):متوسط سن الزواج الأول عند النساء حسب مكان الاقامة.

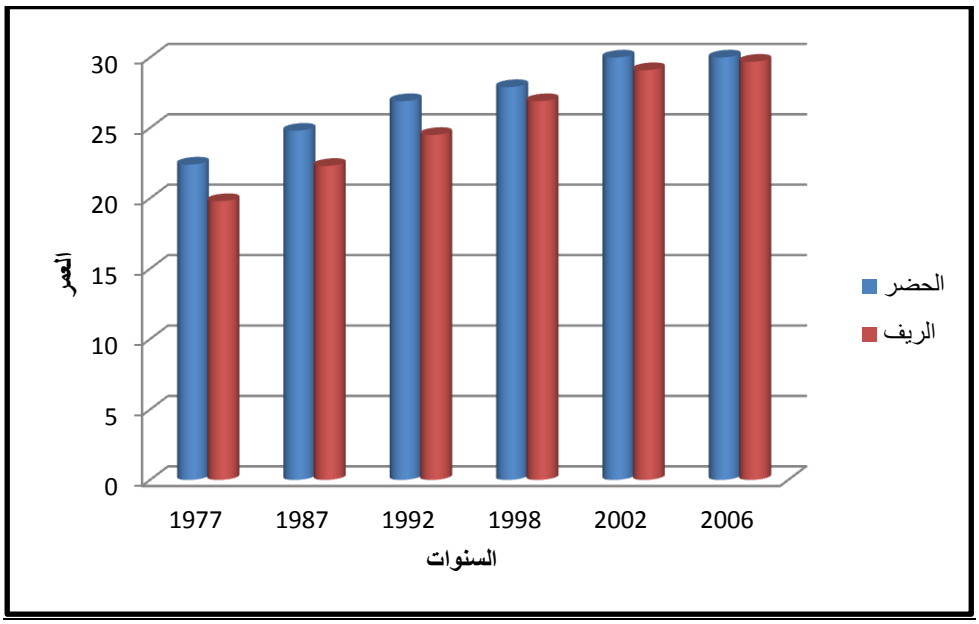

المصدر :الجدول رقم(06).

التمثيل البياني رقم (15): متوسط سن الزواج الأول عند الرجال حسب مكان الاقامة.

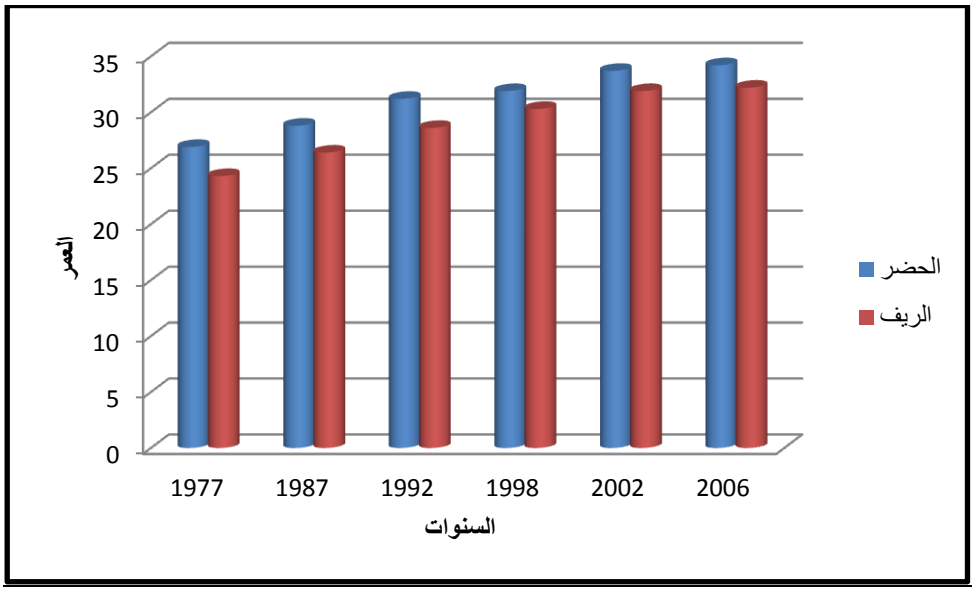

المصدر :الجدول رقم(06).

خلال تعداد 1977 لاحظنا أن سن الزواج الأول كان مرتفعا في المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق الريفية ،حيث قدر بـ26.9 سنة بالنسبة للحضر مقابل 24.3 في الريف لفئة الذكور ،وكذلك الأمر لفئة الإناث فقدر بـ 19.8 في الريف مقابل 22.4 في المناطق الحضرية إذ لاحظنا بقاءه مرتفعا في هذه الأخيرة بالمقارنة مع المناطق الريفية .

أما في تعداد 1987 فقد شهد سن الزواج الأول ارتفاعا واضحا بالنسبة لكلا الجنسين وأيضا لكلا المنطقتين و لكن مع استمرار ارتفاعه في القطاعات الحضرية مقارنة بالقطاعات الريفية ، حيث قدر عند النساء ب 22.3 في الريف بعدما كان 19.8 سنة 1977 و 24.8 في الحضر بعدما كان 22.4 في التعداد الذي سبقه.وكذلك عند الرجال ليبلغ 26.4 في القطاع الريفي مقابل 28.8 في القطاع الحضري و بقاءه مرتفعا فيه لكلا الجنسين مقارنة بالريف،أما في سنوات التسعينات فلاحظنا تواصل هذا الارتفاع بالنسبة للمنطقتين و الجنسين حيث قدر سنة 1992 عند الرجال في المناطق الحضرية 31.2 مقابل 28.6 في المناطق الريفية ليصل عام 1998 إلى 31.9 في الحضر مقابل 30.3 في الريف.

أما عند فئة الإناث فقد شهد هو الأخر ارتفاعا و على مستوى المنطقتين حيث قدر سنة 1992 بـ26.4 في الحضر مقابل 24.5 في الريف ليبلغ 27.9و26.6 على التوالي في تعداد 1998 .

في سنة 2002 و 2006 واصل متوسط سن الزواج الأول الارتفاع بالنسبة لكلا الجنسين و في كلا المنطقتين حيث سجلنا سنة 2002 عند الرجال 33.7 سنة في الحضر ليصل سنة 2006 إلى غاية 34.2 سنة على غرار المناطق الريفية التي ارتفع فيها أيضا فانتقل من 31.9 إلى 32.2 سنة 2006، أما بالنسبة لفئة الإناث فقد ارتفع من 29.1 سنة إلى 29.7 سنة 2002 في القطاع الريفي عكس القطاع الحضري الذي استقر فيه سن الزواج الأول في حدود 30 سنة عام 2006.

من خلال كل هذا يمكننا القول أن سن الزواج الأول قد ارتفع في الجزائر و على جميع المستويات سواء كان ذلك حسب نوع الجنس أو حسب المناطق ريفية كانت أو حضرية.

4: 4: 2 تطور كثافة الزواج حسب الجنس و مكان الإقامة:

الجدول رقم (07): تطور كثافة الزواج حسب الجنس و مكان الإقامة.

السنوات	كثافة الزواج (%)			
	الرجال		النساء	
	الريف	الحضر	الريف	الحضر
1966	–	–	–	–
1977	98.5	98.3	98.8	98.2
1987	97.8	97.4	98.8	98.4
1998	–	–	–	–
2008	–	–	–	–

المصدر :الديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كثافة الزواج في المناطق الريفية أكبر من المناطق الحضرية و ذلك عند كلا الجنسين فعند فئة الرجال قدرت في تعداد 1977 بـ98.5 %في الريف مقابل 98.3% في الحضر أما عند فئة النساء و في نفس التعداد فقد قدرت النسبة 98.8 % في الريف مقابل 98.2 %.

أما في تعداد سنة1987 فقد سجلت نسبة كثافة الزواج عند فئة الرجال 97.8% في المناطق الريفية و97.4% في المناطق الحضرية،و بالنسبة لفئة النساء فقد قدرت 98.8% في الريف و 98.4 % في الحضر مع استمرارية تفوق المناطق الريفية على المناطق الحضرية في نسبة كثافة الزواج.

4: 5 التعليم:

التعليم هو تغير يحدث على مستوى السلوك باكتساب العادات و الأفكار التي يحصلها الفرد بعد ولادته عن طريق احتكاكه و تفاعله مع البيئة المادية [13] ،و هو في مفهومه الواسع يترادف مع التنشئة الاجتماعية،لأن كليهما يقوم بعملية نقل الثقافة،العادات والتقاليد و غير ذلك من السلوك الانساني.

وقد كان التعليم قديما من وظائف الأسرة فقط،إلا أنه لم يبقى كذلك،فقد تكفلت مؤسسات أخرى منها المدرسة وهو ما يسمى في هذه الحالة بالتعليم الرسمي،مما يجعله مختلفا عن التعليم الذي هو أوسع و أشمل لأنه يمتد الى مختلف نواحي الحياة التي يعيشها الانسان و يبدأ منذ اللمسات الأولى للطفل،ولا نهاية له فالفرد في تعلم حتى نهاية حياته،و التعليم من محددات الوضع فهو يؤثر فيه،أذ يقول جون كلود فوركان :<<ان المستوى الاجتماعي للأفراد رهين بمستواهم التعليمي،لكن هذا الأخير متصل كذلك بالمصدر الاجتماعي الذي يأتون منه لأن المستوى التعليمي يتأثر بالمستوى الاجتماعي و يؤثر فيه>>.[14]

اذن المستوى التعليمي يؤثر في الوضع الاجتماعي من حيث السلوك،فسلوك المتعلم يختلف عن سلوك الأمي خاصة في بعض المجتمعات أين اصبح التعليم مرادفا للتصنيع و التكنولوجيا.

في الجزائر و منذ الاستقلال أعطت السلطات اهتماما كبيرا لقضية التربية و التعليم ذلك أن العلم أساس التطور و التنمية،وهو الآلية الفعالة لكل تغيير حضاري و شرط محوري لتحقيق التقدم،و قد أصبح في وقتنا الراهن غاية يسعى اليها كل انسان يريد الحصول على سعادته المادية و المعنوية.

---

[13] وزارة التعليم العالي(التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال)المجلة السنوية لعلم الاجتماع.ص43.سنة1986.

[14] أحمد شبشوب .علوم التربية.المؤسسة الوطنية للكتاب.ص293.الجزائر 1991.

من هذا المنطلق يمكننا القول أنه كان للتغيرات الاجتماعية مثل انتشار التعليم،تأثيرا واضحا على مستقبل الشباب فأصبح كلا من الشاب و الشابة لا يستطيعان الزواج إلا بعد اتمام فترة الدراسة و من ثم الحصول على عمل ملائم و أجر مناسب،يمكنهما من خلاله تكوين أسرة.[15]

فسن الزواج في القديم و حتى في بعض المجتمعات المعاصرة مرتبط مباشرة بمتغير النضج البيولوجي للذكر والأنثى،ليصبح مرتبطا بمتغيرات أخرى على غرار التعليم و العمل و السكن ،فالتعليم من العناصر المؤثرة على الفكر البشري،و بالتالي في السلوك و قد أدى تعليم الى تغيرات كبيرة في كثير من المجالات منها ظاهرة الزواجية فارتفع متوسط سن الزواج الأول عند كلا الجنسين و بالتالي فهو تأخير لحدث الزواج.

[15] سناء الخولي.مرجع سابق.ص209.

4: 5: 1 تطور متوسط سن االزواج الأول حسب الجنس و المستوى التعليمي:

الجدول رقم (08): تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس و المستوى التعليمي.

الجنس	رجال			نساء		
السنوات	1992	2002	2006	1992	2002	2006
أمي	27.4	31	30.4	29.9	28.3	28.7
يقرا و يكتب	25.6	28.7	–	29.7	32.2	–
ابتدائي	31	33.6	32.9	25.6	29.3	26.6
متوسط	30.9	33.2	33.9	26.9	30.7	29.0
ثانوي فما فوق	31.6	35.5	38.8	30.3	33.2	29.6

Source : enquête EASME 1992, EASF 2002, MIC3 2006-ONS-

يعد المستوى التعليمي عاملا مهما لتحليل تطور سن الزواج ،فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع متوسط سن الزواج الأول،فمن دراسة نادية يوسف وهارتلي سنة 1979 في ثمانين بلدا مختلفا، وجد هذان الباحثان أن معدل الزواج في الفئة العمرية 15-24 سنة مرتفع أكثر عند الفئة الغير متعلمة،وأنه كلما ارتفع معدل المتزوجات في هذه الفئة كلما انخفضت نسبة الحاصلات على مستوى متوسط .[16]

[16] Andrée Michel. sociologie de la famille et du mariage ,Paris. presse universitaire de France,1973.P164.

وهو ما نلاحظه أيضا في الجزائر فمتوسط سن الزواج الأول يرتفع كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة و الرجل ،فالفرق بين غير المتعلمين وذوي المستوى الثانوي و المستوى العالي يقارب الخمس سنوات.

4: 6 غلاء المهور:

المهر شرط أساسي لانعقاد الزواج ونظرا لتبني العديد من العائلات الجزائرية شروطا مكلفة جدا للزواج جعل العديد من الشباب لا يستطيع تحقيق تلك الشروط التي أصبحت صعبة وضربا من الخيال في ظل ارتفاع الأسعار مما يجعل العديد من هؤلاء الشباب يعزف عن فكرة الزواج أو يؤجله إلى غاية توفير تلك الأموال اللازمة لتحقيق رغبته في الزواج فبالإضافة إلى مدة البحث عن العمل تطول مدة ادخار الأموال أيضا.

4: 7 خروج المرأة للعمل:

من مظاهر التحول الثقافي الذي مس المجتمع هو خروج المرأة للعمل وخروج المرأة للعمل لا يقف عند حد الاستقلال الاقتصادي نسبيا للمرأة وإنما يتعدى إلى الآثار المصاحبة لاستقلالها الاقتصادي نسبيا حيث يتوفر للمرأة العاملة صفات المبادرة الإيجابية فتكون قادرة على مواجهة الصراع وحله بإعادة تشكيل أدوارها الاجتماعية وبالتالي فهي تغير من شكل أدوارها الاجتماعية، وبالتالي فهي تغير من شكل المطالب والتوقعات الخارجية لأدوارها بما يتلاءم مع قدرتها كبديل لعدم القدرة على الاستجابة والتوقعات المفروضة أو المنتظرة، ومن ناحية أخرى نجد أن تعدد الأدوار بالنسبة للمرأة العاملة والتحرر من الصور النمطية للأنوثة والذكورة لكل من المرأة والرجل ولاكتساب نمط جديد يؤلف بين الصورتين، التقليديتين من شأنه أن يقوي الشخصية ويزيد من نضوجها ويجعلها أقدر على مواجهة المواقف الاجتماعية الجديدة والمتحولة والمعقدة معا.

استكمالا لمظاهر التحول الثقافي الذي مس المجتمع الجزائري نجد أن هناك إيديولوجيات متغيرة خاصة ببعض المفهومات مثل مفهوم الزواج مفهوم الطلاق مفهوم تعدد الزوجات نفسه ومفهوم المكانة الاجتماعية وحق المرأة ، بحيث يكون نتيجة للتحول ظهور بعض المظاهر المستحدثة التي يمكن اعتبارها نتيجة للتحول في جوانب متعددة من المجتمع مثل اتخاذ الرجل لخليلة رغم زواجه من امرأة أخرى واعتبرها من الظواهر المستحدثة التي تظهر بصورة واضحة يوما بعد يوم.

من الخلفية السابقة نستطيع القول أن الأسرة الجزائرية قد خضعت لكل التحولات السابقة من تحولات اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وتأثر الفرد والأسرة على حد سواء بنتائج وآثار التحول.

4: 8 تغيير المعايير والقيم السائدة في المجتمع:

لقد حدث تحول وتغير في المعايير والقيم في المجتمع الجزائري فبعد أن كانت العائلة الجزائرية تسودها مجموعة من القيم والمبادئ السامية مثل التعاون والتكافل الاجتماعي والتسامح والأخوة والتواضع التي تكونت نتيجة للظروف والبيئة التي عاشوا فيها حيث ساعدتهم تلك المبادئ على التكيف والعيش في ظل كل الظروف ألصعبة ومع مرور الوقت وتحول الأنماط الاقتصادية بدأت هذه القيم تقل وتزول لدى الكثير من ألعائلات فبعد التحول إلى اقتصاد السوق حدثت تحولات كبيرة حيث قل التكافل الاجتماعي والتعاون وطغى حب الذات وبدأت تنتشر مظاهر جديدة على المجتمع الجزائري مثل النظرة المادية البحتة لكل الأمور حتى في اختيار الزوجة شريكة الحياة ورفيقة الدرب فأصبحت العائلات تركز على الجوانب المادية والمظاهر أكثر من حالات إلغاء الزواج نتيجة للاختلاف في الشروط.[17]

[17] بلخير كمال.عوامل و آثار تأخر الزواج للجامعيين.جامعة الحاج لخضر.السنة الجامعية 2004-2005.ص180.

4: 9 الخدمة الوطنية:

هو تلك المرحلة التي تدخل في اطار الواجبات الوطنية الحتمية على الشباب بغية اعدادهم لمواجهة صعوبات الحياة و تحمل المسؤوليات في شتى المجالات،و في نفس الوقت لاستفادة المجتمع منهم في خدمة وطنهم و بنائه أثناء هذه الفترة التي يمرون بها،لكن الكثير من الشباب يعتبر الخدمة العسكرية عقبة وعائق يقف في طريقه لأنها تربك حياتهم الطبيعية،خاصة للمتخرجين من الدراسات العليا سواء من حيث الحصول على منصب عمل أو التقدم للزواج.

ان عدم أخذ القرار الحاسم بالنسبة للخدمة العسكرية يعني ضياع وقت ثمين من حياة هؤلاء الشباب و بالتالي تأخر الدخول الى ميدان العمل و تأخر تحقيق الطموحات و المشاريع مما يؤدي بالضرورة الى تأخر سن الزواج لديهم.

4: 10 أزمة الفقر وتراجع مستوى المعيشة:

أصبح الفقر من المشاكل الاجتماعية التي مست شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري ويعتبر الفقر من أكبر العوائق التي تقف في وجه الراغبين في الزواج فقد حتمت ظروف الفقر تأخير سن الزواج. [18]

وبالتالي تأخير تكوين ألأسرة وأصبح الرجل يبحث عن المرأة التي تعمل خارج البيت حتى تساعده في إعانة هذه الأسرة فيما بعد،وقد عرف المستوى المعيشي للمواطن تدنيا وتراجعا ملحوظا .

[18] Kouaouci.Ali.2001.politiques de population.pression malthusienne ou diffusion culturelle.

4: 11 ظهور الطبقية:

نتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بدأت تقل وتزول الطبقة المتوسطة وتحولت إلى طبقة فقيرة بعد أن كان من أهم مميزات المجتمع الجزائري في فترة سيادة النظام الاشتراكي و التي تتميز أساسا بقلة الفوارق الطبقية، أما الآن فأصبح المجتمع الجزائري يتميز بوجود طبقتين ، طبقة فقيرة كبيرة الحجم ، وطبقة غنية صغيرة استفادت من هذا التحول الاقتصادي، وقد كان لهذا الأثر البالغ في التأثير على نظام الزواج خاصة لدى الطبقة الفقيرة[19].

[19] بلخير كمال .مرجع سابق.ص181.

الفصل الخامس

تحليل نتائج التحقيق الميداني

- المجالات التي يشملها التحقيق الميداني
- أهداف التحقيق الميداني
- تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني
- صعوبات التحقيق الميداني
- تحليل نتائج التحقيق الميداني
- النتائج و التوصيات

5: 1 المجالات التي يشملها التحقيق الميداني:

يتضمن مجال هذا التحقيق الميداني حدوده الجغرافية و البشرية والزمنية ويعتبر تحديد تلك المجالات ضرورة تستوجبها الدراسة عامة والتحقيق على وجه الخصوص،وكذا تصميم البحث وارتباط النتائج بالإطار الجغرافي و الزماني للظاهرة المدروسة.

5: 1: 1 المجال الجغرافي للدراسة:

حددنا مجال الدراسة ضمن بلدية سيدي بلعباس بمختلف أحيائها سواء كان ذلك في الأحياء المكونة للمدينة وأيضا الأحياء التي تشكل الضواحي باعتبار أن كل سكان البلدية المقبلون على توثيق عقود الزواج يتجهون الى مصلحة عقود الزواج الوحيدة على مستوى البلدية والمكلفة بكل الإجراءات الإدارية اللازمة لذلك .

نبذة تاريخية عن ولاية سيدي بلعباس:

سميت مدينة سيدي بلعباس نسبة الى الولي الصالح سيدي بلعباس البوزيدي الذي يعتبر من بين أعلام وعلماء منطقة الغرب الجزائري و يعود تاريخ المنطقة الى ما قبل الميلاد في العصر الروماني و ما يوجد من آثار في منطقة تسالة دليل على ذلك و التي كانت تسمى آن ذاك تسالن.

وباعتبار المنطقة من الناحية الجغرافية مجموعة من السهول الممتدة بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا فقد كانت همزة وصل استراتيجية بين مختلف المناطق المجاورة مما جعلها مطمع كل الدول التي قامت في العصور الوسطى كالدولة الزيانية و الرستمية و صولا الى الحكم العثماني في ناحية بايلك الغرب،و أيضا أثناء الثورات الشعبية مع مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر و اعتماده على أبناء و قبائل المنطقة في تمويل جيوشه و تجهيزها سواء كان ذلك بالعدة أو العدد.

أما ابان حرب التحرير فقد قام الاحتلال الفرنسي بتوسيع مدينة سيدي بلعباس وعمل على التركيز عليها باعتبارها من المناطق الثورية الأكثر نشاطا وبحكم موقعها الجغرافي الهام، فأنشأ بها الثكنات و كذا مراكز اللفيف الأجنبي هي الأكبر في أفريقيا إضافة إلى مجموعة من المعتقلات و السجون و المحتشدات.

الموقع الجغرافي لولاية سيدي بلعباس:

تقع ولاية سيدي بلعباس في الشمال الغربي للوطن حيث تتربع على مساحة تقدر بـ9150.63 كلم ،يحدها من الشمال ولاية وهران ومن ناحية الشرقية ولاية معسكر وسعيدة كما يحدها غربا كل من ولايتي عين تموشنت و تلمسان إضافة إلى ولاية البيض جنوبا.

أما فيما يتعلق ببلدية سيدي بلعباس فتقع في الناحية الشمالية للولاية ،تحدها جنوبا بلدية العمارنة ،شمالا بلدية عين الترید،أما من الناحية الغربية و الشرقية فكل من بلديتي سيدي لحسن و تلموني على التوالي.

كما تتربع بلدية سيدي بلعباس على مساحة 69.74 كلم مربع ما يمثل نسبة 9.76% من المساحة الاجمالية للولاية، و قد بلغ عدد سكان البلدية 221348 نسمة سنة 2011 أي ما يمثل نسبة 35.03% من مجموع سكان الولاية حيث يتوزعون حسب الجنس على 110161 ذكور و 111185 اناث،و قد بلغت نسبة الكثافة السكانية للبلدية 3174 ن/كلم مربع.

المؤشرات الديموغرافية لولاية سيدي بلعباس:

في الجدول التالي مؤشرات خاصة ببعض الظواهر الديموغرافية التي تعطينا صورة واضحة للوضعية السكانية لولاية سيدي بلعباس:

الجدول رقم (09): المؤشرات الديموغرافية لولاية سيدي بلعباس.

TBN ‰	TBM ‰	TMI ‰	TAN%	TGFG ‰	TB nup ‰	TBD ‰
25,19	**4,48**	**0,58**	**2,07**	**140,01**	**11,43**	**1,69**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

TBN : المعدل الخام للولادات.

TBM : المعدل الخام للوفيات.

TMI :معدل وفايات الأطفال الرضع.

TAN :معدل النمو الطبيعي.

TGFG :المعدل العام للخصوبة الكلية.

TBnup :المعدل الخام للزواجية.

TBD :المعدل الخام للطلاق.

الشكل رقم (02):الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لولاية سيدي بلعباس.

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.سيدي بلعباس.

5: 1: 2 المجال الزماني للتحقيق الميداني:

تم جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و اعداد الاستمارة و اختبارها و اجراء التعديلات عليها واجراء المقابلات مع الأفراد المقبلين على تسجيل وعقد الزواج على مستوى مصلحة البلدية المختصة في ذلك ثم تفريغ البيانات وتبويبها.

5: 1: 3 المجال البشري للتحقيق الميداني:

والمتمثل أساسا في الأفراد المكونين للعينة أو المبحوثين و الذين يمثلون كل مجتمع البحث الأصلي.

5: 2 أهداف التحقيق الميداني:

الهدف من هذا التحقيق الميداني هو إبراز ظاهرة الزواجية في بلدية سيدي بلعباس وتبيين العوامل والمحددات التي لها علاقة معها وتتأثر مباشرة بها وبموجبها يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1) دراسة واقع تطور الزواجية ببلدية سيدي بلعباس.

2) دراسة العوامل المؤثرة في ظاهرة الزواجية من عوامل اجتماعية و اقتصادية و ديموغرافية والمتمثلة في السكن ،التعليم والبطالة والتحضر اضافة الى مشكل غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج بصفة عامة.

3) معرفة طبيعة العلاقة بين هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية وظاهرة الزواجية.

4) محاولة تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تساهم في طرح بعض الحلول الممكنة.

5: 3 تعريف المسح الاجتماعي:

لقد اتفقت جميع تعريفات المسح الاجتماعي على أنه:

أ- الدراسة العلمية الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين.

ب- يجب أن يجرى المسح في الوقت الحاضر، حيث انه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت اجرائه وليس في ماضيه.

ج- يتعلق بالجانب العملي إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي [1].

5: 4 تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني:

إن أهم الأدوات والتقنيات التي استخدمناها في سبيل جمع البيانات هي:

اختيار العينة (المعاينة) و الاستمارة و المقابلة.

5: 4: 1 اختيار العينة:

نظرا لخصوصية الظاهرة ومدى صعوبة حصرها وعدم مقدرتنا على استعمال كل أو معظم عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته،توجب علينا القيام بسحب عينة من الأفراد أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات ثم الوصول الى نتائج و تقديرات يمكننا تعميمها على مجتمع البحث الأصلي.

[1] الدكتور عبد الباسط محمد حسن ((أصول البحث الاجتماعي))، القاهرة 1976، ص 234 .

5: 4: 2 خطوات اختيار العينة:

- تحديد وحدة العينة.
- تحديد مجتمع الدراسة والإطار الذي تؤخذ منه العينة.
- تحديد حجم العينة.
- تحديد طريقة اختيار العينة.

5: 4: 2: 1 تحديد وحدة العينة:

وتتمثل أساسا في الأفراد المبحوثين المكونين لعينة البحث أي الأفراد المقبلين على عقد الزواج و تسجيله بمصالح الحالة المدنية،وبالتالي فوحدة البحث هما الزوجين اللذان يشكلان زيجة واحدة.أي عدد المبحوثين هو نفسه عدد الزيجات.

5: 4: 2: 2 تحديد مجتمع الدراسة والإطار للعينة:

مجتمع الدراسة هو مجموع الأفراد المقدمين على عقد الزواج وبالتالي توثيقه على مستوى مصلحة عقود الزواج التابعة لبلدية سيدي بلعباس ،هؤلاء الأفراد مقيمون بالأحياء التابعة إداريا لبلدية سيدي بلعباس سواء المتواجدة على مستوى المدينة أو أحياء الضواحي المجاورة والمتاخمة لها.

5: 4: 2: 3 تحديد حجم العينة:

يقصد بحجم العينة عدد الأفراد الذين سيختارون في العينة، والمبدأ العام أنه كلما كبر حجم العينة تزيد دقة البحث وتصدق نتائجه، حيث تم تحديد حجم العينة بـ 300 فرد(زوج) بالاعتماد على طرق اختيار العينة و تقنيات البحث المطبقة في هذا النوع من الدراسات.

والتي تدرج ضمن خانة المعاينات الغير احتمالية فيكون تحديد حجم العينة وفقا لقواعد أكثر دقة بتطبيق بعض المعادلات الرياضية و الحدود التطبيقية العامة و ذلك حسب العدد الاجمالي لمجتمع البحث المستهدف[2]،والذي يقدر ببعض المئات الى بعض الآلاف من العناصر(من 2000 إلى 2800 زيجة سنويا) فالأفضل أخذ اجماليا 10% من مجتمع البحث فتكون العينة بذلك 280 عنصرا (مبحوثا) وبزيادة حجم العينة الى 300 يكون هذا العدد من أفراد العينة من الناحية التمثيلية و الاحصائية كافيا لتحقيق أهداف البحث.

5: 4: 2: 4 تحديد طريقة اختيار العينة:

ان اشكالية موضوع الدراسة هي التي توجه عموما الى نوع معين من المعاينة يكون اكثر ملائمة،ويكون هذا الاختيار أيضا معتمدا على الوسائل التى تكون في حوزة الباحث للوصول ما أمكن الى مجتمع البحث المستهدف،كل هذا يدفعنا الى اختيار المعاينة الحصصية وهي معاينة غير احتمالية تسمح لنا بتقييم درجة تمثيلية العينة بالنسبة لمجتمع البحث المأخوذة منه.

5: 4: 3 الاستمارة:

الاستمارة هي نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد في أثناء المقابلة بغية الحصول على بيانات معينة وتنقسم إلى نوعان هما استمارة الملأ الذاتي(تملأ من طرف المبحوث نفسه) والاستمارة بالمقابلة وهي التي تملأ من طرف الباحث عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة على المبحوث حيث تتطلب وقتا و تدخلا أكبر و هي الطريقة المعتمدة في بحثنا الميداني[3].

[2] منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية.موريس انجرس.دار القصبة الجزائر.الطبعةالثانية.2006.ص204

[3] موريس أنجرس.مرجع سابق.ص206 .

كما استخدمنا برنامج sphinx في اعداد هذه الاستمارة و الذي يساعدنا على ترقيم و تنظيم وترتيب الأسئلة . وتؤدي الاستمارة بدورها في انجاح البحث الميداني في المرحلتين التاليتين:

أ – مرحلة جمع المعلومات وذلك من أجل الحصول على معلومات واضحة ومحددة ودقيقة.

ب – مرحلة استخلاص النتائج وتحليلها وذلك من أجل تسهيل عمليتي الفرز و التحليل.

كما نشير إلى أن الاستمارة قد احتوت على 44 سؤالا توزعت على (les rubriques) مجموعات:

– المجموعة الأولى: تتضمن معلومات خاصة بالهوية متمثلة في الجنس والسن و المستوى التعليمي.

– المجموعة الثانية: تتناول أسئلة مرتبطة أساسا بالمسكن فشملت نوع المسكن و خصائصه وكيفية الحصول عليه و حتى مكان الاقامة.

– المجموعة الثالثة : تحتوي على أسئلة خاصة بالشغل و المتعلق بالزوج و الزوجة معا و كذا الدخل الفردي لكليهما.

– المجموعة الرابعة : تضم مجموعة من الأسئلة حول الزواجية والحالة العائلية ،و تعلقت أيضا باختيار الشريك و المساعدة في ذلك.

– المجموعة الخامسة : تتناول أسئلة حول المواقف و التوجهات،وهي أسئلة متعلقة بالآراء ووجهات النظر فيما يخص السن المثالي للزواج و العدد المثالي للأطفال.....الخ.

5: 4: 4 المقابلة:

تعد المقابلة من أكثر الوسائل شيوعا و فعالية للحصول على بيانات،و اعتمدنا فيها على نوع المقابلة الفردية (ملأ الاستمارة بالمقابلة)التي تتم بين القائم بالمقابلة و بين شخص واحد من المبحوثين أي اعتمدنا خلال بحثنا الميداني على المقابلات الفردية المقننة مع الأفراد المقبلين على تسجيل زواجهم وتوثيقه لدى المصالح المختصة من اجل الحصول منهم على المعلومات الممكنة وأيضا اعتمدنا على المقابلة الحرة كوسيلة في الدراسات الاستطلاعية و ذلك للاستفادة من الآراء و التصورات حول الموضوع المراد دراسته.

وكانت طريقة مقابلة هؤلاء الأفراد تتم بالطريقة التالية :

أ – التواجد على مستوى مصلحة عقود الزواج في صالة الجلوس وانتظار الأفراد الذين يتمون اجراءات عقد الزواج داخل المكتب المخصص لذلك ومن ثم التوجه لهم وطلب ملأ الاستمارة من الزوج.

ب – في حالة استجابته لطلبنا نقوم بشرح الغرض من الاستمارة والمقابلة و أهدافهما.

ج – الحرص على تبسيط الأسئلة قدر الإمكان و طرحها باللغة العامية في بعض الاحيان.

5: 5 تعريف برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss):

يعتبر هذا البرنامج من البرامج المهمة في تحليل بيانات البحوث العلمية في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية حيث يمكننا من مساعدتنا على حساب مقاييس النزعة المركزية و التشتت وكيفية التعامل مع الفرضيات الاحصائية وكذلك التعامل مع الاختبارات الاحصائية الموجودة فيه.

لتحليل هذه البيانات تم تقسيم متغيرات الدراسة على الشكل التالي:

المتغير التابع:

وهو السن الزواج الأول و ذلك لكلا الجنسين ذكورا و اناثا.

المتغيرات المستقلة:

وتشمل ثلاثة مجموعات من المتغيرات:

1- مجموعة المتغيرات الديمغرافية: الحالة العائلية للزوجين قبل الزواج الأول،استخدام موانع الحمل مع تحديد النوع ،تعدد الزوجات.

2- مجموعة المتغيرات الاجتماعية: المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة التحضر،السكن ،البطالة.

3- مجموعة المتغيرات الاقتصادية:الوضعية المهنية الزوج و كذا الزوجة، الدخل الشهري لكليهما.

5: 6 صعوبات التحقيق الميداني:

لقد واجهتنا عدة عراقيل و صعوبات في هذه الدراسة ونذكر على وجه الخصوص الجانب الميداني سواء في تحديد العينة و الوصول اليها أو حتى الجانب الاداري و ذلك في صعوبة الاتصال بمصالح الحالة المدنية والمكتب الخاص بالإحصاء و أيضا مصلحة عقود الزواج وقد استغرقت الدراسة في شقها الميداني أكثر من أربعة أشهر و ذلك منذ تحضير الاستمارة و تجريبها و التأكد من وضوح الأسئلة الواردة فيها ،فقمنا بنسخ 300 نسخة و هي أكبر من العدد الاجمالي للعينة المختارة أما عملية السبر و ملأ الاستمارة فتمت بمعدل 10 استمارات يوميا.

وكما أشرنا سابقا أننا اعتمدنا على طريقة ملأ الاستمارة بالمقابلة و التي تعتبر مرهقة للباحث،خاصة في حالات رفض الاجابة و نفور المبحوثين من المقابلة.

5: 7 تحليل نتائج التحقيق الميداني في بلدية سيدي بلعباس 2013:

5: 7: 1 منطقة الاقامة:

التمثيل البياني رقم(16):توزيع أفراد العينة حسب منطقة الاقامة

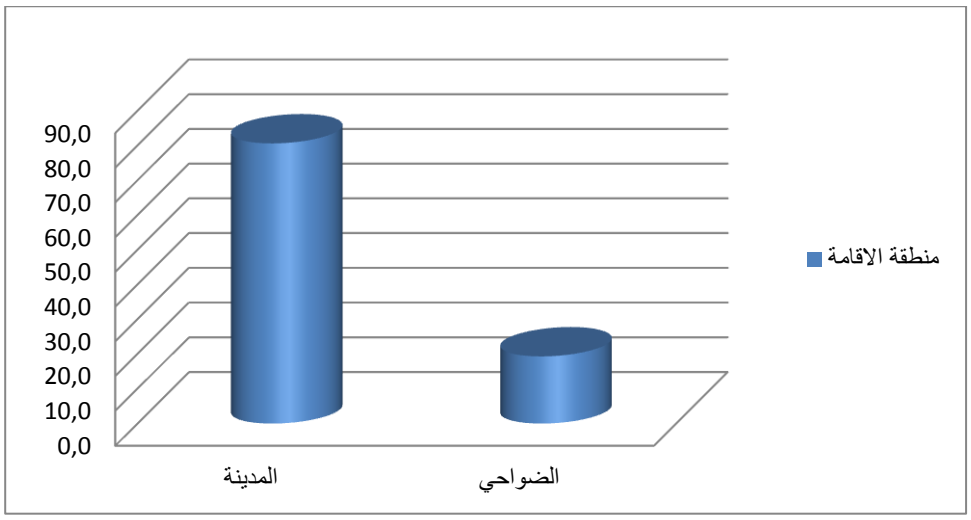

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

من خلال المثيل البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة القاطنين بالمدينة المقبلين على الزواج هي الأكبر بنسبة 80.7% مقابل نسبة أقل للأفراد الساكنين بالضواحي والتي قدرت بـ 19.3% و ذلك رغم الزيادة السكانية المعتبرة التي شهدتها هذه المناطق المتاخمة للمدينة بسبب التوسع العمراني بإنشاء أحياء جديدة أو حتى تلك الأحياء الفوضوية التي تكونت واتسعت خاصة بعد الأزمة الأمنية في السنوات الماضية.

متوسط سن الزواج الأول حسب منطقة الإقامة:

الجدول رقم (10): متوسط سن الزواج الأول حسب منطقة الإقامة.

منطقة الإقامة	متوسط سن الزواج الأول	
	الذكور	الإناث
المدينة	31,4	25,8
الضواحي	30,0	25,4

المصدر : التحقيق الميداني 2013.

على ضوء الجدول السابق نلاحظ ارتفاع متوسط سن الزواج الأول في المدينة و لكلا الجنسين فبلغ 31.4 سنة عند الذكور و 25.8 سنة عند الإناث أما في منطقة الضواحي فقد قدر 30 سنة عند الذكور و 25.4 سنة عند الإناث ،هذا الاختلاف راجع الى تباين المتغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

5: 7: 2 ملكية المسكن:

التمثيل البياني رقم(17):توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن.

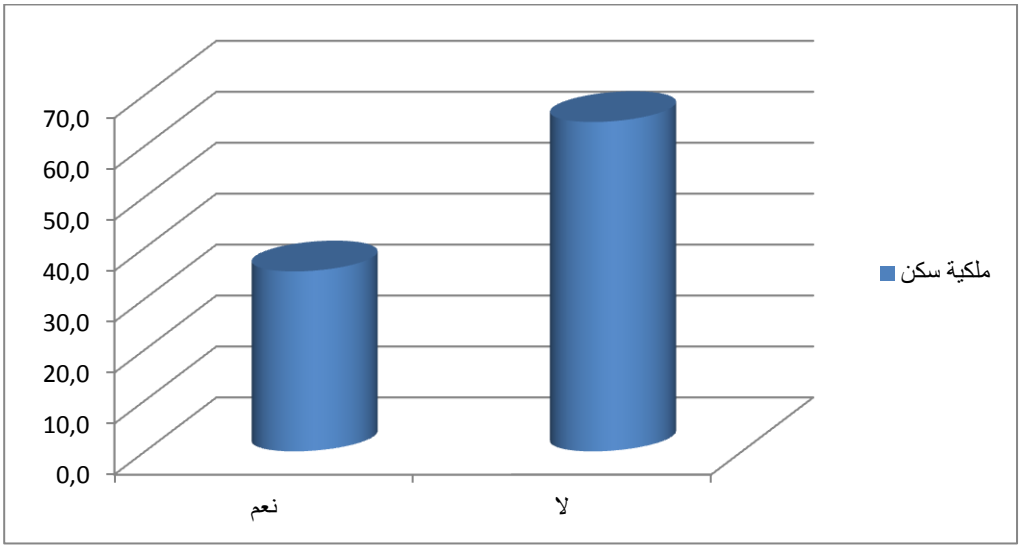

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

الملاحظ من خلال التمثيل البياني أن نسبة امتلاك السكن للأفراد المقبلين على الزواج أقل ذلك أن مشكل السكن لازال قائما حيث بلغت هذه النسية 35.3% مقابل 64.7% للأفراد الذين لا يحوزون عليه.

متوسط سن الزواج الأول حسب ملكية السكن:

الجدول رقم (11): متوسط سن الزواج الأول حسب ملكية السكن.

Tableau de bord		
متوسط سن الزواج الأول		
ملكية سكن	**الاناث**	**الذكور**
نعم	25,8	32,1
لا	25,7	30,5
المتوسط الكلي	**25,7**	**31,1**

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط سن الزواج الأول عند الذكور مرتفع بالنسبة للأفراد المالكين للسكن حيث بلغ 32.1 سنة مقابل 30.5 سنة للأفراد الذين لا يحوزون عليه و يمكن ارجاع ذلك الى صعوبة الحصول على سكن و كذا تغير ثقافة الافراد بتفضيل الزواج و الاستقرار في مساكن خاصة بهم و الانتظار الى غاية تحقيق هذا الهدف.

عكس الاناث أين يتراوح متوسط سن الزواج الأول عند 25 سنة ذلك أن السكن من الواجبات و المسؤوليات الأساسية التي يجب على الزوج توفيرها وفي نفس الوقت هي من الحقوق الشرعية للزوجة رفقة النفقة،وذلك وفقا للتشريعات الدينية و المبادئ الاجتماعية من الأعراف و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع.

5: 7: 3 خصائص و نوعية المسكن:

التمثيل البياني رقم(18): نوعية المساكن لأفراد العينة.

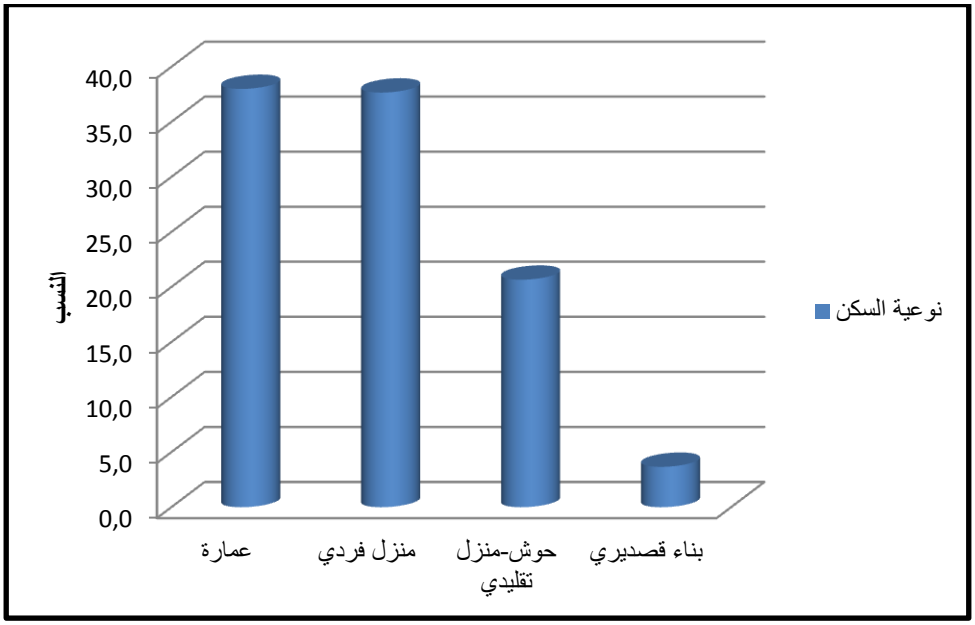

المصدر:التحقيق الميداني

يوضح التمثيل البياني السابق أن نسبة الأفراد الساكنين بشقق (عمارات) و المنازل الفردية تمثل النسب الأعلى حيث قدرت هذه النسب ب 38% للعمارات و 37.7% للمنازل الفردية لتليها المنازل التقليدية (حوش) بنسبة 20.7% و أخيرا البنايات القصديرية و التي مثلت ما نسبته 3.7%.

هذا التباين و الاختلاف في نوعية المساكن راجع أساسا الى تركيبة النسيج العمراني المكون للمدينة و الذي يعتبر هو الآخر نتيجة مباشرة للسياسات السكنية المنتهجة سواء بتوزيع القطع الارضية المخصصة للبناء أو مجموع السكنات الموزعة وفق مختلف الصيغ المعتمدة اضافة الى المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

5: 7: 4 متوسط عدد الغرف للمسكن:

الجدول رقم(12): متوسط عدد الغرف حسب نوعية المسكن.

نوعية المسكن	متوسط عدد الغرف
شقة	3,15
منزل فردي	4,25
حوش-منزل تقليدي	4,91
بناء قصديري	1,90
المتوسط الكلي	**3,89**

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط عدد الغرف في المنازل التقليدية (الحوش) هو الأكبر بمتوسط 4.91 غرفة تليها المنازل الفردية بمتوسط 4.25 غرفة ثم شقق العمارات بمتوسط 3.15 غرفة ليأتي أخيرا البناء القصديري بمتوسط 1.9 غرفة أما متوسط عدد الغرف لكل المساكن فقد قدر بـ 3.89 غرفة.

و دراسة هذا المتغير مهمة جدا خاصة اذا علمنا أن عدد الغرف يؤثر على الأفراد المقبلين على الزواج الذين لا يملكون سكن و الذين قرروا الاستقرار في البيت العائلي.

5: 7: 5 التجهيزات الخاصة بالمسكن:

الجدول رقم(13):التجهيزات الخاصة بالمساكن.

التجهيزات	النسبة(%)
تلفزيون	98,7
ثلاجة	97,7
الة طبخ	98,3
الة غسيل	84,3
الهاتف	83,7
الانترنيت	32,7

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

ان لتجهيزات المساكن الدور الكبير في ابراز المستوى المعيشي للأفراد و ما مدى تحسنه من عدمه فمن خلال الجدول (13) نلاحظ أن التغطية الخاصة بجهاز التلفزيون و الثلاجة و ألة الطبخ قد قاربت نسبة 100% أما فيما يخص ألة الغسيل فقد قدرت النسبة 84.3% و الهاتف بـ 83.3% ،لكن و على غرار كل التجهيزات السابقة تبقى نسبة الربط بشبكة الانترنيت دون المتوسط ان لم نقل ضعيفة مسجلة ما نسبته 32.7%.

والمستخلص من تسليط الضوء على هذا المتغير هو التحسن الملحوظ في الظروف المعيشية من حيث التغطية الواسعة للتجهيزات المنزلية خاصة مع التغيرات الثقافية و الاقتصادية الكبيرة الحاصلة في المجتمع كالاعتماد مثلا على آلة الغسيل عوض الغسيل اليدوي و كذا تراجع أسعار هذه المنتجات مع كثرة العرض للأدوات الكهرومنزلية.

5: 7: 6 نوعية طلب السكن:

التمثيل البياني رقم(19): نوعية طلب السكن.

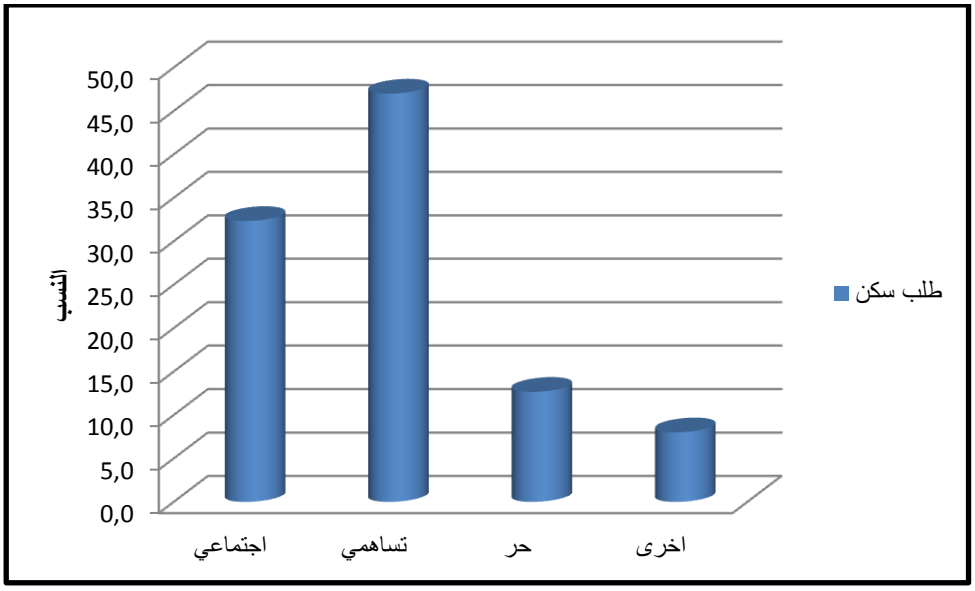

المصدر:التحقيق الميداني2013.

تختلف طلبات السكن للأفراد و ذلك حسب تباين امكاناتهم المادية بالدرجة الأولى و القوانين المعمول بها في هذا المجال و المسطرة من طرف السلطات الوصية، فمن خلال الشكل البياني (19) نلاحظ أن نسبة الطلب في السكن الترقوي التساهمي الموجه اصلا للطبقات المتوسطة أي ذات الدخل المتوسط قد مثلت أعلى نسبة مسجلة 47% تليها طلبات السكنات الاجتماعية الايجارية بنسبة 32.2 % و الموجهة للطبقات ذات الدخل المحدود أو حتى عديمي الدخل ، أما صيغة البيع الحر فقد بلغت 12.7% لتبقى الطرق الأخرى لطلب السكن تمثل ما نسبته 8 %.

5: 7: 7 أسعار الإيجار:

التمثيل البياني رقم(20): أسعار الايجار بالنسبة لأفراد العينة.

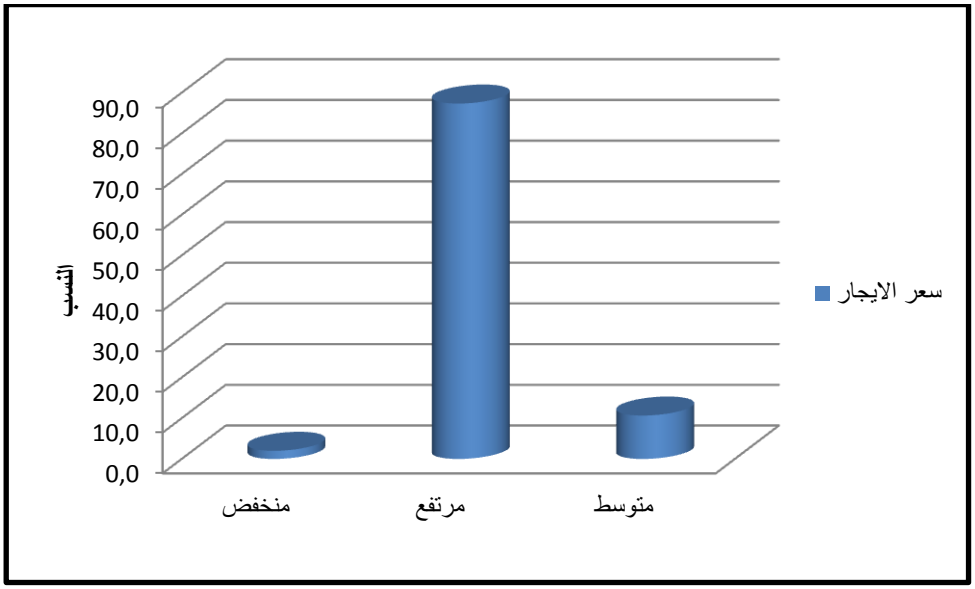

المصدر التحقيق الميداني 2013.

يبين التمثيل البياني أعلاه أن الايجار جد مرتفع عند أغلب الأفراد بنسبة 87.3% بينما يرى ما نسبته 10.7 % أن سعر الايجار متوسط و نسبة 2% أنه منخفض هذا ان دل على شيء انما يدل و بوضوح على أزمة السكن الخانقة الناجمة بالضرورة عن ارتفاع الطلب على الايجار مقابل العرض و بالتالي الزيادة في سعر الايجار الى مستويات قياسية تساهم بشكل أكبر في معاناة سكان بلدية سيدي بلعباس من هذه الأزمة و خاصة الأفراد المقبلين على الزواج و الذين هم أمام حتمية السكن بالإيجار إضافة الى التوجهات الثقافية التي تميز المجتمع بانتشار نموذج الأسر النووية و فكرة الانفصال عن العائلة الكبيرة.

5: 7: 8 المستوى التعليمي للأزواج:

الجدول رقم (14): المستوى التعليمي للأزواج.

المستوى التعليمي	الزوج		الزوجة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
بدون مستوى	2	0,7	8	2,7
ابتدائي	23	7,7	24	8
متوسط	76	25,3	97	32,3
ثانوي	88	29,3	79	26,3
جامعي	111	37	92	30,7
المجموع	**300**	**100**	**300**	**100**

المصدر:التحقيق الميداني. 2013.

التمثيل البياني رقم(21): المستوى التعليمي للأزواج.

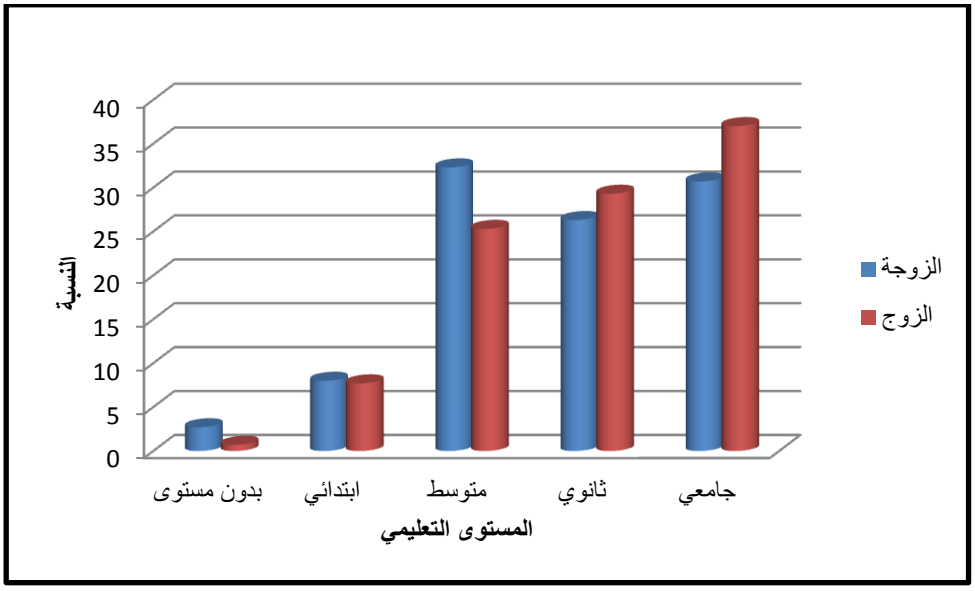

المصدر :الجدول رقم (14).

من خلال المنحنى نلاحظ أن فئة الأفراد بدون مستوى هي الأقل و ذلك لكلا الجنسين بعدم تجاوزها 1% عند الذكور و 2.7% عند الاناث ،أما في المستوى الابتدائي فتبقى هذه النسب منخفضة لكلا الجنسين أيضا فقدرت عند الذكور 7.7% و عند الاناث 8% لترتفع هذه النسب في الأطوار الاخرى سواء المتوسط أو الثانوي و الجامعي عند الجنسين معا وهذا راجع أساسا الى السياسة التعليمية المنتهجة لاسيما التمدرس عند فئة الإناث أين شهد المستوى التعليمي لهذه الفئة ارتفاعا كبيرا.

متوسط سن الزواج الاول حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (15): متوسط سن الزواج الأول حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	متوسط سن الزواج الأول	
	الذكور	الإناث
بدون مستوى	27,0	26,5
ابتدائي	32,3	25,6
متوسط	30,0	25,3
ثانوي	31,5	25,6
جامعي	31,0	26,2
المتوسط الكلي	**31,0**	**25,7**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

الاختلاف الملاحظ في متوسط سن الزواج الأول و ذلك حسب المستوى التعليمي للأفراد واضح و يبين أثر التعليم على سن الزواج و كذا تأثيره على فارق السن بين الزوجين فعند فئة الذكور نلاحظ انخفاض متوسط سن الزواج لعديمي المستوى بوصوله لحدود 27 سنة مقابل تسجيله أعلى سن 26.5 سنة للإناث بفارق في السن بأقل من سنة واحدة ،ليرتفع بعد ذلك عند الذكور و في جميع المستويات التعليمية الى أكثر من 30 سنة فقدر 32.3

سنة للمستوى الابتدائي و 31 سنة للمستوى العالي ،أما عند الإناث فقد انخفض الى حدود 25 سنة عند جميع المستويات ماعدا المستوى العالي فتجاوز 26 سنة ، وهذا دال على أن سن الزواج يتأثر بالمستوى التعليمي و مدته.

أما فيما يخص فارق السن بين الزوجين فهو في حدود 5 سنوات بالنسبة لمعظم المستويات التعليمية ،ماعدا الفئة العديمة المستوى أين قدر بأقل من سنة و هذا دلالة على تفضيل الأزواج للزوجات الأقل سنا وذلك في المستويات التعليمية العالية أيضا.

5: 7: 9 الوضعية المهنية للأزواج:

الجدول رقم(16): الوضعية المهنية للأزواج.

الوضعية المهنية	الزوج		الزوجة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
عامل مؤقت	95,0	31,7	50,0	16,7
عامل دائم	203,0	67,6	63,0	21,0
عاطل	2,0	0,7	187,0	62,3
المجموع	**300**	**100**	**300**	**100**

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

التمثيل البياني رقم(22): الوضعية المهنية للأزواج.

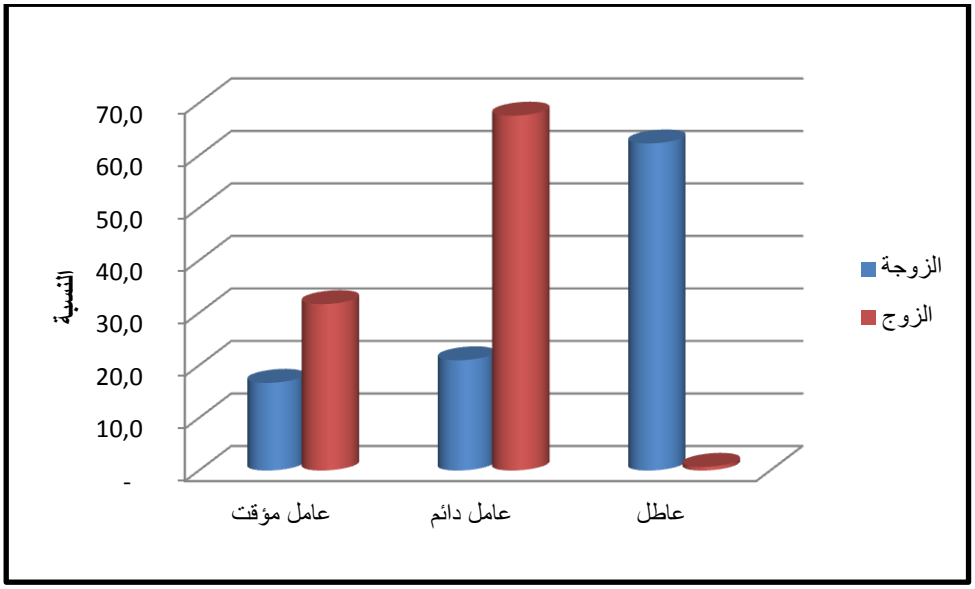

المصدر :التحقيق الميداني.الجدول رقم(16)

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن نسبة العاملين عند الذكور هي الأكبر سواء كانوا بمهن دائمة أو مؤقتة حيث بلغت هذه النسب 67.6% و31.7% على التوالي مقابل 0.7% نسبة العاطلين عن العمل،عكس فئة النساء و التي اتسمت بارتفاع نسبة العاطلات عن العمل حيث قدرت 62.3% مقابل 21% للعاملات بمهن دائمة و 16.7% بمهن مؤقتة.

والمستخلص من هذا أن غالبية المقبلين على الزواج من الذكور يمارسون أعمالا باختلافها إما دائمة كانت أو مؤقتة ،عكس فئة الإناث فإن غالبيتهن عاطلات عن العمل و يمكن تفسير هذا بتفضيل الزوجات الماكثات بالبيت أو حتى نقص المؤهلات و فرص العمل لفئة الإناث إضافة الى المكونات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

متوسط سن الزواج الأول حسب الوضعية المهنية:

الجدول رقم (17): متوسط سن الزواج الأول حسب الوضعية المهنية.

الوضعية المهنية	متوسط سن الزواج الأول	
	الذكور	الاناث
عامل دائم	30,4	25,8
عامل مؤقت	31,4	27,1
عاطل	26,5	25,1
المتوسط الكلي	**31,1**	**25,7**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

على ضوء الجدول رقم (17) نلاحظ أن متوسط سن الزواج الأول يختلف باختلاف الوضعية المهنية للأفراد ، حيث قدر عند فئة الرجال ذوي المهن الدائمة 30.4 سنة ليرتفع الى 31.4 سنة للأفراد ذوي المهن المؤقتة بينما يعتبر منخفضا عند العاطلين عن العمل ببلوغه متوسط 26.5 سنة بينما قدر المتوسط الكلي 31.1 سنة و يمكن ارجاع ذلك الى محاولة أفراد الفئة العاملة لتحسين ظروفهم الحياتية و المعيشية و توفير معظم المتطلبات الممكنة قبل الشروع في الزواج.

أما عند فئة النساء فقد تراوح هذا المتوسط في حدود 25 سنة لشريحة العاملات و حتى العاطلات عن العمل ليرتفع بالنسبة للعاملات بمهن مؤقتة في حدود 27.1 سنة حيث يعتبر مرتفعا اذا ما قورن بالمتوسط الكلي المقدر بـ25.7 سنة ،و هذا يدل على أن سن الزواج يتأثر بالوضعية المهنية و يتجلى ذلك في فئة الممارسات لأعمال مؤقتة و يرجع ذلك الى العامل الاجتماعي و الثقافي برفضهن الزواج في هذه الوضعية أو تأخيره الى غاية الوصول الى وضعية مهنية أكثر استقرارا.

5: 7: 10 الدخل الشهري للأزواج:

الجدول رقم (18): الدخل الشهري للأزواج.

الدخل الشهري	الزوج		الزوجة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
بدون دخل	1	0,3	187	62,3
أقل من 15000	53	17,7	38	12,7
من15000الى25000	98	32,7	26	8,7
من25000الى35000	78	26,0	24	8,0
من35000الى45000	48	16,0	12	4,0
اكثر من45000	22	7,3	13	4,3
المجموع	300	%100	300	%100

المصدر :التحقيق الميداني2013.

التمثيل البياني رقم(23): الدخل الشهري للأزواج.

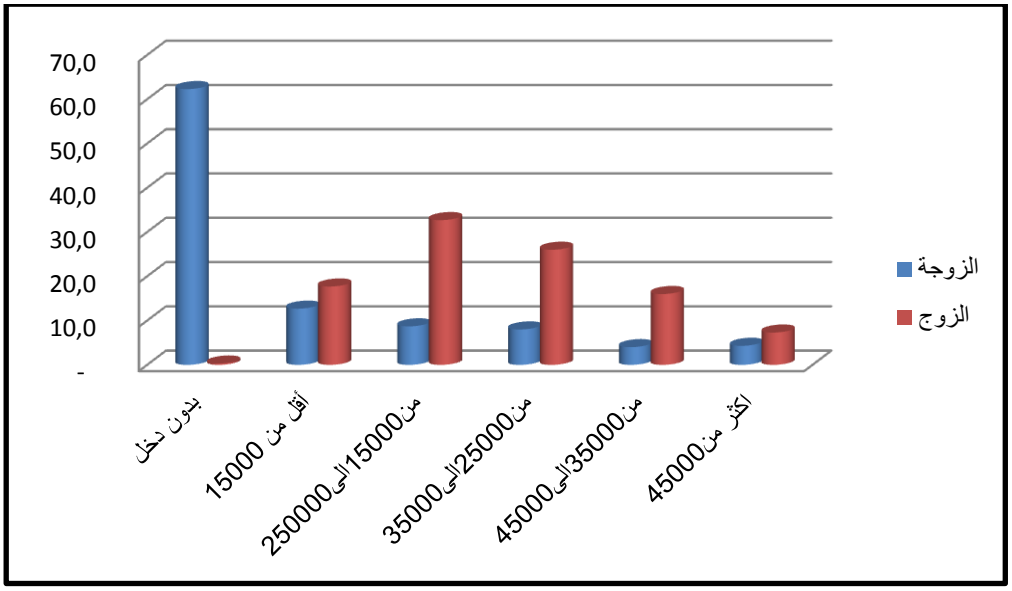

المصدر :الجدول رقم(18).

على ضوء المنحنى البياني نلاحظ أن هنالك تفاوت في الدخل الشهري بين الأزواج فنجد أن هذا الدخل أكبر عند فئة الرجال منه عند النساء ،و قد قدرت أعلى نسبة عند الرجال 32.5% في مستوى الدخل الشهري بين 15000 دج و 25000دج لتتراجع هذه النسبة الى 7.3% لذوي الدخل الأكثر من 45000 دج ثم أخيرا المعدومي الدخل بنسبة ضئيلة هي 0.3% ،عكس فئة الإناث اين سجلت هذه الأخيرة أعلى نسبة مقدرة بـ62.3% تليها نسبة الدخل الأقل من 15000دج لتنخفض هذه النسبة كلما زاد الدخل الشهري لتصل الى حدود 4% لذوي الدخل الأكثر من 45000دج .

اذن الملاحظ أن جل الأفراد من الطبقة العاملة المتوسطة و التي دخلها الشهري في حدود الأجر القاعدي الأدنى المضمون المقدر بـ15000دج ،أما التفاوت في الدخل بين الجنسين فيمكن تفسيره بطبيعة الأعمال المشغولة وأيضا حسب قطاعات الشغل و توجه كلا من الجنسين إليها.

متوسط سن الزواج الأول حسب الدخل الشهري:

الجدول رقم (19): متوسط سن الزواج الأول حسب الدخل الشهري.

الدخل الشهري للشريك	متوسط سن الزواج الأول	
	الاناث	الذكور
أقل من 15000	26,5	31,6
من15000 الى 25000	25,6	30,7
من25000 الى35000	27,4	30,8
من 35000 الى45000	26,3	31,1
45000+	29,8	32,5
عاطل	25,1	23,0
المتوسط الكلي	**25,7**	**31,1**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

على ضوء الجدول نلاحظ أن متوسط سن الزواج الأول يختلف باختلاف الدخل الشهري للأفراد فنجد أعلاه 32.5 سنة عند الذكور للفئة ذات الدخل الأكثر من 45000 دج و أقله لفئة العاطلين عن العمل بمتوسط سن 23 سنة،أما عند الاناث فنجده مرتفعا كذلك في الفئة ذات الدخل الأكثر من 45000 دج بسن متوسط بلغ 29.8 سنة وأقله للعاطلين فقدر بـ25.1 سنة ،وهذا راجع الى أنه كلما زاد الدخل زاد طموح الافراد الى تحقيق المزيد من المتطلبات الحياتية و المعيشية و تحسينها قبل الزواج.

5: 7: 11 مقاييس النزعة المركزية و التشتت لمتوسط سن الزواج الأول:

الجدول رقم (20): مقاييس النزعة المركزية و التشتت لمتوسط سن الزواج الأول.

Statistiques			
		سن الزواج الاول عند الذكور	**سن الزواج الأول عند الاناث**
N	العينة	300	300
	البيانات المفقودة	0	0
المتوسط		31,0167	25,7733
الخطأ المعياري للمتوسط		,28576	,22350
الوسيط		30,0000	26,0000
المنوال		30,00	26,00
الانحراف المعياري		4,94955	3,87108
التباين		24,498	14,985
معامل الالتواء		-,085	,387
الخطأ في معامل الالتواء		,141	,141
معامل التفرطح		4,984	,335
الخطأ في معامل التفرطح		,281	,281
المدى		49,00	21,00
أصغر قيمة		1,00	18,00
أكبر قيمة		50,00	39,00
مجموع القيم		9305,00	7732,00

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

5: 7: 12 الحالة العائلية لأفراد العينة :

الجدول رقم(20): توزيع الحالة العائلية لأفراد العينة.

الحالة العائلية	الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
العزاب	266	88,7	285	95
المتزوجون	10	3,3	/	/
المطلقون	19	6,3	14	4,7
الأرامل	5	1,7	1	0,3
المجموع	**300**	**100**	**300**	**100**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

التمثيل البياني رقم(24): توزيع الحالة العائلية لأفراد العينة.

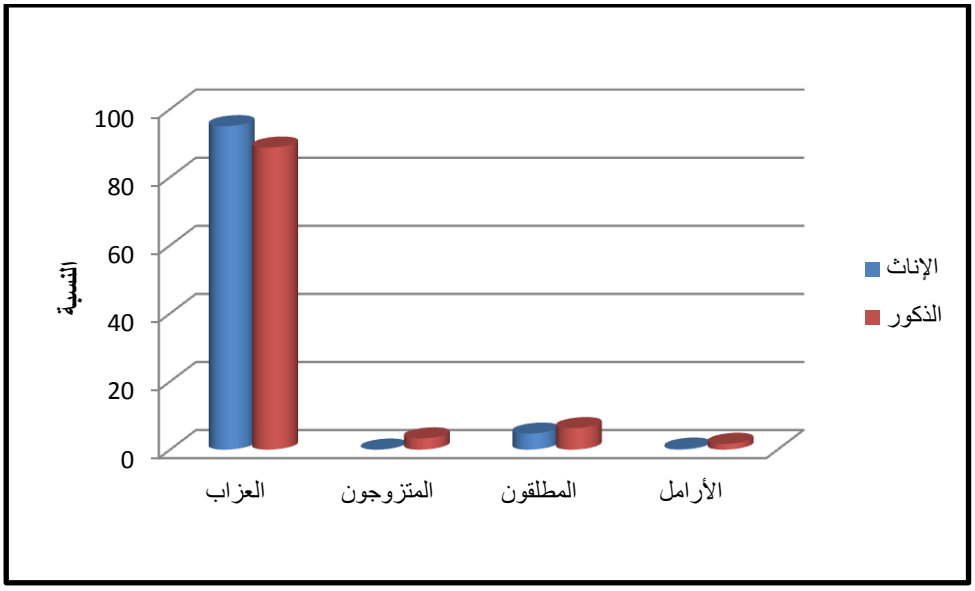

المصدر:التحقيق الميداني.2013.

إن دراسة الحالة العائلة تمكننا من رؤية ظاهرة الزواجية من زوايا مختلفة خاصة معرفة مستوياتها سواء المتعلقة بالزواج الأول أو حتى تكرار الزواج ،فنلاحظ أن معظم الأفراد من فئة العزاب وذلك عند كل من الجنسين قد قدرت نسبتهم 88.7% للرجال و 95% للنساء بينما قدرت نسبة الرجال المتزوجون و المقبلون على تكرار الزواج أو ما يعرف بظاهرة تعدد الزوجات بـ 3.3% دلالة على تراجع نسب هذه الأخيرة نتيجة جملة التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية وحتى التشريعية الحاصلة في المجتمع ،كما يمكن تفسير ارتفاع نسب العزاب لفئة النساء بتفضيل الرجال الزواج من العازبات بشكل أكبر.

وبلغت نسبة فئة المطلقين 6.3% عند الرجال و 4.7% للنساء في حين قدرت نسبة الأرامل المقبلين على الزواج 1.7% عند الرجال و 0.3% عند النساء،و الملاحظ ارتفاع هذه النسب عند الذكور مقارنة بالجنس الآخر و يمكن ارجاع هذا الى المكونات السسيوثقافية للمجتمع من أعراف وتقاليد تلزم خاصة الرجال بإعادة الزواج في مثل هذه الحالات و بدرجة أقل للفئة النساء .

5: 7: 13 شروط اختيار الشريك:

التمثيل البياني رقم (25): شروط اختيار الشريك لأفراد العينة.

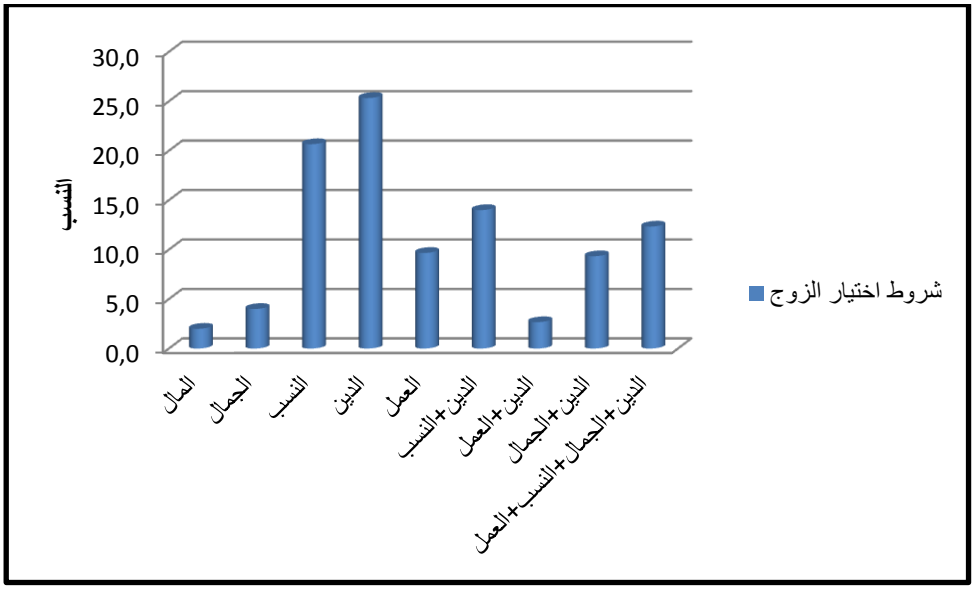

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

يعتبر اختيار الشريك من أهم المسائل و أعقدها في موضوع الزواج ،و لكل فرد طريقة في الاختيار وفق شروط معينة و رؤية محددة ،فعلى ضوء المنحنى البياني أعلاه أن شرط الدين هو المطلب الأساسي في هذا الاختيار بنسبة بلغت 25.3% من مجموع المبحوثين يليها شرط النسب بنسبة 20.7%،ثم فئة الأفراد التي اشترطتهما معا بنسبة 14% لتليها مجموعة الشروط المشتركة بنسبة 12.3%، أما الشريحة التي اشترطت العمل فقط فقدرت 9.7% و أخيرا شرط المال بنسبة 2%.

اذن نلاحظ تفوق مركبات التنشئة الاجتماعية للأفراد في اختيار الشريك و المتمثلة في العامل الديني أو الوسط الأسري ،هذا ان دل انما يدل على التزام الأفراد بالقيم و المقومات الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع بصفة عامة.

5: 7: 14 أساس (المعايير) اختيار الشريك:

التمثيل البياني رقم (26): أسس و معايير اختيار الشريك.

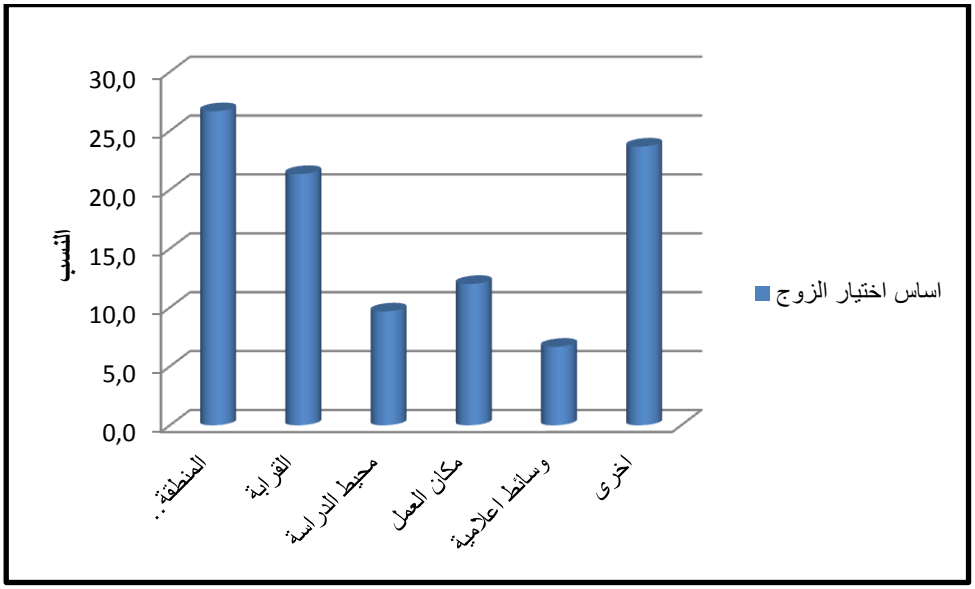

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن تفضيل عامل المنطقة الجغرافية في اختيار الشريك قد جاء في مقدمة العوامل الأخرى بنسبة 26.7%و يمكن تفسير ذلك بمعرفة الشريك انطلاقا من الرقعة المكانية والتي تتيح فرصا أكبر لاكتشاف هذا الشريك اضافة الى أفضلية التقارب الجغرافي قبل وبعد الزواج .

يليه عامل القرابة بنسبة 21.3%و هذا يدل على استمرار خصوصية ظاهرة زواج الأقارب ،ثم مكان العمل بنسبة 12% فمحيط الدراسة بـ9.7% وأخيرا الوسائط الاعلامية بنسبة 6.7%و وجود هذا العامل نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصالات من الهاتف بصفة عامة و النقال بصفة خاصة دون اغفال الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) و نذكر منها مواقع التواصل الاجتماعي.

5: 7: 15 طريقة اختيار الشريك:

التمثيل البياني رقم (27): طريقة اختيار الشريك.

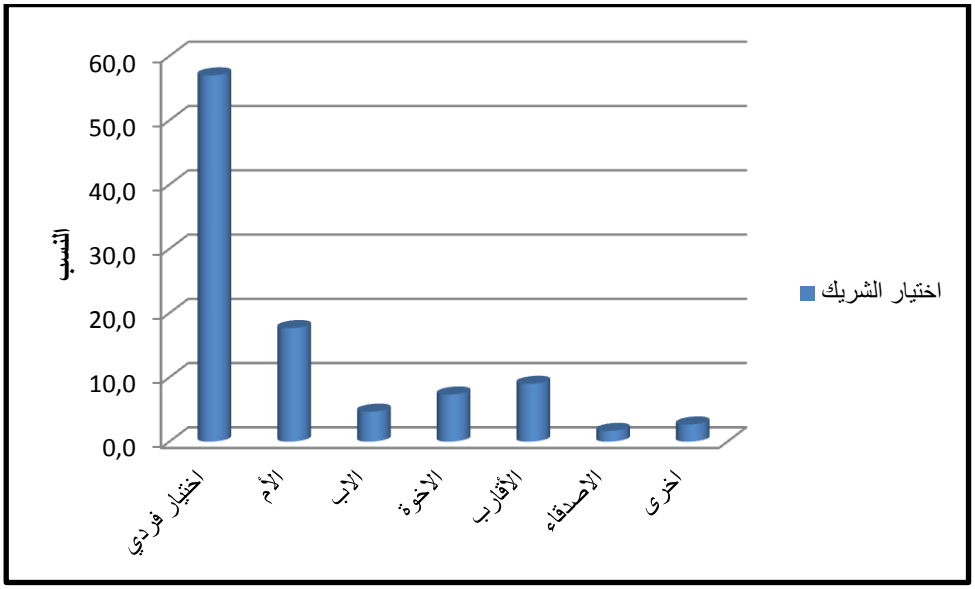

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة كانت لذوي الاختيار الفردي للشريك حيث بلغت 57% و هذا نتيجة حتمية للتحولات الثقافية خاصة المتعلقة بتفضيل هذا الاختيار من خلال معرفة الشريك قبل الزواج أو ربما أيضا لتحمل مسؤولية هذا الاختيار بسلبياته و ايجابياته.

يليها الافراد الذين اعتمدوا على اختيار الأم بنسبة 17.7% وهذا دلالة على بقاء هذا التقليد في المجتمع ثم يليه اختيار الشريك من طرف الأقارب بنسبة 9% ،أما الاختيار من طرف الإخوة فقد بلغت نسبته 7.3% و أقل نسبة هي الاختيار من طرف الأصدقاء بنسبة 1.7%.

5: 7: 16 كيفية الزواج في الأسرة:

الجدول رقم (21): كيفية الزواج في الأسرة.

الزواج في الأسرة	العدد	النسبة%
حسب ترتيب السن	145	48,3
الامكانيات المادية لكل فرد	155	51,7
المجموع	**300**	**100**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

على ضوء الجدول نلاحظ توجه الأسر الى الاعتماد على الزواج حسب الإمكانيات المادية لكل فرد فيها حيث بلغت النسبة 51.7% مقابل 48.3% للزواج حسب ترتيب السن للأفراد في الأسرة الواحدة هذا التغيير في نظام الزواج داخل الأسرة ناجم أساسا عن التحولات السسيوثقافية والاقتصادية التي شهدها المجتمع خاصة في السنوات الأخيرة.

5: 7: 17 قيمة المهر(الصداق):

الجدول رقم (22): قيمة المهر حسب الوضعية المهنية.

قيمة المهر * الوضعية المهنية Tableau croisé						
			الوضعية المهنية			المجموع
			عامل مؤقت	عامل دائم	عاطل	
قيمة المهر	في المتناول	العدد	39	59	1	**99**
		النسبة	13,0%	19,7%	0,3%	**33,0%**
	مرتفع	العدد	56	144	1	**201**
		النسبة	18,7%	48,0%	0,3%	**67,0%**
المجموع		**العدد**	**95**	**203**	**2**	**300**
		النسبة	**31,7%**	**67,7%**	**0,7%**	**100,0%**

المصدر:التحقيق الميداني.2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المهر مرتفعة عند غالبية المبحوثين بنسبة بلغت 67%وذلك رغم اختلاف وضعيتهم المهنية و منها قدراتهم المادية مقابل 33% ترى أن قيمة هذا المهر في متناولهم ،وباعتبار المهر ركن أساسي من أركان الزواج لا يتم ولا يصح الزواج إلا بتمامه ،ومع الارتفاع الفاحش في قيمته أدى الى ادراجه كعائق في طريق المقبلين على الزواج.

5: 7: 18 تكاليف الزواج:

الجدول رقم (23): تكاليف الزواج حسب الوضعية المهنية.

تكاليف الزواج * الوضعية المهنية Tableau croisé						
			الوضعية المهنية			المجموع
			عامل مؤقت	عامل دائم	عاطل	
تكاليف الزواج	مرتفعة	العدد	**84**	163	1	**248**
		النسبة	**28,0%**	54,3%	0,3%	**82,7%**
	في المتناول	العدد	**11**	40	1	**52**
		النسبة	**3,7%**	13,3%	0,3%	**17,3%**
المجموع		العدد	**95**	**203**	**2**	**300**
		النسبة	**31,7%**	**67,7%**	**0,7%**	**100,0%**

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

تكاليف الزواج هي الأخرى من العقبات الكبرى المتعلقة بالزواج خاصة تلك المرتبطة بمراسيم الزفاف وفق العادات والتقاليد السائدة في المجتمع،فمن خلال الجدول نلاحظ أن 82.7% من المبحوثين اعتبروا هذه التكاليف مرتفعة منهم على سبيل المثال 54.3% ذوي أعمال دائمة مقابل 17.3% من مجموع المبحوثين رأوا أن تكاليف الزواج في المتناول منهم13.3%عمال دائمون.

5: 7: 19 معرفة الشريك:

الجدول رقم(24): معرفة الشريك بالنسبة لأفراد العينة.

التعليمي المستوى * الشريك معرفة Tableau croisé								
			المستوى التعليمي					المجموع
			بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
معرفة الشريك	قبل الزواج	العدد	0	9	42	46	78	**175**
		النسبة	0,0%	3,0%	14,0%	15,3%	26,0%	**58,3%**
	أثناء الزواج	العدد	2	14	34	42	33	**125**
		النسبة	0,7%	4,7%	11,3%	14,0%	11,0%	**41,7%**
المجموع		**العدد**	**2**	**23**	**76**	**88**	**111**	**300**
		النسبة	**0,7%**	**7,7%**	**25,3%**	**29,3%**	**37,0%**	**100,0%**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة الأفراد الذين يفضلون معرفة الشريك قبل الزواج هي الأكبر بنسبة 58.3% مقابل 41.7% للذين يحبذون معرفة الشريك أثناء الزواج أو ما يعرف ب le mariage de raison و الذي كان منتشرا في اوساط المجتمع بكثرة لكن سرعان ما تراجع خاصة في السنوات الأخيرة.

كما نلاحظ التأثير الكبير للمستوى التعليمي على معرفة الشريك إذ بلغت نسبة المفضلين لمعرفة الشريك قبل الزواج لشريحة المستوى العالي 26% بينما تتناقص هذه النسبة كلما قل المستوى التعليمي للأفراد بتسجيلها 3% عند المستوى الابتدائي عكس الفئة الأخرى والتي تفضل معرفة الشريك أثناء الزواج حيث بلغت اعلى نسبة لها لشريحة المستوى الثانوي

بـ14% ثم المستوى الثانوي و الجامعي في حدود 11% وأقل نسبة للمستوى الابتدائي بـ4.7%.

5: 7: 20 السن المثالي للزواج:

الجدول رقم (25): السن المثالي للزواج بالنسبة لأفراد العينة.

Tableau de bord		
متوسط السن المثالي للزواج		
المستوى التعليمي	السن المثالي لزواج الرجل	السن المثالي لزواج المرأة
بدون مستوى	28,0	22,0
ابتدائي	30,8	24,8
متوسط	28,9	23,5
ثانوي	29,7	23,8
جامعي	30,0	24,4
المتوسط الكلي	**29,7**	**24,0**

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

يختلف السن المثالي للزواج من منظور المبحوثين وذلك حسب المستوى التعليمي لهم وكذا حسب الجنس ،حيث نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط السن المثالي للزواج عند الرجال قد بلغ 29.7 سنة وبتجاوزه 30 سنة بالنسبة للمستوى الجامعي و الابتدائي وأقله لعديمي المستوى بـ28 سنة.

أما عند فئة النساء فنلاحظ نفس الشيء حيث بلغ متوسط السن المثالي للزواج 24 سنة كان أعلاه للمستوى الابتدائي و الجامعي بتجاوزه سن 24 ، وسجلت فئة العديمي المستوى أقل سن فقدر 22 سنة،حيث يتضح تأثير المستوى التعليمي على السن المثالي للزواج وعند كلا الجنسين كما نلاحظ أيضا توجه الأفراد الى الزواج من النساء الأقل سنا وذلك عند كل المستويات التعليمية و يظهر هذا جليا في فارق السن المثالي للزواج بين الجنسين وتراوحه في حدود 5 سنوات.

5: 7: 21 العدد المثالي للأطفال:

الجدول رقم (26):العدد المثالي للأطفال حسب المستوى التعليمي.

Tableau de bord	
متوسط العدد المثالي للأطفال	
المستوى التعليمي	العدد المثالي للأطفال
بدون مستوى	5,0000
ابتدائي	3,3913
متوسط	2,9868
ثانوي	2,9205
جامعي	3,1261
المتوسط الكلي	**3,0633**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

إن دراسة العدد المثالي للأطفال هو رؤية استباقية للنموذج العائلي المستقبلي و منه حتى مستويات الخصوبة، فعلى ضوء الجدول السابق نلاحظ أن متوسط العدد المثالي للأطفال قد بلغ 03 أطفال للعائلة و يختلف باختلاف المستوى التعليمي للأفراد حيث بلغ أعلاه عند فئة العديمي المستوى بـ05 أطفال وفي حدود 03 أطفال للمستويات الأخرى بسبب ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد وكذا التأثير الثقافي للمجتمع فيهم و خاصة أيضا الصعوبات المادية و محاولة الوصول لمستويات معيشية أفضل بتقليص عدد الأطفال.

الجدول رقم(27) :العدد المثالي للأطفال حسب الوضعية المهنية.

الوضعية المهنية	عامل مؤقت	عامل دائم	عاطل	المتوسط الكلي
العدد المثالي للأطفال	2,9	3,1	2,5	**03**

المصدر:التحقيق الميداني 2013

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الوضعية المهنية للأفراد تؤثر على الفكرة العامة للعدد المثالي للأطفال حيث نجد أن فئة العمال الدائمين ذات أعلى متوسط بـ3.1 طفل بينما سجل أقل متوسط عند فئة العاطلين عن العمل بـ2.5 طفل وهو أقل من المتوسط الكلي الذي بلغ 03 طفل ،وهذا دلالة على أن حجم أفراد العائلة له علاقة مباشرة بالاستقرار المهني للأفراد و بالتالي قدراتهم المادية والمالية.

5: 7: 22 استعمال وسائل من الحمل:

التمثيل البياني رقم (28):استعمال وسائل الحمل المفضلة.

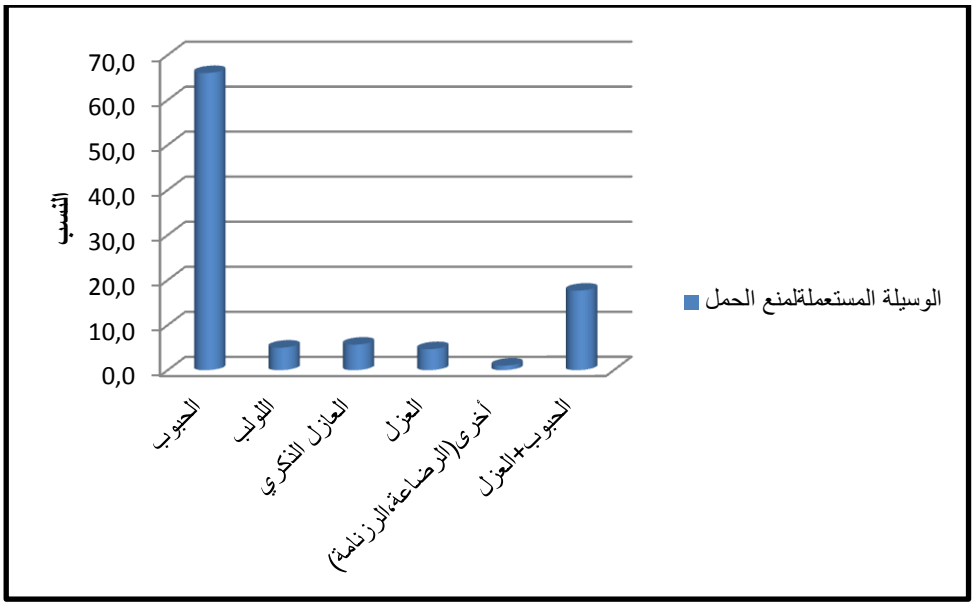

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

على ضوء التمثيل البياني نلاحظ أن وسيلة منع الحمل الأكثر تفضيلا للاستعمال هي الحبوب وقد بلغت ما نسبته 66% من مجموع الوسائل المستعملة و بطريقة منتظمة أي الاعتماد الكلي على هذه الأخيرة ،تليها وسيلة العزل و الحبوب بنسبة 17.7% ،ليأتي في المرتبة الثالثة العازل الذكري بنسبة 5.7% ثم اللولب بنسبة 5% لنجد بعدها العزل بنسبة 4.7% لتأتي أخيرا الوسائل الأخرى كالرضاعة و الرزنامة بنسبة 1% و المستنتج من هذا أن وسائل منع الحمل الحديثة كالحبوب و العازل الذكري و اللولب هي الأكثر استعمالا

مقارنة بالوسائل الكلاسيكية المتمثلة في العزل أو الرضاعة و الرزنامة و يرجع هذا بالضرورة تزايد درجة الوعي الثقافي لدى الأزواج و خاصة المستوى التعليمي دون اهمال دور الاعلام في ذلك وكذا سهولة اقتناء و استعمال هذه الوسائل.

5: 7: 23 المواقف من الزواج العرفي:

الجدول رقم (28):المواقف من الزواج العرفي حسب المستوى التعليمي.

التعليمي المستوى * العرفي الزواج Tableau croisé							
		التعليمي المستوى (%)					المجموع
		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
الزواج العرفي	موافق	0	2,0	2,7	2,0	0,3	7,0
	غير موافق	0,7	5,7	22,7	27,3	36,7	93,0
المجموع		**0,7**	**7,7**	**25,3**	**29,3**	**37,0**	**100,0**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

من خلال الجدول نستطيع أن نلاحظ أن الزواج العرفي بمفهومه العامي و بدرجة أقل مفهومه العلمي مرفوض لدى الأغلبية و التي تمثل نسبة 93% مقابل 7% توافق الزواج العرفي أو ما يسمى بزواج الفاتحة ،لكن وبملاحظة قبول أو رفض هذا النموذج الزواجي بالمستوى التعليمي يمكننا ان نلاحظ جليا أن الفئة ذات التعليم العالي هي الفئة الأقل موافقة عليه بنسبة 0.35% و أكبر نسبة رفض بـ 36.7% وهذا بسبب انتشار التعليم وارتفاع مستوياته و دلالة أيضا على مدى الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع.

5: 7: 24 الموقف من تعدد الزوجات:

الجدول رقم (29):الموقف من تعدد الزوجات حسب المستوى التعليمي.

تعدد الزوجات * المستوى التعليمي Tableau croisé							
		المستوى التعليمي (%)					المجموع
		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
تعدد الزوجات	نعم	0,3	3,3	10,0	13,0	14,3	41,0
	لا	0,3	4,3	15,3	16,3	22,7	59,0
المجموع		**0,7**	**7,7**	**25,3**	**29,3**	**37,0**	**100,0**

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

يبين لنا الجدول رقم(29) مستويات تغير ظاهرة تعدد الزوجات باعتبارها ظاهرة اجتماعية ثقافية و ديموغرافية وحتى اقتصادية تخضع لمجموعة من المحددات و العوامل التي من بينها المستوى التعليمي ،حيث نلاحظ أن الرافضين لتعدد الزوجات يمثل نسبة 59% مقابل 41% يوافقون عليه ،لكن يختلف هذا حسب المستوى التعليمي اذ نجد أن نسبة الرفض هي الأكبر عند جميع المستويات التعليمية وهذا يرجع الى مجموع التغيرات الثقافية و الاجتماعية التي شهدها المجتمع خاصة في العشرية الأخيرة .

ومن مجمل التغييرات الحاصلة والتي نذكر منها على وجه الخصوص التغييرات التي شملت قانون الأسرة بصفة عامة موضوع الزواج و بصفة خاصة تعدد الزوجات وإلزام الزوج بمجموعة من الشروط باعتباره الفاعل الرئيسي في هذا السياق.

5: 7: 25 الموقف من زواج المسيار:

التمثيل البياني رقم (29):الموقف من زواج المسيار بالنسبة لأفراد العينة.

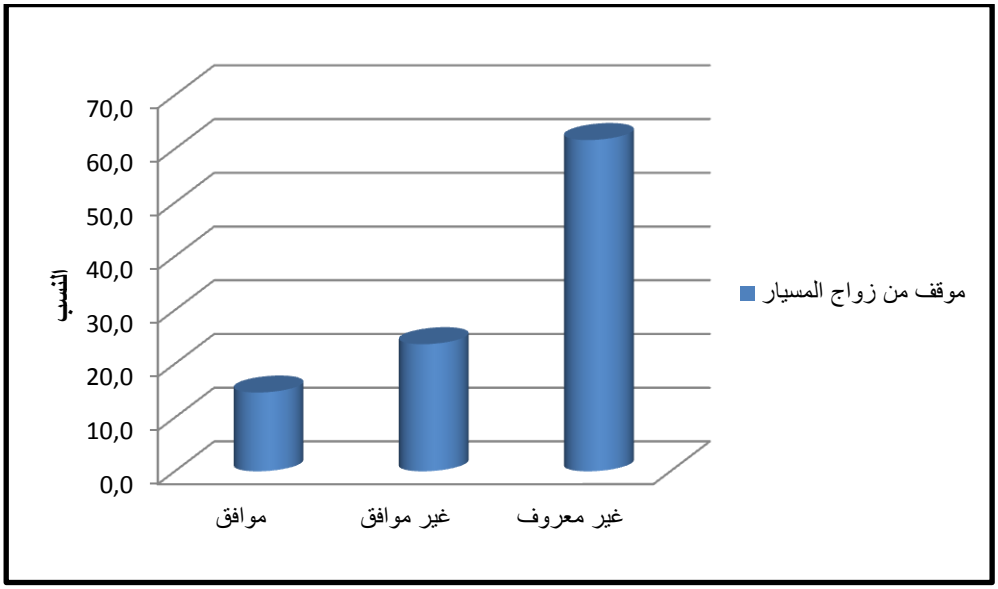

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

لدراسة تغير نماذج الزواج ارتأينا إدراج زواج المسيار نموذجا و ما مدى انتشاره من عدمه و ذلك باعتباره نموذجا حديثا و عصريا فمن خلال التمثيل البياني نلاحظ أن زواج المسيار غير معروف عند الغالبية بنسبة 61.7% مقابل 38.3% معروف لديهم هذا النموذج الزواجي ،حيث تنقسم هذه النسبة الى فئة الموافقين لهذا الزواج ممثلة لنسبة 14.7% من مجموع المبحوثين في حين قدرت نسبة الرافضين لهذا الزواج 23.7% حيث تدل على تأثر المجتمع بالمتغيرات الثقافية و الاجتماعية الراهنة خاصة اذا وضحنا أن هذا النموذج يستوفي الشروط التشريعية للزواج القانونية منها و الدينية كما أشرنا سابقا مع إلغاء حق المرأة في السكن و النفقة فقط،من هذا المنطلق يمكن اعتبار هذا النموذج كحل من بين الحلول الممكنة لعوائق الزواج.

5: 7: 26 أسباب تأخر سن الزواج الأول:

التمثيل البياني رقم(30): أسباب تأخر سن الزواج الأول بالنسبة لأفراد العينة.

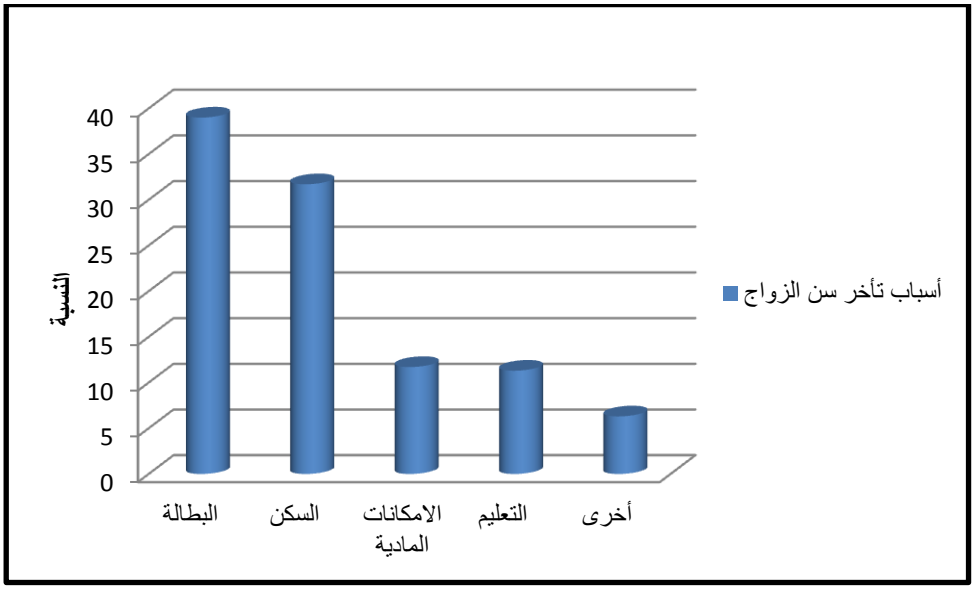

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

إن سن الزواج الأول يتأثر بأسباب و عوامل عدة تؤدي بالضرورة الى تأخره فعلى ضوء التمثيل البياني نلاحظ أن البطالة قد كانت أول سبب في تأخر هذا السن بنسبة 39% من مجموع المبحوثين و الذين اعتبروها السبب الرئيسي و المباشر الذي أدى الى تأخير سن زواجهم الأول و تفضيلهم الانتظار الى غاية الظفر بمنصب عمل وبالتالي تحقيق الاستقرار المهني و المادي الذي يسمح لهم بدخول الحياة الزوجية في ظروف أحسن.

يليها عامل السكن كثاني سبب مباشر بنسبة 31.7% خاصة مع التحول السسيوثقافي في مجتمعنا وانتشار ظاهرة العائلة النووية و فكرة الاستقلالية بسكن خاص اضافة الى أزمة السكن القديمة الحديثة مع ارتفاع أسعار الايجار،ثم الامكانيات المادية بنسبة 11.7% و ذلك لارتفاع تكاليف الزواج من قيمة المهر الى مصاريف الزفاف،ثم التعليم بنسبة 11.3% خاصة للأفراد ذوي المستوي التعليمي العالي وأخيرا عوامل أخرى كالأمراض أو المشاكل العائلية وما الى ذلك بنسبة 6.3%.

5: 8 اختبار الفروض:

لاختبار فرضيات الدراسة عن طريق برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية spss لابد من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج وكذا اختبار الفرضيات المطروحة .

فرضية العدم و مستوى الدلالة: و تسمى أيضا الفرضية الصفرية و مستوى دلالتها هو احتمال رفض هذه الفرضية أي هي نسبة الخطأ في نتائج هذه الاختبارات الاحصائية و يرمز له بالرمز α،بحيث يكون مجال الثقة في النتائج مساويا لقيمة $1-\alpha$ أي أنه اذا كان مستوى الدلالة لفرضية العدم 0.05 فإن مجال الثقة هو 0.95 (95%).

اختبار الفروض و مستوى الدلالة :هو مستوى الدلالة المستخرج و المحسوب من طرف برنامج الحزم الاحصائية و يرمز له sig حيث نقوم بمقارنته بمستوى دلالة فرضية العدم فان كانت قيمته اصغر نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،وان كانت قيمة مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

5: 8: 1 اختبار الفرضية الأولى:

فرضية العدم H0 :لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 0.95 بين سن الزواج الأول و ملكية السكن.

الفرضية البديلة H1 :توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 0.95 بين المتغير الديموغرافي سن الزواج الاول و ملكية السكن.

الجدول رقم (30): العلاقة بين سن الزواج الأول و ملكية السكن.

Tests du Khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	52,275[a]	27	,002
Rapport de vraisemblance	59,640	27	,000
Nombre d'observations valides	300		

المصدر:التحقيق الميداني 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة كاي مربع تساوي 52.275 و بدرجة حرية 27 و بمستوى دلالة يساوي 0.02 و هو أصغر من مستوى الدلالة لفرضية العدم المقدر 0.05 لهذا نرفض فرضية العدم H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 و التي تشير الى و جود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 0.05 بين سن الزواج الأول و ملكية السكن.

النتيجة: هنالك علاقة ارتباط بين سن الزواج الأول و ملكية السكن.

5: 8: 2 اختبار الفرضية الثانية:

فرضية العدم H0 : سن الزواج الأول لا يتأثر بالمستوى التعليمي أي أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين عند مستوى الثقة 0.95.

الفرضية البديلة H1 : سن الزواج الأول يتأثر بالمستوى التعليمي أي أنه توجد علاقة بين المتغيرين عند مستوى الثقة 0.95.

الجدول رقم (31): العلاقة بين سن الزواج الأول والمستوى التعليمي.

Tests du Khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	145,480[a]	108	,009
Rapport de vraisemblance	114,889	108	,307
Nombre d'observations valides	300		

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

على ضوء الجدول نلاحظ أن قيمة كاي مربع يساوي 145.48 و بدرجة حرية 108 و بمستوى دلالة يساوي 0.009 و هو أصغر من مستوى الدلالة لفرضية العدم H0 المقدر ب 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن سن الزواج الأول لا يتأثر بالمستوى التعليمي و نقبل الفرضية البديلة H1 أي أن سن الزواج الأول يتأثر بالمستوى التعليمي و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

النتيجة:

يوجد علاقة ارتباط بين المتغيرين أي أن سن الزواج الأول يتأثر بالمستوى التعليمي.

5: 8: 3 اختبار الفرضية الثالثة :

فرضية العدم H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 0.95 بين سن الزواج الأول و الوضعية المعنية أي أن المتغيران مستقلان.

الفرضية البديلة H1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة بين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية أي أن المتغيران مترابطان.

الجدول رقم (32):العلاقة بين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية.

Tests du Khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	78,636[a]	54	,016
Rapport de vraisemblance	64,509	54	,155
Nombre d'observations valides	300		

المصدر : التحقيق الميداني 2013.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة كاي مربع تساوي 78.636 بدرجة حرية 54 وبمستوى دلالة 0.016 و هو أصغر من مستوى دلالة فرضية العدم H0 الذي يساوي 0.05 و بالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية ، و نقبل الفرضية البديلة H1 و التي تؤكد على وجود علاقة بين المتغيرين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية .

النتيجة: توجد علاقة بين سن الزواج الأول و الوضعية المهنية.

5: 8: 4 الفرضية الرابعة والارتباط الخطي:

حاولنا معرفة ما مدى الارتباط بين الدخل الشهري و الذي يعتبر من بين العناصر المحددة للإمكانيات المادية ومتغير سن الزواج الأول و ما مدى تأثيره عليه.

فرضية العدم H0: سن الزواج الأول يتأثر بالدخل الشهري أي توجد علاقة بين المتغيرين.

الفرضية البديلة H1: سن الزواج الأول لا يتأثر بالدخل الشهري.

الجدول رقم (33):الارتباط الخطي بين سن الزواج الأول و الدخل الشهري.

Corrélations			
		السن عند أول زواج	الدخل الشهري
السن عند أول زواج	Corrélation de Pearson	1	,015
	Sig. (bilatérale)		,794
	N	300	300
الدخل الشهري	Corrélation de Pearson	,015	1
	Sig. (bilatérale)	,794	
	N	300	300

المصدر :التحقيق الميداني 2013.

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R و الذي يساوي 0.015 عند مستوى الدلالة sig 0.794 و بما أن قيمة R المحسوبة محصورة بين 0 و 0.2 فإنها تدل على أن الارتباط ضعيف.

اذن توجد علاقة ذات ارتباط ضعيف بين المتغيرين سن الزواج الأول و الدخل الشهري لكن وبما أن مستوى الدلالة sig 0.794 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي أن المتغير التابع سن الزواج الأول يتأثر بالمتغير المستقل الدخل الشهري.

5: 9 النتائج و التوصيات:

5: 9: 1 النتائج:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلق بالعوامل المفسرة لظاهرة الزواجية وباعتبارها ظاهرة ديموغرافية و سسيوثقافية جد معقدة تتأثر بالعوامل الاقتصادية و حتى السياسية من جهة أخرى، خاصة في ظل التغيرات و التحولات التي شهدتها الجزائر في جميع الميادين و المجالات والتي تلقي بظلالها على الفرد و المجتمع في تغيير المفاهيم و التصورات المرتبطة بنظام الزواج ومحدداته و من ثم التأثير على الأسرة التي هي بمثابة الخلية الأساسية في المجتمع وأن الزواج أيضا هو المحرك الأساسي لظاهرة الخصوبة في الجزائر فهو يؤثر مباشرة على هذه الأسرة سواء من حيث بنيتها وحجمها وحتى من حيث وظيفتها.

ان التغييرات و التحولات الحاصلة في المجتمع وباختلافها و تعددها أثرت على الزواج كحدث أساسي في ظاهرة الزواجية وتطورها فنلاحظ ذلك في الارتفاع الكبير و المسجل في عدد الزيجات التي بلغت 177548 زواج سنة 2000 و تجاوزها الضعف في السنوات الأخيرة مسجلة 369031 زواج سنة 2011 ،مع ارتفاع المعدلات الخامة للزواج أيضا حيث بلغ هذا المعدل 9.58 سنة 2011 بعدما كان 8.84 سنة 2000.

أما بالنسبة لمتوسط سن الزواج الأول و الذي يعتبر الخاصية المفصلية للظاهرة فقد تميز هو الآخر بالارتفاع المستمر عند كلا الجنسين وذلك منذ 1948 حيث بلغ 33 سنة عند الذكور عام 2008 بينما وصل الى 29.3 سنة عند الاناث لنفس السنة، اضافة الى التحولات التي طرأت على السكان حسب الحالة العائلية و تباين معدلاتها ونلمس تطور الظاهرة أيضا من خلال النسب المسجلة لكثافة الزواج و التي تراوحت في حدود 97% الى 99% في جميع أطوار و مراحل الدراسة.

ومن نتائج هذه الدراسة الوصول الى العوامل الحقيقية المؤثرة في الزواج و من ثم الزواجية كظاهرة فنجد أن متوسط سن الزواج الأول باعتباره أهم مؤشر للظاهرة يتغير سواء بالتقدم أو بالتأخر وفق عدة عوامل منها : منطقة الاقامة التي تؤثر على سن الزواج الأول فيكون أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية عند كلا الجنسين و كذلك الأمر لكثافة الزواج فنجدها مرتفعة في الريف مقابل الحضر.

ويتأثر متوسط سن الزواج الأول بعوامل أخرى تعتبر من الحاجات الاجتماعية الأساسية للسكان و التي من بينها الشغل و قطاع السكن ،فمشاكل التشغيل ومخلفات سياساته تطرح بقوة أزمة البطالة في واقعنا و ما لها من تداعيات على أفراد المجتمع و ظروفهم المعيشية مما يؤدي بالضرورة الى تأثيرات جوهرية على موضوع الزواج.

أما مشكل السكن القديم الحديث والذي يزداد تأزما مع عدم نجاعة الاستراتجيات المطبقة في هذا القطاع و تفاقم العجز فيه يلقي بنتائجه على مستويات الزواج خاصة مع التغيير الثقافي السائد في المجتمع من رواج ظاهرة الأسر النووية و فكرة الاستقلال بالمسكن بالنسبة للمتزوجين الجدد.

ويعتبر التعليم أيضا من العوامل المفسرة لتطور الظاهرة و فعالا فيها فقد لاحظنا أن المستوى التعليمي يؤثر على سن الزواج الأول فكلما زاد المستوى التعليمي أي كلما طالت مدة الدراسة يرتفع سن الزواج الأول عند كلا الجنسين،اضافة الى عامل الامكانات المادية منها مستوى الدخل الشهري للأفراد و المصادر المالية التي ترتبط بشكل كبير بركن أساسي في الزواج وهو المهر و حتى تكاليف الزواج بصفة عامة ،دون اهمال عوامل أخرى منها مثلا الأمراض باختلافها و الخدمة الوطنية بالنسبة للذكور وغيرها.

و من نتائج تحليل التحقيق الميداني المدعم لموضوع الدراسة و المتعلق أساسا بالإجابة على فرضياتها و التي تحققت بنسبة كبيرة توصلنا الى أن:

1) سن الزواج الأول يختلف حسب مناطق الاقامة سواء كان ذلك في المدينة أو في الضواحي المتاخمة لها بالنسبة للجنسين الذكور و الاناث.

2) متوسط سن الزواج الأول يتأثر بالمستوى التعليمي و ذلك بالنسبة لكلا الجنسين.

3) أزمة السكن لها تأثير عل سن الزواج الأول و بدلالة احصائية بما فيها تفرعات هذه الأزمة من ملكية للمسكن أو أسعار الإيجار المرتفعة.

4) الوضعية المهنية للأفراد تؤثر على متوسط سن الزواج الأول و أيضا لها علاقة ذات دلالة احصائية بتكاليف الزواج بصفة عامة و قيمة المهر بصفة خاصة و بالتالي فان أزمة البطالة لها أثرها الكبير في تحديد مستويات متوسط سن الزواج الأول.

5) الامكانيات المادية للأفراد لها تأثير على سن الزواج الأول ،هذه الامكانيات التي يندرج ضمنها الدخل الشهري المرتبط أيضا بالتكاليف المتعلقة بالزواج ومنه الزفاف بما فيها قيمة الصداق.

6) شروط اختيار الشريك بالنسبة للأفراد طغى عليها شرطين الدين ثم النسب متقدمة على مجمل الشروط الأخرى كالعمل ثم الجمال و المال تواليا.

7) التغيير الكبير في معايير وأسس اختيار الشريك حيث اعتمد معظم الأفراد على معيار المنطقة الجغرافية متقدمة على القرابة لتأتي المعايير الأخرى كمكان العمل و محيط الدراسة مع تزايد دور الوسائط الاعلامية كنتيجة حتمية لتطور تكنولوجيات الاتصال.

8) التغيير شمل أيضا طريقة اختيار الشريك بتفضيل جل الأفراد الاعتماد على الاختيار الفردي مع التراجع الكبير في الاعتماد على الوالدين أو الاخوة ثم الأقارب.

9) التغيير الحاصل في نماذج الزواج و ظهور نماذج جديدة منها زواج المسيار كحلول موازية في ظل العوائق المتعددة التي تواجه أفراد المجتمع.

5: 9: 2 التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها في التحقيق الميداني يمكن اعتبار أن فرضيات الدراسة قد تحققت بنسبة هامة و أهما أن العوامل المؤثرة على ظاهرة الزواجية من منطقة الاقامة وصولا الى الحاجيات الاجتماعية ممثلة في السكن و التعليم وتراجع أزمة البطالة هي التي أدت الى هذا الارتفاع في معدلات الظاهرة.

في هذا السياق يجب التنويه الى عدم التركيز على الاحصائيات و البيانات أمام هذه العوائق التي تفرض نفسها على موضوع الزواج وتؤدي الى تعقيد نظامه أو صعوبة تحقيقه وبالتالي التأثير السلبي على الحياة الاجتماعية للأفراد،بل يجب التفكير في حلول تؤدي الى تحقيق الشباب لمشروع الزواج والوصول الى درجة من الاستقرار الاجتماعي و النفسي ومن المقترحات مايلي:

1) تدعيم البحوث الميدانية و الدراسات العلمية المتعلقة بالزواج باعتبار الجانب العلمي اللبنة الأولى في جميع المجالات وذلك لفهم الظاهرة وتوفير توضيحات و بيانات بغية تسطير استراتجيات ووضع سياسات تساعد على تحسين الحياة الاجتماعية والظروف المعيشية للأفراد.

2) تشجيع الزواج بتوفير متطلباته و التحسيس بقيمه النبيلة وإبراز فوائده المتعددة وذلك باعتباره الفعل الاجتماعي المحمود في جميع المجتمعات.

3) العمل على القضاء أو التقليص من حدة أزمة السكن و البطالة بتكثيف الجهود سواء من المسؤولين أو الباحثين.

4) الرفع من درجة التوعية بأهمية الزواج وضرورة تسهيله بتخفيض قيمة المهر وتكاليف الزفاف لدفع الشباب الاقبال على الزواج.

الخاتمة العامة:

لقد حظيت ظاهرة الزواجية بوصفها ظاهرة ديموغرافية و اجتماعية و ثقافية بعناية علماء الديموغرافيا و الاجتماع و اهتمام الانتروبولوجيين الذين عملوا على تحليل و دراسة جوانب هذه الظاهرة من كل الجوانب سواء ديموغرافيا أو اجتماعيا أو ثقافيا ومن هذا المنطق عمل المتخصصون في هذا المجال على الإحاطة بهذه الظاهرة بتحديد مفاهيمها ورسم مظاهرها وتغيراتها و مدى تطورها في إطار تنوعات الزمان و المكان.

في الجزائر و على غرار باقي دول العالم تم التطرق إلى هذه الظاهرة لكن بشكل غير كافي إذ تعتبر الدراسات فيها قليلة وقليلة جدا رغم أهميتها في مجتمعنا باعتبارها المحرك الأساسي للخصوبة وبالتالي تأثيراتها المباشرة على الأسرة الجزائرية في تغيير بنيتها وحجمها و وظائفها.

من الجانب الديموغرافي التطرق لهذا النوع من الظواهر يخضع لمجموعة من المقاييس و المؤشرات الديموغرافية التي نعتمد عليها في تحليل الظاهرة و دراسة تطوراتها و تحولاتها كمتوسط سن الزواج الأول و الحالة العائلية وكثافة الزواج و التي تبين عند تفحصها خضوع هذه الظاهرة لمجموعة من العوامل من بينها مكان الإقامة عامل السكن و المستوى التعليمي اضافة الى مشكل البطالة و حتى نقص الإمكانات المادية والمالية دون إغفال غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج كل هذه الأسباب تؤثر بشكل مباشر وفعال في تحديد مستويات ظاهرة الزواجية والتي شهد تطورها ارتفاعا في معدلاتها للسنوات الأخيرة إذ يمكن اعتباره استدراكا لها،هذا الاستدراك في الظاهرة ليس نتيجة الزيادة في حجم الفئات العمرية المعنية بالزواج بل نتيجة التطور الذي تعيشه الجزائر في القطاعات المعنية بالظاهرة كالسكن والتعليم مع تراجع نسب البطالة أدت الى تسجيل ارتفاع جد معتبر في مستويات ظاهرة الزواجية.

الملحق رقم (04): تطور عدد الزيجات في الجزائر 1970-2011.

السنوات	عدد الزيجات
1970	84792
1975	105635
1980	120491
1985	199843
1990	139935
1998	158298
1999	163126
2000	177548
2007	325485
2008	331190
2009	341321
2010	344819
2011	369031

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(05): تطور المعدلات الخامة للزواج في الجزائر 1970-2011

السنوات	المعدل الخام للزيجات
1970	6,37
1975	6,7
1980	6,65
1985	9,44
1990	5,91
1998	5,43
1999	5,44
2000	8,84
2007	9,55
2008	9,58
2009	9,68
2010	9,58
2011	10,05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (06):متوسط سن الزواج الأول في العالم العربي.

الدول	رجال	نساء
الجزائر	33,2	29,7
تونس	32,9	29,2
سوريا	29,4	25,6
جيبوتي	30,7	28
اليمن	25,5	22,3
المغرب	31,1	26,9
لبنان	32,8	28,8
ليبيا	35,2	32,8

المصدر:المشروع العربي للصحة 2008 جامعة الدول العربية .

الملحق رقم(07):تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر 1948-2008.

السنوات	متوسط سن الزواج الأول		فارق العمر بين الجنسين
	نساء	رجال	
1948	20,3	25,8	5,5
1954	16,2	25,2	9
1966	18,3	23,8	5,5
1970	19,3	24,4	5,1
1977	20,9	25,3	4,4
1987	23,7	27,6	3,9
1992	25,9	30,1	4,2
1998	27,6	31,1	3,5
2002	29,6	33	3,4
2006	29,9	33,5	3,6
2008	29,3	33	3,7

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (08):جدول تطور نسب الكثافة الزواجية حسب الجنس في الجزائر 1948-2008.

السنوات	كثافة الزواج	
	الرجال	النساء
1948	96	97,8
1954	96,3	97,5
1966	97,6	98,5
1977	97,9	98,5
1987	97,6	98,6
1998	*99,2	*99
2008	*99,2	*98,7

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

* : حساب شخصي.

الملحق رقم (09):جدول تطور معدلات البطالة في الجزائر 1985-2011.

السنوات	معدل البطالة
1985	16,0
1986	18,0
1989	19,1
1991	21,0
1994	24,4
1995	28,1
1996	28,3
2000	28,9
2001	27,3
2003	23,7
2004	17,7
2006	13,0
2007	13,5
2008	14,0
2010	11,0
2011	10,0

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات.